مساكن الفقراء
دراسة آثارية حضارية

د / إبراهيم صبحي السيد غندر

كلية الآثار – جامعة الفيوم – الفيوم – جمهورية مصر العربية

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالشرح والتحليل مساكن الفقراء كأحد نوعيات العمارة السكنية في مصر، منذ بدايات القرن الثامن عشر وحتى بدايات القرن العشرين، وذلك في إطار حضاري آثاري اجتماعي، حيث توضح الدراسة مدى ما كانت عليه الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه الفترة، وانعكاسات ذلك على كافة النواحي الحضارية التي تعتبر العمارة أحد أهم أوجهها، ومعالمها الفنية الرئيسية، كما تبين أيضاً مدى الحراك والتحول السريع في المجتمع المصري، وبنائه الطبقي مع بدايات القرن التاسع عشر، وكافة ما كان يضمه من طبقات وشرائح، مع التركيز على شرائح الطبقة الفقيرة، وفئاتها العديدة والمتنوعة سواء في الريف أو الحضر، وكذلك السمات الخاصة، والمميزة لكل واحدة منها، مع إبراز عديد من جوانب حياة أولئك الفقراء خاصة فيما يتعلق باقتصادياتهم التي ارتبطت بالدرجة الرئيسية بالأعمال التي مارسوها أو الوظائف والمهن التي امتهنوها، وانعكاسات ذلك على كافة جوانب حياتهم من مأكل وملبس ومشرب وتفاعل اجتماعي وغير ذلك من مظاهر أخرى، ثم نتناول إحدى أهم هذه القضايا المتعلقة بهؤلاء الفقراء وهى المسكن التي مثلت بالنسبة للدراسة محكاً رئيسياً، اتضحت من خلاله عديد من الدلالات الصريحة والحقائق الضمنية، وقد قسمت دراسة هذه المساكن إلي ثلاثة محاور رئيسية، دعمت بعدد من الجداول والبيانات الإحصائية، والمعلومات الوثائقية، ويتناول المحور الأول منها: البحث في أسباب كثرة وانتشار هذه المساكن خاصة في فترة الدراسة، أما المحور الثاني: فيتناول أنماطها وأشكالها المتنوعة، وجاء المحور الثالث: في أسباب ومظاهر عناية الحكومات المتتالية بهذه النوعية من المساكن، وقد تفرع عن كل محور من هذه المحاور عديد من المباحث الفرعية ذات الارتباط الوثيق التي ناقشنا فيها على سبيل المثال، ما يتعلق بالأصول المعمارية للمسكن الفقير، وأهم تخطيطاته، ومواد وأساليب بنائه، والمناطق التي كان يتركز فيها وأسباب ذلك، والنمو العمراني لمدينة القاهرة وضواحيها، وأهم معالم هذا النمو، وأسبابه، ثم اختتمت الدراسة بعدة توصيات تدور معظمها حول ضرورة توفير مسكن صحي بسيط ورخيص للفقراء من أجل حياة آمنة لسائر طبقات المجتمع .

محور المؤتمر الذي يتركز عليه البحث: خصائص العمارة الإسلامية والفنون المكملة.

الكلمات المفتاحية: حضارة – آثار – مساقط – منشآت سكنية فقيرة.

تمهيد

تعتبر القاهرة من كبريات المدن الإسلامية العريقة بتراثها الحضاري المتنوع، وقد كان لتميزها بهذا الكم الهائل من التراث عديد من الأسباب التاريخية والجغرافية والاقتصادية، ويمتاز تراث مصر بصفة عامة والقاهرة على وجه الخصوص بعديد من السمات الفريدة التي جعلته باقياً على مر الزمان ليعبر عن كافة أوجه التطور الحضاري والاجتماعي الذي مرت به مصر، ويعتبر تنوع هذا التراث المعماري من أهم مزاياه حيث تشهد القاهرة وحدها بصفة خاصة عدد كبير من المنشآت الدينية والمدنية والحربية التي تتباين في طرزها الهندسية والفنية الزخرفية والتي تشهد جميعها كذلك بتنوع المدارس الفنية المصرية عبر العصور .

ولقد كان التراث المعماري– المدني على وجه الخصوص– من أكثر الأفرع التي جذبت أنظار الدارسين منذ عصر الحملة الفرنسية[1] وحتى الوقت الحاضر وذلك لعديد من الأسباب التي تتعلق بهذه النوعية من المباني إذ تعتبر من أهم الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها المؤرخون في استقصاء المعلومات وإرساء القواعد والنظريات العلمية المتعلقة بالتاريخ الحضاري وذلك لارتباطها بالدرجة الأولى بمجال التمدن فضلاً عن غيره من المجالات .

وإذا كانت هذه النوعية من المنشآت تتباين أنماطها بين تجارية وزراعية وصناعية وخيرية وخدمية لتشكل منظومة متكاملة تعبر لنا تعبيراً صادقاً عن كافة ظروف وأحوال المجتمع التي نشأت فيه ، فإن العمارة السكنية تأتي على رأس هذه القائمة بكافة ما تتضمنه كذلك من أنماط تزخر بها مصر والقاهرة على وجه التحديد ، وتأتي أهمية دراسة هذه العمائر السكنية من كونها تعطينا فكرة واضحة وعميقة عن شكل المجتمع من حيث طبقاته وشرائحه المتنوعة، وطبيعة العلاقات بين كافة فئاته وأقلياته من حكام ومحكومين، وتباين مستويات الدخول، ونوعيات الوظائف والحرف والصناعات ، وأعداد السكان وغير ذلك الكثير مما ينعكس مباشرة على شكل وطبيعة هذه المنشآت التي تعكس لنا هي الأخرى بدورها عديد من الحقائق والدلالات التي يندر أن يدونها كتاب الأخبار والمؤرخين لأسباب كثيرة ومتنوعة .

وتجدر الإشارة إلي أن عمائر مصر السكنية وإن بقى منها الكثير إلا أنه في الحقيقة لا يعبر سوى عن منشآت شريحة بسيطة جداً من الشرائح المتميزة للطبقتين الغنية والمتوسطة، ويتضح لنا ذلك من مقارنة عدد السكان بنسبة هذه المنشآت الباقية، وهنا تساؤل كبير يطرح نفسه ألا وهو أين كان يسكن بقية المجتمع المصري الذي كان غالبيته العظمى من الفقراء ؟ وللإجابة عن بعض جوانب هذا التساؤل أعددت هذا البحث لأناقش في مختلف محاوره كافة ما يتعلق بالمسكن الفقير .

كان الكثيرون من الأدباء والرحالة والدارسون قد أعجبوا بجمال مساكن القاهرة وبالغوا في التغني بروعة مداخلها وأفنيتها ونوافذها وأبوابها ومشربياتها وحدائقها وأشجارها ومقاعدها وأجنحتها وقاعاتها وغرفها ورخامها وفساقيها ونافوراتها وأثاثها ورياشها وسائر مرافقها وحقوقها من سواقي وحواصل واسطبلات وحتى سجون ومحاكم ودواوين[2] وغير ذلك مما يعلمه الكثير من الدارسين، ولكن نسى أولئك أن هناك جموع حاشدة من المصريون الكادحون تلفحهم حرارة الشمس الملتهبة في الحقول يزرعون، وتحت وطأة المدافع في أرض المعارك يحاربون، وبين أدخنة المصانع والورش وأبخرتها يصنّعون وينتجون وفي الأسواق يتسببون ويتجولون وأمام نيران الأفران والمواقد يطهون ويجهزون ، بل وفى الشوارع والأزقة يتكفون الناس، وغيرهم الكثيرون ممن كان يقدم أجّل الخدمات لؤلئك الأغنياء الذين كانوا مع جواريهم وغلمانهم في نعيم قصورهم ومنازلهم الفاخرة يرفلون. إنهم الفقراء الذين أغفلهم أو تغافلهم التاريخ وكتّابه وذلك إما انتباذاً وكراهية ونكراناً لهم، أو إما غمطاً وتجاهلاً وتأفأً منهم، أو إما تزلفاً لأولى الأمر والسلطان من الحكام القائمين أساساً لخدمة أمور البلاد ورعاية حقوق العباد .

بداية التحول في المجتمع المصري

عاش المجتمع المصري عدة قرون من تاريخه الطويل وهو يخضع لظروف معينة أملتها طبيعة الحكم القائم في مصر وعلاقات البلاد الخارجية والعلاقات الاجتماعية التي قامت بين الطوائف والطبقات المختلفة من سكان البلاد ، وكان المجتمع القاهري صورة مصغرة للمجتمع المصري بصفة عامة، كما كان أشد إحساساً بسلطة الدولة، وأشد تأثراً بالتيارات المتلاطمة حول هذه السلطة بحكم ما كان للقاهرة من تركز السلطة فيها وزيادة النشاط في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية[3] .

ولقد كان من الآثار المعتبرة للحملة الفرنسية على مصر أن زعزعت الدعائم العسكرية والسياسية للنظام الذي كان قائماً فيها آنذاك، كما هزّت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان يخضع لها المجتمع ومهدت بذلك لحركة الانقضاض عليها والعمل على سرعة تغييرها، وبرغم ذلك إلا أن شيء من كل ذلك لم يحدث مباشرة بعد رحيل الحملة عن مصر، فقد عادت العصبيات العثمانية والمملوكية تضمّد جراحها، وتجمّع صفوفها من جديد، وتعيد بناء قوتها القائمة على أساس العسف والاستغلال، وعادت طوائف الشعب الأخرى تنظّم كيانها في تلك المؤسسات الوطنية التي قامت منذ قرون كنقابات الحرف والتجار وطوائف المجاورين والعلماء والمتصوفة وأرباب السجاجيد وغيرها من تلك المؤسسات الشعبية التي عرفتها المدن الإسلامية في العصور الوسطى ومثلتها القاهرة خير تمثيل .

ولم يكن لهذا النمط الاجتماعي أثره في العلاقات الاجتماعية بين الناس ولا أثره في العلاقات بينهم وبين السلطات الحاكمة فحسب، بل كان له أثره أيضاً في تخطيط القاهرة على النحو الذي كانت عليه خططها وحاراتها[4]. وكان وضع المجتمع القاهري كما وصفه الجبرتي عبارة عن سلطان متفكك، وعصبيات متسلطة، واستغلال شنيع لجموع الكادحين، فتفتت المجتمع نتيجة ذلك لعدة وحدات وطوائف، وضعفت روابط الحكم والتأثير المتبادل بين العاصمة والأقاليم[5].

ومع بدايات العقد الثاني من القرن التاسع عشر حينما بدأ حكم محمد علي باشا يستقر في مصر وتتضح معالمه بدأ في وضع حد لتشتت السلطان فقضى على العصبيات الإقطاعية من أمراء المماليك وملتزمي البلاد وقواد الأجناد وشيوخ العربان وزعماء الأحياء والحارات وشيوخ الطوائف وعلماء الأزهر ومشايخ الطرق فحل بذلك هذه المؤسسات الوطنية وغير الوطنية وسلبها سلطانها، وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتها الحديثة بدواوينها وإداراتها في القاهرة والأقاليم، وبذلك حرم نظام الحكم الجديد الأفراد من الحماية التي كانوا يشعرون بها في ظل مؤسساتهم وطوائفهم فسلب المصريين شيئاً ثميناً جداً هو القدرة على التجمع في ظل هذه المؤسسات والطوائف لمقاومة مظالم الحكام وبذلك استحال المصريون أمام النظام الجديد آحاداً يواجهون الدولة وجهاً لوجه بعد أن كانوا لا يتصلون بالحكم إلا عن طريق مؤسساتهم وطوائفهم[6].

وهكذا أصبحت الحكومة أقوى من الفرد وأصبح الفرد يواجه الحكومة في كل مرحلة من حياته بعد أن كان يقضي حياته كلها وقد لاتضطره ظروفه أن يتصل بالحكم أو يلجأ إليه في أي شان من شئونه، ولكن نظام الجيش القومي والتعليم القومي وسياسة الضبط التي اتبعتها الحكومة في أمور المال والاقتصاد كل ذلك وغيره لم يدع للفرد مجالاً ليفلت من سلطان الدولة وتأثيرها في حياته فيصبح لاحول له ولاقوة إزاء سلطان الدولة الطاغي ولايجد سبيلاً إزاء الدولة إلا أن يتهافت عليها أو يلوذ بأعقابها أو يدور حولها يمكر بها ويسعى لاستغلالها ما استطاع إلي ذلك سبيلا، وعلى هذا النحو جرت علاقة الدولة بالفرد في مصر دهراً طويلاً .

البناء الطبقي للمجتمع المصري

لقد ذابت الحواجز التي كانت قائمة بين طوائف المجتمع في ظل الدولة الحديثة، فبعد ما كان المجتمع يتكون من طوائف قامت بينها حواجز عالية، وكان الفرد لايكاد يستطيع ولايفكر في اجتياز وحدته فابن الفلاح ينشأ فلاحاً، وابن الصانع ينشأ صانعاً، وابن العالم عالماً أزالت الدولة الحديثة كافة هذه الحواجز وازداد الاختلاط بين سائر الناس، وتفتحت أمامهم فرص

عمل جديدة نتيجة المشروعات العمرانية والحضارية المستجدة والتي جعلت من القاهرة مركز النبض في مصر كلها حيث جذبت الناس إليها من سائر أنحاء البلاد أتو إليها صبية ليلتحقوا بالمدارس ويتخرّجوا ليعملوا في أجهزة الدولة من مدنية وعسكرية وصناعية، وهكذا عرف المجتمع المصري طبقات وطوائف جديدة لم يكن له بمثلها عهد من ذي قبل ، فطبقة الأفندية من موظفي الدولة الذين أسبغت عليهم الدولة من هيبتها فمنحتهم الجاه والراتب المضمون والامتياز الاجتماعي، وأسبغوا هم على الدولة مظهر البيروقراطية[7] فغدوا في طليعة طبقات المجتمع المتطلعة للانفتاح على كل ما هو جديد، واستطاعت أن تكوّن عصب الحكم الوطني في مصر واستطاع أفرادها أن يطوّروا حياتهم على نحو جديد في نمط بيوتهم وأثاثهم وأزيائهم وعلاقاتهم الأسرية متشبهين بالطبقة الغنية، وليكونوا هم أنفسهم نماذج تحتذى لمن هم دونهم من الطبقات. وفي الواقع كانت طبقة الأفندية تمثل الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، حيث كانوا بمثابة جسر اجتماعي بين أثرياء الناس من الأرستقراطية العثمانية الحاكمة وكبار الأمراء والباشاوات وبين سواد الناس الأعظم المنتمين للطبقات التي تدنوهم، وظلت هذه الطبقة دائبة العمل لترتفع بنفسها إلي أرقى مراتب الطبقة الوسطى والشرائح الأولى من الطبقة الغنية، ومنهم من بلغ ذلك وحققه في بعض الأحيان[8].

تطورت الحياة الاجتماعية للمجتمع المصري بما شهدته مصر من تطورات اقتصادية واسعة المدى والذي كان من أبرز مظاهره تدخل الدولة فيه بشكل رئيسي بل وهيمنتها على مختلف صوره واشتغالها به ويكفي ما ذكره الجبرتي في السنوات الأولى من حكم محمد علي باشا من أولئك الباعة المتجولين بشوارع القاهرة ينادون على فجل الباشا وكرنب الباشا[9]، كما كان من أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي أيضاً سعي الدولة للتصنيع وإنتاج حاصلات للتصدير وفي مقدمتها القطن وذلك لربط الزراعة بالتجارة وفتح أبواب التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي، فأنهكت الدولة بذلك كبار وصغار التجار الذين مثلوا الرأسمالية الوطنية آنذاك لإحلال رأسمالية الدولة محلهم جميعاً في تمويل المشروعات التنموية الكبرى وذلك بزيادة كم الاحتكارات والضغط على جموع الناس الكادحين، وظلت رأسمالية الدولة سائدة لفترة طويلة وحينما تنحّت – عاجزة عن إتمام باقي مشروعاتها – لتفسح المجال من جديد للرأسماليات الأخرى وجدت الرأسمالية الوطنية قد تلاشت وضعفت إلي حد بعيد عن منافسة الرأسماليات الغربية، والتي ظهرت بقوة على الساحة منذ منتصف القرن التاسع عشر[10]. وكان لابد أن يمضي وقت طويل حتى تستطيع الرأسمالية الوطنية أن تسترد بعض أنفاسها لتدخل الميدان من جديد على استحياء مشاركة منها في أول الأمر ريثما تواتيها الظروف لمزيد من القوة والنماء .

كان لهذا الحراك الاجتماعي أثره الكبير في ظهور شريحة جديدة أصبح لها أثر عظيم وهم طوائف الأجانب[11] الذين شهدهم المجتمع القاهري في القرن التاسع عشر وما بعده وكانوا تجّار ينتشرون في سائر أصقاع البلاد يبيعون ويشترون، وموظفون أسبغت عليهم الحكومة رعايتها ووفرت لهم الحياة الكريمة، ومغامرون يبحثون عن فرص الثراء السريع بأيسر السبل، وقناصل متغطرسون يأمرون وينهون وقد يتجسسون، ومراقبون، وسفراء، ومندوبون، وصحفيون، ودارسون، ورحالة، وغيرهم كثيرون من الضباط، والجنود، والخدم ممن كانت ترعى دولهم سائر مصالحهم، ولاتسكت أبداً عن ضيم قد يحل بهم[12].

وهكذا فقد تشابه البناء الطبقي للمجتمع المصري إلي حد كبير مع الشكل الهرمي إذ احتلت قمة الهرم الطبقة الحاكمة وكبار الملاك والمستثمرين الأجانب، وتشكلت الطبقة الوسطى من كبار الموظفين وصغار المنتجين وصغار الملاك، وفي أسفل الهرم يقع العمال والفلاحون، وهم أكثر الطبقات حجماً وأقلها تملكاً، وشكلت القوام الأعظم للمجتمع المصري، وقد لعب كبار الملاك والأعيان دوراً أساسياً في تشكيل البناء الطبقي للمجتمع المصري خلال تلك الفترة من خلال السيطرة السياسية، أما على الجانب الاقتصادي فقد تحكمت هذه الطبقة كذلك في الموارد الحيوية للبلاد والتي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المنتجات الزراعية .

الطبقة الفقيرة

في البداية لابد من الإشارة إلي معنى كلمة الطبقة الذي احتل مفهومه اهتماماً خاصاً خلال المراحل المختلفة من الفكر الإنساني، إذ ترجع البدايات المبكرة للاهتمام به إلى الفكر اليوناني على يد أرسطو وأفلاطون في تصوّره للمدينة الفاضلة التي قامت في الأساس على مفهوم الطبقة، وقد حدد ماركس مفهوم الطبقة وفقاً للنظام الرأسمالي بكونها جماعة من الأشخاص تنجز عملاً واحداً في إطار عملية إنتاجية واحدة وتختلف باختلاف وضعها الاقتصادي وموقعها من عملية الإنتاج. وإذا نظرنا إلى المجتمعات غير المتطورة اقتصادياً، فإننا نجد البنية الاجتماعية لها تتصف بالوضع الجماعي الذي يقوم في أساسه على جماعة الأسرة وجماعة القرية وجماعة القبيلة[13].وعموماً ترد كلمة طبقة في كلام الناس والكتاب بمعنيين متباينين الأول: فرزي تصنيفي عام للإشارة المجردة لمجموعة من الناس تمييزاً وتفريقاً لها عما سواها من مجموعات أخرى من البشر، وأما المعنى الثاني: فيتصل بوظيفة تشكل البناء الحقيقي لهذه الطبقة من الناس والتي حسب ذلك سيكون لها وجود خاص ومميز من حيث كيانها الاقتصادي المحدد لها عما سواه من الكيانات الاقتصادية الأخرى.وقد أدى نمو المجتمعات السكانية بصفة عامة في المدينة إلى ظهور طبقة مالية وتجارية مؤلفة من مجموع من الوسطاء الدائنين الذين بلغت ديونهم غالباً مبالغ طائلة، وفي هذا الدور من التطور السياسي والاقتصادي انضمت هذه العناصر إلى التسلسل السياسي والقانوني القائم وتميزت البنية الاجتماعية في هذه المجتمعات بصرامة التقسيم الطبقي بين أرستقراطية حاكمة وأغلبية محكومة، وهو ما كان عليه وضع مصر حتى مطلع القرن التاسع عشر والذي أصبح بنائها الطبقي بعد ذلك وحتى منتصف القرن العشرين– بل وحتى الآن– يتكون من ثلاث طبقات رئيسية هي: الطبقة العليا وقوامها أصحاب الأملاك

الزراعية والسياسيون وأهل الحكم، والطبقة الوسطي وقوامها من المتعلمين المنتمين لشرائح مختلفة ولكن بفضل التعليم احتلوا مكانات اجتماعية مرتكزة على أسس اقتصادية متميزة إلى جانب فئات أخرى اعتمدت على التجارة والإنتاج، وأما الطبقة الثالثة وهي طبقة الفقراء.

والمقصود بالطبقة الفقيرة في هذه الدراسة آخر الطبقات في السلم الاجتماعي، وهي أعرض الطبقات وأكبرها في المجتمع المصري، وتتفاوت طموحات هذه الطبقة بتفاوت شرائحها المكونة لها، غير أنها تتحد جميعها في هدف واحد وهو غريزة حب البقاء، وهي تشبه الطبقة العليا في أنها بلا قانون أو نظام ليس من أجل الثراء ولكن من أجل البقاء والاستمرار، فلم يعطها النظام شيئاً ذا بال فهي تبادله جحد بجحد، وإجحافاً بإجحاف، تسكن المناطق العشوائية، ولها وسائل معيشتها، وطبيعة علاقاتها الاجتماعية، وهي تفرض أسلوبها في بعض الأحيان والذي يغلب عليه الإيقاع السريع، والكلمات الهابطة، ولها لغتها المالية، ومصطلحاتها الشعبية في الحياة اليومية، لافرق عندها بين الدين والمسكرات فكلاهما نسيان لهموم الوطن، يكثر فيها الزواج كما يكثر فيها الطلاق لأنهما بلا تكلفة، ولها فتواتها وحرافيشها، قيمها الاستكانة والرضا والصبر، ولها أمثالها العامية، والقضاء والقدر ييسران كل شيء ويتحكمان في أرزاق الناس، والرضا بالقليل في الدنيا له ما يعوضه في سعة ووفرة الآخرة، سعيدة في وهمها راضية بحياتها متوكلة على الله، وتتشبه أحياناً بسلوكيات الطبقات الوسطى والغنية تحقيقاً لحلم لن يتحقق وأمل خادع، وإذا ما اندلعت الشرارة هبت وانطلقت إلي الشوارع تأخذ حقوقها بأيديها تدمر مظاهر الترف التي حرمت منها طويلاً، تسرق وتنهب وتقتل لتشفي غليلها في ظل الفوضى التي لن تستطيع معها السلطات القبض على مفتعلوها وإيداعهم السجون[14].

ظلت الطبقة الفقيرة منذ عصور مصر الفرعونية القديمة وحتى العصر الحديث بهذه الأوصاف مع بعض الفوارق النسبية الطفيفة بين كل فترة وأخرى فهي على الدوام تعايش نفس الظروف، وتعاني من نفس المشكلات خاصة وأن السبب الرئيسي لم يزل قائما ألا وهو الفقر الذي يزدهر في المجتمعات التي تتميز بالاقتصاد النقدي وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين العمال غير المهرة، وانخفاض مستوى الأجور، وفشل النظام الاجتماعي والسياسي في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصحاب الدخول المنخفضة[15].وكل المجتمعات حتى ما يطلق عليه المجتمعات الغنية بها بؤر للفقر تتفاوت بين مجتمع وآخر ولكنها موجودة بالفعل وقد تؤرّق أحاسيس الطبقة الغنية في هذا المجتمع أو ذاك ولكنها غالباً ما تتجاهلها وتريح ضميرها بالقول أن هؤلاء الفقراء يستحقون فقرهم لأنهم كسالى لايعملون، ويريدون أن يعيشوا على نفقة غيرهم، بل ومن المضحك أنهم يقولون أحياناً أن هؤلاء الفقراء سعداء لا يحملون هموم الأغنياء[16].

ولذا فقد حظيت مشكلة الفقر باهتمام المفكرين الاجتماعيين، وظهر هذا الاهتمام بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية فطرح المفكرون قضيتين أساسيتين تعالج في ضوئهما أسباب الفقر، والأنماط السلوكية للفقراء، وترى القضية الأولى أن الفقراء مسئولون عن حالة الفقر التي يعيشون فيها وتقتضي بأن يتغير الفقراء كأفراد بينما تعالج القضية الثانية هذه المشكلة من خلال المنظور الذي يرى أن الفقراء ضحايا للنسق الاجتماعي الأكبر، وللتخلص من هذه المشكلة لابد من إجراء تغييرات واسعة في النسق الاجتماعي العام[17].

هذا ولا تقتصر ظاهرة الفقر كما ذكرنا على المناطق الحضرية بشكل خاص، فهي وإن كانت تنتشر على نطاق واسع في المجتمعات الريفية إلا أنها أكثر وضوحاً في المدن للتباين الكبير في مستوى المعيشة بين الطبقات، وعدم المساواة النسبية في توزيع الثروة والدخل، فالفقراء في المدن يظهرون أكثر فقراً مما لو كانوا في الريف، ويرجع ذلك أساساً إلي طبيعة النشاط الحضري، وما يتطلبه من خصائص ومواصفات سكانية معينة، فسكان المدينة يعتمدون بشكل مباشر في الحصول على دخولهم على ما يوفره لهم نظامها الاقتصادي من وظائف، وفرص عمل تتمثل في أداء بعض الخدمات التي يكلفهم بها آخرون نظير أجور ومرتبات يتقاضونا لسد احتياجاتهم الضرورية، بينما نسبة ضئيلة جداً منهم يعيشون على ممتلكاتهم الأرضية أو العقارية أو ما شابه ذلك[18]، وذلك بعكس سكان القرية الذين لا يحصلون على دخلهم النقدي إلا عن طريق استغلال الموارد الطبيعة. ورغم اتفاق المتخصصون على أن الفقر يخلق ثقافة متميزة خاصة به ذات خصائص مشتركة بغض النظر عن المجتمع الذي يوجد فيه، إلا أنه بالضرورة تختلف العوامل والظروف التي تنشأ عنها ظاهرة الفقر بالنسبة لكل مجتمع، وذلك أن كل مجتمع له ظروفه البنائية التي تميزه عما سواه من المجتمعات[19].

شرائح الطبقة الفقيرة وأعداد سكانها

لقد كان معظم أفراد الطبقة الفقيرة ومازالوا يحترفون مهناً هامشية في النسق المهني، وتتميز هذه المهن بعائد مادي محدود مما يؤثر في مقدرة الأفراد على توفير مصادر النقد الفوري، كما أن طبيعة مرونة المهن الهامشية وقدرتها على استيعاب الكثير من الأفراد يعطي الفرصة كذلك للنساء للعمل في مثل هذه المهن مما قد يؤثر أحياناً على دور الزوج الاقتصادي[20]، وقد مثل الحرفيون والتجار أغلبية الأهالي النشطين اقتصادياً في المدينة، وهناك تضارب كبير في تقدير عددهم، إذ قدّرهم شلبي- المؤرخ التركي الذي زار مصر- بنحو 59214 حرفياً وتاجراً في نهاية القرن السابع عشر، أي ما يعادل نصف الأفراد الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً، وقدّر شابرول و جومار عددهم في نهاية القرن الثامن عشر بحوالي25ألف حرفي مابين أسطوات وعمال، و5 آلاف تاجر، وبالجملة فهم يمثلون30ألف من بين90ألف من السكان الذكور، كما قدّر أندريه ريمون عدد الأفراد المشتغلين في المجالات الحرفية بنصف السكان علماً بأن تقديره هذا لا يشمل الخدم والعمال اليدويين والجند[21]. كان حرفيو القاهرة وصغار تجارها أقل استعداداً من الناحية الاجتماعية لتغيير أنشطتهم المهنية وذلك نظراً لظاهرة توريث الحرفة للأجيال اللاحقة من الأبناء والأحفاد، كما كانت هناك فوارق كبيرة في الأوضاع المادية والأساليب

المعيشية لشريحة أولئك الحرفيين وصغار التجار إذ كان يعيش بعضهم في بحبوحة نسبية ويقيمون في بيوت يمتلكونها كلياً أو جزئياً، وكانوا يواجهون ظروفاً أفضل بقليل من ظروف أولئك الذين يدنونهم اقتصادياً وطبقياً وهم من يشكلون أفقر فئات الطبقة الفقيرة التي نحن بصدد دراستها والتي يمكننا تقسيمها إلي ثلاث شرائح رئيسية.

أ- الحرفيون وصغار التجار والجند المرتزقة

نادراً ما كان هؤلاء يتوصلون لجمع ثروة تدعو لإدراجها في سجلات التركات بالمحاكم الشرعية فصانعوا الحبال والخزف والزجاج والحصر والشمع والصابون والورق والمنسوجات وحرفيو الجلود من الاسكافيون والحدادون وغيرهم من النساجون[22] والمتسببون في الأسواق كانوا معروفين بأنهم من الفقراء، وكان الحرفيون المشتغلون بأعمال النجارة من النجارون والخشابون يصنّعون أصنافاً عديدة من لوازم التأثيث في المسكن من الشبابيك والضبب[23]، والصناديق والطبالي والأبواب، وكانت أحوالهم في غاية التواضع وثرواتهم – شأن ثروات الحرفيون المشتغلون في صناعة وتشكيل المعادن – قليلة جداً، كما كان البعض منهم يمارس بعض الحرف التكميلية لصناعات أخرى مختلفة تحتاج لقوة عضلية بعض الشيء إلي جانب القوة الذهنية كصناعة الغزل والنسيج خاصة عمليات الصباغة والطباعة والتطريز والزركشة، هذا بالإضافة لؤلئك الذين يشتغلون في معاصر السمسم والكتان ومطابخ السكر، ويضاف إلي هؤلاء أيضاً الحلاقين الذين وصفهم شابرول بأنهم أبرع من زملاء مهنتهم في العالم كله[24]، وكذلك البيطاريون[25] ممن كانوا يتعاملون مع المواشي والدواب ويمارسون بعض الأعمال التي كانت تأخذ صفة الطب فيما قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك طائفة القهوجية[26] الذين كانوا يعملون بالمقاهي[27].

أما بالنسبة للجند المرتزقة الغير نظاميين فقد مثلوا جزءاً من هذه الشريحة، وكان أغلبهم من عسكر الأرنؤود (الألبان) والترك الدلاتية والعبيد وكانوا يلتحقوا بخدمة الجيش لفترات مؤقتة ومحدودة نظير ثلاث قروش يومياً بخلاف جراياتهم اليومية والعلائف[28]، وكانوا مقسمين في عهد محمد علي باشا زمراً كل زمرة مؤلفة من500 فارس بقيادة بيك، ولم يعرفوا النظام، وكان كل ما يربط بينهم الطمع في الأسلاب والغنائم، ولذا فقد شكلوا في بدايات عصر محمد علي باشا عقبة كبيرة في تأسيس دعائم الحكم فكثيراً ما أحدثوا الفتن والدمار والتخريب خاصة عندما كانت تتأخر رواتبهم، إذ ينتهزون مثل هذه الفرص فيخرجون للأسواق ينهبون المتاجر ويفتكون بمن يتصدى لمنعهم من الأهالي، وكثيراً ما عجزت الحكومة عن ردعهم حتى بدأ محمد على باشا يتخلص منهم تدريجياً كلما زادت أعدادهم وقوتهم، وذلك بردهم إلي بلادهم التي أتوا منها أو إما بإبعادهم إلي مناطق الحروب النائية أو إما بتسريحهم من الخدمة مقابل بعض المكافئات المالية التي كان يدفعها لهم. ولكن رغم ذلك ظل محمد علي باشا في حاجة إلي بعض القوى الغير نظامية من الجند المرتزقة فاستخدم الفلاحون المصريون وغيرهم من أجناس العبيد الأخرى كالأحباش والسودانيين الذين كانت منهم قوى الكترابند و الهاجانا وقد أدخل عدد كبير منهم فيما بعد ذلك في خدمة الجيش النظامي لما أثبتوه من جدارة قتالية في المعارك التي خاضوها علي الصعيدين الإقليمي والعالمي[29]، وقد بلغت أعداد الجند النظامية في جيش محمد علي باشا سنة1824حوالي24ألف جندي في ستة آلايات أما غير النظاميين من المرتزقة وغيرهم فقد كانوا 10آلاف وكان أغلبهم يعمل في بلاد العرب والنوبة وسنار والكردفان[30].

كان الكثيرون من الجند المرتزقة يشتغلون بالصناعات الحرفية الصغيرة لكسب معايشهم في الأوقات التي ليس بها حروب أو حتى أولئك الذين يتم الاستغناء عنهم ويسرّحوا من الخدمة، فعمل عسكر الأروام مثلاً الذين كانوا ينتمون لأوجاقي مستحفظان وجاوشان بحرفة العقادة إذ كانوا يصنعون السجاجيد والبسط والأكلمة ويطرّزون الملابس والعباءات وغيرها، كما اشتغل عسكر الأروام الأتراك من أوجاق عزبان في حرفة الحياكة وصناعة الطرابيش والطواقي فعرفوا بالطوقجية، كما عمل بعض الجند السباهية المنتشرين في الأقاليم كالمنصورة والمحلة في استخلاص الزيوت فاقترن لفظ الزيات بأسمائهم الشخصية، وشاركهم بعض العسكر من أوجاق العزب هذه الحرفة أيضاً إضافة لاشتغالهم بالزراعة وتربية المواشي، وكان البعض منهم يمتلك مدقّات للبن ومعامل لتفريخ الدواجن[31]، كما عمل البعض الآخر بحرفة الصياغة من تصنيع للأواني النحاسية وغيرها، كما عمل بعضهم الآخر في تصنيع القفف والمكاتل وبعض أدوات الفلاحة، ودخل عدد منهم في الصناعات المكملة لصناعة البناء من جلب أحجار وأخشاب وجبس وغيرها من سائر مستلزمات البناء وكانوا يحوزون مراكب لنقل هذه الأغراض.

ب- العمال والفلاحين والخدم والعبيد

فئة العمال: كانوا بصفة عامة ينقسمون لنوعين الأول: هم طوائف الحرف الصناعية التي كان لها تقاليدها ونظمها القديمة والتي حافظت عليها وظلت متمسكة بها إلي بدايات عهد محمد علي باشا[32]، والنوع الثاني: مثلهم عمال المصانع الحديثة التي شيدها محمد علي، و قد تم جمعهم من الفلاحين والعاطلين والعبيد ولم تعتمد هذه المصانع على أخذ عمال طوائف الحرف إلا في القليل النادر[33]. وقد فسر القنصل الروسي دوهاميل فكرة الاكتفاء الذاتي لدى محمد على باشا بأنه أراد أن يجعل مصر من خلالها بلداً صناعياً وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذي يريد الثراء يجب عليه أن ينتج بنفسه وفي بلاده ما هو في حاجة إليه حتى لايبتاع من الخارج إلا سلعاً قليلة جداً لامناص من شرائها على الإطلاق، وبناءاً عليه فقد طبّق الباشا نظام الاحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمان وأنشأ المصانع وأكثر من الصناعات الكبيرة والجديدة. و لما كانت الصناعات الفخارية وصناعة الحصر والنسيج من أهم الصناعات القديمة المنتشرة في مصر فقد كانت أول ما احتكره الباشا إذ وصف الجبرتي طرفاً من ذلك في حوادث شهر ذي القعدة سنة 1231 هـ / سبتمبر سنة

1815 م بقوله عمل الباشا بمصر أماكن ومصانع لنسج القطاني التي يتخذها الناس في ملابسهم من القطن والحرير وكذلك الجنفس والصندل واحتكر ذلك بأجمعه وأبطل دواليب الصناع لذلك ومعلميهم وأقامهم يشتغلون وينسجون في المناسج التي أحدثها بالأجرة وأبطل مكاسبهم أيضاً وطرائقهم التي كانوا عليها فيأخذ من ذلك ما يحتاجه في اليلكات والكساوي ومازاد يرميه على التجار وهم يبيعونه على الناس بأغلى ثمن ويذكر كذلك في حوادث ذي الحجة من عام 1232 هـ / أكتوبر سنة 1817 م أنه تم فيها الحجر وظبط أنوال الحياكة وكل ما يصنع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من أبريسم أو حرير أو كتان إلي الخيش والفل والحصير في سائر أقاليم القطر المصري طولاً وعرضاً قبلي وبحري من الإسكندرية ودمياط إلي أقصى بلاد الصعيد والفيوم وكل ناحية[34].

كما يذكر أيضاً في حوادث ذي الحجة سنة 1235 هـ / سبتمبر – أكتوبر سنة 1820م الاستيلاء على صناعة المخيش والقصب والتلي الذي يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافها من الملابس[35]، وكانت حصيلة هذه الصناعات في السنة بحسب تقدير مانجان – أحد القناصل الأوربيين- تبلغ نحو 30 ألف كيس، أي ما يعادل 150ألف جنيه آلت جميعا لخزانة الدولة إذ أن الصناع صاروا يعملون في تلك الصناعات مأجورين لحساب الحكومة بعد أن كانوا يستثمرونها لحسابهم الخاص، ولقد كانت جميع المصانع التي أنشأها محمد على باشا يعمل بها أبناء المصريين، ويدلنا على ذلك ما أمر به سنة (1246هـ/30نوفمبر1830م) من جمع ألف من أولاد أهالي أقسام الدرب الأحمر ودرب الجماميز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمالية وباب الشعرية، وأن يجرى توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبولاق والتفكخانة ، وأن يكون الجمع والتوزيع في عشرة أيام[36].

وقد عني محمد على باشا بأمر هؤلاء الصناع وشدد على رؤسائهم حتى يحسنوا معاملتهم فأصدر أمراً في نهاية جمادى الآخرة سنة (1252هـ/11أكتوبر سنة1836م) لمفتش عموم الفابريقات جاء فيه " قد اطلعت على شرحكم المسطر على شقة معاون فاوريقات قبلي بشأن العمال والمهمات اللازمة لفاوريقة ملوي وعلم بما تنوه على هامشها حصول حبس الأشخاص الواردين بدون ضامن بنفس الفاوريقة ألم أقل لك مراراً أن أولياء نعمتي اثنان: أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح، وأن قصدي من هذه الحكاية عدم النظر للفلاح بعين العداوة وإزالة ذلك من الوجود لأن أخذنا وعطانا ونيلنا هذا الشرف هو من وجوههم أي بسببهم فعليه ولكون أن الفلاح وليّ نعم الجميع ألم يجب النظر لما فيه أصول الرفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغالين، فيلزم بوصوله عمل صورة مستحسنة لصرف أجورهم ليكون ذلك موجباً لرفاهيتهم وتشويقهم للمصلحة إذ بذلك تعود المنفعة عليها ويسر الجيّع ويستوجب حضورهم للاشتغال بانشراح قلب " [37]. وكنتيجة لهذا التشجيع كان الكثير من العمال يعملون بجد واجتهاد حتى كان للبعض منهم اختراعات مثل حسين جلبي عجوه مخترع فكرة مضرب الأرز البدائي[38].

غير أن المصريين رغم ذلك كانوا ينظرون لهذه المصانع - كما يذكر بوالكمنت أحد القناصل الأوربيين- ككارثة نزلت بساحتهم، ولما كانوا يعتبرونها سجوناً لاأكثر ولاأقل فقد رغبوا عن العمل بها، واضطر محمد على باشا لاستخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الأيدي العاملة، كما صار يحشد في هذه المصانع صغار السن ممن لا يصلحون للخدمة في الجيش، ولم تكن النساء بمنأى عن الصناعة فكانت توزع على القرويات منهن مقادير معينة من الكتان يطلب إليهن الفراغ من غزلها في زمن محدد، ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذرعهن فقد كن يعمدن لشتى الحيل للتخلص منه ولو أدى بهن الأمر لإحداث بعض العاهات بأجسادهن، كما لم يقتصر اشتراك المرأة في الصناعة على مجرد العمل بالمنزل بل كان فريق منهن يشتغلن في المصانع إلي جانب الرجال[39]. وهكذا شكل العمال شريحة كبيرة من الطبقات الفقيرة، ويضاف إليهم عمال مصلحة البريد، ومصلحة السكك الحديدية، والممرضات والقابلات وعمال المستشفيات والمدارس والنظارات والدواوين والأوقاف، وغير ذلك ممن كانوا يعملون بأجور ثابتة طوال العام سواء كانوا من الملحقين بالسلك الوظيفي لهذه المؤسسات أو ممن يعملون لدوامات مؤقتة على حسب رغبتهم أو تحت قوة الدولة الجبرية كالمجندين في الجهادية .

أما الفلاحون: من سكان مصر فيشملون جميع العمال الزراعيين في البلاد على وجه التقريب، وهى الشريحة التي تأخذ منها الحكومة كل جنودها وصناعها وعمالها، كما أنهم جميعاً مجردون من السلاح، ويتمتع الفلاحون عادة بصحة جيدة وملامح بشوشة، بحيث تتناقض مع الهوان الذي قدّر عليهم على الدوام أن يقاسوا منه وهم عجاف أشداء، يستطيعون تحمل كافة المتاعب، فتراهم نائمين وقت الظهيرة فوق أرض ملتهبة لساعات طويلة متوالية، متعرضين للهب الشمس، و هو أمر يكفي لقتل الرجل الأوربي، لكن تلك هي قوة الاعتياد التي يتوافق الفلاح معها على الدوام، وهم لايكادون يحسون بالكلل إذ لا تمتلك هذه الطبقة إلا قوتها الجسدية، ولعلها وفيما عدا هذه الميزة أتعس طبقات مصر[40].

وسيماهم الخنوع، ومهما تغيرت الحكومات فمصيرهم باق على ما هو عليه، وإنه لمن النادر أن يبلغ أحدهم درجة من درجات الثراء فهم لايصيبون في كدهم سوى قوت يومهم، ومع أن الفلاح دءوب على العمل فهو يقنع بالقليل من ثمرة كده وكدحه، ويمكن أن يقال عن الفلاحين ما قاله عمرو بن العاص عن المصريين القدامى من أنهم كالنحل لغيرهم ما سعوا من كدهم. والفلاح من أكثر الناس إذعاناً فهو يؤثر الموت على العصيان، وأول فضائله الاستسلام لقضاء الله وقدره ولايضيق ذرعه مهما ثقل النير الذي يرزح تحته فالخضوع حياته وعقيدته وقانونه، و" الله كريم " مبعث السلوى والعزاء لديه في كل آن ومصدر الخير والبركة على الدوام، خلق للاستسلام لاللحرب والقتال، حبه للوطن قوي عميق لكن لايمازجه أدنى طموح نحو المجد والفخار ولاهيام بالفتح والانتصار[41]، ولقد بلغ عدد سكان مصر من الفلاحين فقط وفق تقرير بورنج – أحد القناصل الأوربيين- سنة1824نحو مليون و800 ألف نسمة[42]، وكانت أغلب ضروب البؤس التي ظل الفلاح يكابدها

آلاف السنين على مر التاريخ أساسها ظلم الحكام الجشعون المرتشون، ولم يكن يجدي الفلاح كثيراً أن يشكو لص صغير للص آخر كبير فقد كان من المستحيل أن تصل مجرد شكاية من قبله إلي قصر من قصور الحكام[43].

أما العبيد: فليس من السهل أن نكون فكرة صحيحة عن عددهم في مصر فليس هناك أي إحصاء تقريبي لأي طائفة من السكان فضلاً عن العبيد الذي كان يعيش أغلبهم في الحريم[44]، وكان العبيد الأحباش يجلبون إلي مصر من إفريقيا عن طريق ميناء ساساو وميناء زيلع بالقوارب عبر البحر الأحمر، وأحياناً عن طريق جده إلي أن يصلوا بالقرب من السويس، وبالإضافة إلي طرق جلب العبيد التي قام بها تجار العبيد فإن محمد على باشا بعد أن تم له فتح السودان لعب دوراً كبيراً في جلبهم واحتكار تجارتهم أيضاً إلي حد كبير سواء عن طريق الصيد أو الشراء أو نظام الفردة والضرائب خاصة من دارفور، حيث كانت تسلك قافلتهم الطريق المباشر إلي أسيوط عن طريق واحة باريس وواحة الخارجة، وتأتي سنار كمصدر للعبيد في المركز الثاني بعد دارفور، وكانت قافلتها تأتي إلي بربر ثم إبريم ثم دراو فإسنا، أما دنقلة فتأتي في المركز الثالث خاصة العبيد من قبائل الشيلوك والدنكا، تليها منطقة بورنو جنوب غرب تشاد وكان عبيدها يأتون إلي مصر عبر ليبيا والصحراء الغربية[45].وفي عام (1258هـ/1842م) أصدر محمد على باشا أمراً بإنشاء جمرك للعبيد في أسيوط وذلك لأن بعض التجار كانوا لايعرجون على جمرك أسوان، ولم يقتصر بيع العبيد على مصر وحدها ولكن كان يصدّر منهم أعداداً إلي الآستانة[46]، وقد كان تجار العبيد ينقسمون لفئتين الأولى: هم الجلابة ويجلبون العبيد السود، والثانية: اليسرجية ويجلبون العبيد البيض وكان يضم الفئتان طائفة خاصة بهم جميعاً[47].

وغالبية العبيد في مصر كانوا من السود الذين جلبوا من مختلف بقاع إفريقيا سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، وبالإضافة إلي ذلك فقد كان هناك عبيد من البيض، وكانوا يجلبون إلي مصرفي القرن التاسع عشر من الأراضي الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأسود وجورجيا والمستعمرات الشركسية في الأناضول عن طريق استانبول، وكان البعض منهم يختطف عن طريق غارات منظمة من أجل ذلك الغرض، كما كان البعض الآخر يؤخذون كأسرى في الحروب الدائرة بين العشائر المتنافسة ثم يباعون، غير أن غالبيتهم العظمى كانوا يباعون من قبل آبائهم أطفالاً بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية[48].أما عن أسعارهم فقد بلغت نسباً عالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك لزيادة الطلب عليهم فكانت كالتالي[49]:

الغلام المراهق سليم البنية	500:400 قرش
الغلام العادي	300:150 قرش
الذكر من الدنكا	100:70 قرش
الولد الحبشي	1000:600قرش
الفتاه في سن المراهقة	400:200 قرش
المرأة من الدنكا	200:100 قرش
البنت الحبشية	1500:600 قرش

جدول رقم(1) يوضح أسعار العبيد في القرن التاسع عشر.

أما الأطفال من العبيد فقد كانت أسعارهم أقل من أسعار المراهقين إلا إذا كانوا قد أمضوا مدة طويلة في البلاد وتعلموا العربية أو الخدمة في المنازل[50].هذا ومما يؤسف له وكنتيجة مباشرة ودلالة واضحة على شدة فقر العديد من الأسر المصرية في هذه الفترات خاصة الريفية منها ما كان يقدم عليه الآباء والأمهات من بيع أبنائهن كعبيد ومماليك يلحقوا بخدمة الأسر الغنية من الطبقات الراقية[51].

أما عن الأعمال التي كان يمتهنها العبيد فلم تنجح زراعة الأرضي في مصر على أيديهم إذ باءت التجارب التي أجريت في أسيوط لاستخدام السود في العمل الزراعي بالفشل ذلك بأن العبد الذي اكتمل نموّه يتراوح ثمنه بين800 :900 قرش، ورغبة في تشجيع أمثال هؤلاء على العمل تم إعفائهم من التجنيد[52]، كما كان من الضروري تزويجهم، والعمل على استقرارهم[53]، وهكذا كانت الأسرة الواحدة من هؤلاء السود تكلف المالك في العام ما يقرب من20ألف قرش أي20 جنيه، وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يتقاضاه الفلاح نظير عمله.كما عمل العبيد أحياناً في خدمة الجيش كجنود مرتزقة، حيث نلاحظ أن الجيش قد استأثر بالغالبية العظمى من أعداد السود المجلوبين إلي مصر حيث كوّن منهم محمد على باشا في بداية الأمر الألايان التاسع والعاشر ويتألف الواحد منهم من ثلاث أورط (كتيبة) وقد تكونت الأورطة الواحدة من ثمان بلوكات[54].كما عمل العبيد أيضاً بالإضافة إلي ذلك في المصانع الجديدة التي أنشأها محمد على كمصانع البنادق والمدافع والبارود والحدادة و المهمات، وعمل النساء منهن في مصنع النسيج بالقلعة، كما ألحق البعض منهن بمدرسة الولادة[55]، وألحق آخرون بخدمة مدرسة الطب كي يتولوا رعاية وعلاج السيدات المرضى، أيضاً استخدم محمد على باشا عدد من طواشيهم في حراسة وخدمة الحريم ونزلائهم من النساء، غير أن أكثر المهن التي مارسها العبيد رغم ضعف بنيتهم الجسدية في كثير من الأحيان هي الخدمة في المنازل حيث ألفوها واعتادوا عليها[56]، فقلما كان يخلو منزل منهم، وكانوا يؤدون الأعمال الصعبة

أما الأسر التي كانت تحتفظ بالعبيد والخدم الأحرار في آن واحد فقد كان هؤلاء الأحرار من يقومون بأحط وأشق الأعمال المنزلية[57].

ولم يكن العبيد في مرتبة أقل من باقي أفراد الأسرة فقد اعتبر جيرار العبودية في مصر نوع من التبني ويدلنا على ذلك أن كثير من الجواري كنّ يرفضن الحرية ويتمسكن بالبقاء داخل حيز الأسر التي تملكهن ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلي تعاليم الإسلام التي تحض على معاملة الناس بالسويّة لا فرق بين ألوانهم وأجناسهم، ومن ناحية أخرى يرجع ذلك لأن العبيد وجدوا في المنازل التي كانت تؤويهم ملاذاً لهم، ووسيلة لكسب الرزق، وظروف معيشية أفضل بكثير مما كانوا يعانونه في بلادهم الأصلية التي جلبوا منها، ورغم ذلك تدلنا العديد من الوثائق أن كثير من العبيد كان يتم عتقهم وإطلاق سراحهم[58].

أما الخدم: فقد كانت القصور والمنازل الكبرى تعجّ بمختلف طوائفهم إذ بلغوا أعداداً كبيرة داخل المنزل الواحد، وترجع أسباب ذلك بالتأكيد إلي زيادة مساحات هذه المنازل، وتعدد مكوناتها ووحداتها ، وغنى أصحابها وثرائهم، واشتمال المنزل الواحد على عدد من الأسر الممتدة التي يزداد عدد أفرادها شيئاً فشيئا، كما يرجع ذلك لظاهرة تعدد الزوجات التي كانت سائدة إلي حد كبير حتى بدايات القرن التاسع عشر، إضافة إلي كثرة الجواري داخل الحريم، كما يرجع ذلك أيضاً إلي قلة فرص العمل التي كانت توفرها الدولة لشرائح الطبقة الفقيرة بالذات والذي ساعد بالتالي على وفرة الخدم ورخص أسعارهم سواء كانوا أحراراً أم رقيق، كما يرجع أيضاً لقلة الاعتماد على المبتكرات العلمية الحديثة من وسائل مواصلات واتصالات والتي لم تكن قد وصلت لمصر آنذاك.

هذا ولم يورد علماء الحملة الفرنسية طائفة خدم المنازل ضمن قوائم طوائف الحرفيين، وتؤكد الوثائق أن هذه الطائفة وإن كانت قائمة بالفعل إلا أنه لم يكن لها وجود رسمي سوى في أيام محمد على باشا[59]. وكان الخدم بصفة عامة يشكلون طائفة كبيرة من كافة الشرائح العمرية والجنسية تتمايز فيما بينها من حيث اقتصادياتها وأوضاعها داخل سلك الخدم غير أنهم كانوا بالجملة يمثلون أحد شرائح الطبقة الفقيرة، وتعتبر مجموعات الجواري من ماشطات، ومحظيات، ووصيفات، بالإضافة إلي الطواشيين داخل الحريم من أعلاهم مرتبة، تأتي بعدهن مجموعات السفرجية، والأمشجية، والشماشيرجية، والخازنداريه تليها مجموعات الخدم من فراشين[60]، وكناسين، وطباخين، وخبازين، وطحانين، وسقائين، وقواسين[61] وهم أصحاب المهام الصعبة داخل المنزل حيث يعتمد جلّ عملهم على المجهود العضلي الفائق، وكان منهم أيضاً من يتولى جلب سائر المواد الغذائية من الأسواق وفقاً لخبرته ومهارته في ذلك، ويلي هذه الفئة السيّاس[62] وكانوا في الغالب لايتزوجون وكانوا ينالون أموالاً كثيرة كالعيديات وغيرها[63]، والبستانجية، والكلافين، والحمالين، والخفراء وهم من يتولوا شئون الدواب من وسائل الركوب، والحدائق والبساتين، وعمليات السقاية، والتنظيف وما إلي ذلك من أعمال الحراسة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلي أن الخازندار[64] سواء كان رجلاً أو امرأة كان هو من يتولى كافة شئون الخدم من حيث أجورهم، ودوامهم ومدى كفاءاتهم وأصولهم وغير ذلك مما يتعلق بسائر أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة الخدم تقل إلي حد ما مع الزيادة المستمرة في أعداد العبيد السود، وكان ذلك لتطور نظام المعيشة وقلة مساحات المنازل وارتفاع الأسعار وكثرة فرص العمل في المصانع وغيرها من المؤسسات الحديثة، فكان متوسط من يعملون في المنازل من الخدم اثنان، وكانت جملة منازل القاهرة التي يقوم بالخدمة فيها عبيد حوالي ستة ألاف منزل ويستثنى من ذلك القصور والسرايات الأميرية، وكذلك البيوت التي كان يقوم بشئون الخدمة فيها خادم واحد على الأكثر، وبالتالي فقد كانت جملة الخدم في هذه المنازل حوالي12ألف خادم وخادمة، ويضاف لذلك أعداد كبيرة من الخدم الغير ثابتين من العبيد وغيرهم من المصريين بالإضافة لحوالي خمسة ألاف من العبيد الأحرار– الذين كانوا يأتون لمصر طواعية أو يتم عتقهم من قبل مواليهم – كانوا يعملون كذلك في خدمة المنازل كحجّاباً وبوابين وحراس وغير ذلك، وقد كان كل واحد منهم زعيم بأن يسلك زملاؤه مسلكاً حميداً وقلّما يتزوجون من مصريات بل يعودوا بما كسبوه إلي أوطانهم من جديد[65].

ج- عمال اليومية وأصحاب المهن الوضيعة

عمال اليومية: هم من لم تكن لديهم كفاءات خاصة ولم يكن لديهم حوانيت وكانوا أكثرية ومنهم السقاءون وكانوا يكافئون من قبل عملائهم، وكان يوجد في نهاية القرن الثامن عشر ثمان طوائف للسقاءين يحملون قرب الماء والروايا على ظهور الحمير والجمال، كما كانت توجد طائفة واحدة منهم تضم باعة المياه بالقطاعي في الشوارع، وكان يطلق عليهم السقا شربه ولهم زيّ خاص بهم ونداءات يتميزون بها مثل " عوض الله "[66].ومن فئات هذه الشريحة أيضاً أولئك المشتغلين ببعض الحرف التحويلية للمواد الغذائية كالطحن وتقطير الخل في المعامل، وكانت أعمالهم هذه ليست لها صفة الاستمرار اليومي شأنهم شأن البنّائين والمرخمين، والمبلّطين[67]، والعتّالين وغيرهم من مبيضي النحاس والسنانين ممن كان يضطرهم البحث عن فرص عمل إلي التنقل من مكان لآخر، وقد كانت أجورهم زهيدة للغاية[68]، كما ينسحب الكلام أيضاً على فئة الباعة المتجولين، والنوتية، والصيّادين، والنقّالين، والمكارية على الجمال والبغال والحمير[69]، وكناسي الشوارع، وقد قدّر جومار عدد أصحاب هذه المهن تقريباً في عام 1798 بنحو30ألف خادم من بينهم السيّاس، والمشعلجية، والقواصين، وكذلك السقاءين وغيرهم، ويضاف إلي ذلك15ألف من عمال اليومية، والفعلة، والحمالون أي حوالي45ألف من بين99ألف من مجموع عدد السكان الذكور العاملين.

ويدلنا على فقر هذه الشريحة المدقع ندرة ظهور أي معاملات مادية لهم بسجلات المحاكم[70] سواء كانت بيع أو شراء أو استبدال أو حتى تركات لورثتهم بعد الوفاة، ورغم ذلك فقد كان عدد قليل جداً منهم ذو حيازات عقارية محدودة للغاية تمثلت

مثلاً في حصّة ضمن بيت، ونادراً ما كانت تمثل بيتاً كاملاً. ويدخل أيضاً ضمن أفراد هذه الشريحة طلاب العلم بالأزهر الشريف من طائفة المجاورين حيث كانوا بلا مورد، وكانت نفقاتهم على ديوان الأوقاف الخيرية الخاصة بالأزهر أو من أعمال البر والإحسان إضافة إلي التبرعات والهبات والصدقات التي كان يغدقها عليهم أهل الخير[71]، كما كان يلحق بهذه الطائفة فئة الشيوخ العميان من حفظة القرآن الكريم[72]، والذين كانوا يتكفلون بتحفيظه الأطفال الصغار سواء في بيوتهم أو في بيوت من يطلبونهم لذلك الغرض لقاء هبات وأجور غير متفق عليها مسبقاً تخضع لمدى العطف عليهم والشفقة بأحوالهم، ومنهم كذلك الدراويش[73]، وهم أفراد وجماعات ذات مظهر ديني يعتقد العامة فيهم إلي حد كبير، ويخرج منهم أحياناً المجاذيب الذين يسيرون في الشوارع عراة كما ولدتهم أمهاتهم ومنهم كذلك قرّاء القرآن على المقابر الذين يأتون إلي المدينة في بعض الأحيان يتكففون الناس[74].

أما أصحاب المهن الوضيعة: فيأتي على رأسهم المشخصاتية، وكانوا يشكلون طائفة تلقى شعبية وإقبالاً من الأهالي، وكانت تعرض تمثيلياتها في الحفلات التي تسبق الزواج والختان، وتجتذب عروضهم عادة أعداد كبيرة من المشاهدين خاصة في الميادين العامة، ودأبهم الدعابات المبتذلة المشينة الهابطة، والحركات السوقية الوضيعة، وكان الرجال هم من يقومون بالتمثيل سواء لشخوص الرجال أو النساء، ويحدثنا الرحالة الدنمركي كرستن نبور أنه شاهد فرق تمثيلية بالقاهرة يتفق شكلها على الأقل مع المفهوم الحديث للمسرحية تتخذ من أفنية البيوت مسرحاً، وتقيم حاجزاً من الكواليس لتبديل ملابسها، ويشترك فيها المسلم والمسيحي واليهودي[75]، ومنهم أيضاً الأراجوز الذي كان منتشراً في الريف بصفة خاصة، ومنهم كذلك الموسيقيين، وهم من كانوا يعزفون بعض المقطوعات الموسيقية المنفردة في الحفلات الخاصة والعامة[76]، وقد تصطحبهم الفرق التمثيلية معها في عروضها التشخيصية، وكان منهم أيضاً فئة الموسيقيين العميان الذين يعملون داخل الحمامات العمومية[77]. كما كان من ضمن هذه الطائفة أيضاً مجموعة المحدثين من رواة القصص، وهم من حيث العدد يلون الشعراء ففي القاهرة وحدها حوالي30منهم، وهم يقتصرون فقط على رواية سيرة الظاهر بيبرس، ولذلك عرفهم الناس باسم الظاهرية نسبة لهذه السيرة، وهناك مجموعة أخرى منهم عرفوا باسم العناتره نسبة لسيرة عنتره ابن شداد التي كانوا يروونها، وكان عددهم ستة فقط[78]، وأما مجموعة الرواة فيطلق عليهم الشعراء وأبو زيديه نسبة لسيرة أبو زيد الهلالي، وهم يشكلون نحو50راوي في القاهرة وحدها[79].

وينتمي كذلك لتلك الشريحة طائفة من النساء اللائي كنّ يمارسن بعض الأنشطة المهنية في المدينة كالبلانات، والقابلات، والدلالات، والماشطات التي كانت تقوم بتجميل النساء في الحمامات العامة وتعير الفقيرات منهن الملابس والحلي الخاصة بالزفاف والمناسبات الأخرى، ومنهن الواشمات اللائي اعتدن التجوّل في الطرقات متأبطات لمخاليهن بما تحوي من مشارط وطاسات وكؤوس وكلاليب وإبر وأطواق وشنوف وغيرها من الأدوات التي يستخدمنها في هذه المهن[80]، هذا بالإضافة إلي ضاربات الودع وقارءات الفنجان والكف وغير ذلك ممن كنّ يشتغلن بمهنة العرافة[81].ومن ضمن فئات هذه الشريحة أيضاً المغنون، وتتألف منهم في مصر طائفة محتقرة فاسدة الأخلاق، وإذا جيء بهم إلي أحد المنازل الخاصة تقاضوا أجراً لا يتجاوز ما يعادل12 :16 قرش عن الليلة الواحدة، والمدعون يغدقون عليهم أحياناً ببعض المال خاصة إذا أعجبهم الغناء كما تقدم لهم المشروبات المسكرة كالعرقي وغيره، وهم يفرطون في تناولها، وقد كان من عادة بعض النساء الأغنياء أن يطلبن من أمثال هؤلاء المغنيات الإتيان لأجنحة الحريم في منازلهن لسماع أغانيهن وقد يستمع لهذه الأغاني أيضاً رب الدار مع بعض من أصدقاؤه[82].

أما فئة المتشبهين من الرجال بالنساء فكانت غالبيتهم من الشباب يؤدون رقصات تشبه رقصات الغوازي حيث يضربون بالصاجات، ويرتدون ملابس نصفها رجالي ونصفها الآخر حريمي[83]، وكثيراً ما كانت النساء يفضلن مشاهدة رقصاتهم عن رقصات الغوازي خاصة في الأفنية وعلى أبواب المنازل في مناسبات الاحتفالات العائلية[84]. أما طائفة العوالم وهن من الراقصات اللائي يؤدين رقصاتهن في المنازل والشوارع والطرقات فقد ضجّ بهن سكان القاهرة فأبعدهن محمد على باشا إلي الصعيد[85]، ومنهن أيضاً الغوازي وهن راقصات أشد شعبية وتبذّلاً من العوالم حيث كانت لهم ثياب خاصة، ووسائل زينة وتجميل فجّة وملفتة وقبيحة، وكانت رقصاتهن أكثر تهتّكاً وإثارة للغرائز الشهوانية، وأبعد ما تكون عن التحشم والاحترام لدرجة أن بعض الأوربيين كانوا يخجلون من مثل هذه الحركات، وقد ذكر منهن كلوت بك واحدة تسمى نحله، وكانت من أشهر الغازيات على أيامه[86]، ويلحق بهؤلاء فئة النذّابات[87] والنائحات على الأموات خلف الجنائز وفي البيوت وذلك لقاء أجرة غير محددة، ويضاف لكل هؤلاء طائفة منظفي المراحيض والحواه والمشعبذين والبهلوانيين والشحاذون والدجالون واللصوص من العيّارون ومناسرهم وكذلك قطاع الطرق الذين انتشروا في الريف والمدن وبخاصة في القاهرة والإسكندرية .

ويرى بعض المعاصرين أن كثرة أولئك اللصوص إنما نشأت عن شدة الضنك الذي مد رواقه على البلاد حتى غدا أكثر الناس لايستطيعون الحصول على ما يسد الرمق ويقيم الأود إلا بشق الأنفس وبخلع الضرس، وهكذا بدت على أفراد الشعب مظاهر الإملاق فزاد عدد المتسولين حتى اكتظت بهم شوارع المدن وانخرط بعضهم في سلك اللصوص، وقطاع الطريق وكان هؤلاء ذوي جرأة شديدة بلغت بهم حداً جعلهم ينشئون لهم نقابة تنظم خطط السطو، وتهريب المسروقات، واقتسامها، وأعجب من ذلك أن عدوان هؤلاء لم يكن مقصوراً على الرعية وحدها، بل كان لمحمد علي باشا نصيبه من أذاهم أيضاً[88]، ولقد كان هؤلاء يستغلون فرص القلق والاضطراب في المدن والقرى كي يمارسوا أعمالهم الإجرامية حتى تمكن محمد على باشا من القضاء عليهم تماماً[89].

وأخيراً كانت هناك طائفة العاهرات التي كانت تتستر تحت حماية طائفة خدم المنازل التي تكونت كما ذكرنا أيام محمد على باشا حيث صدر أمر منه في عام (1250هـ/ 1834م) يمنع بمقتضاه بيع النساء المستخدمات كخدم في المنازل إلي العزّاب لأنه ثبت أن ذلك يتم بغرض ارتكاب الفحش بينهم، كما أمر بتزويج هؤلاء النسوة لمن يرغب في ذلك، وهذا يعني أنهنّ كنّ يمارسنّ البغاء إضافة لعملهن كخدم في البيوت، ولكن بشكل مستتر، ورغم صدور الأمر بإبعادهن عن القاهرة إلا أنهنّ عاودنّ ممارسة هذه الأعمال من جديد داخل منازل القاهرة بعد عودتهن من الصعيد[90] فاستغل كلوت بك في هذه الأثناء رفض بنات العائلات تعلّم فنون التمريض في المدرسة التي أنشأها لذلك، فجمع بها كل هؤلاء الساقطات لتعلم فنون التمريض، وأصبحن يتكسبن من هذه المهنة بدلاً من ممارسة الرذيلة في المنازل.

اقتصاديات الطبقة الفقيرة

لقد كان للفقراء شأن باقي الطبقات الاجتماعية شئونهم الاقتصادية التي وإن اختلفت كثيراً عما سواها إلا أنها كانت تعبر تعبيراً حقيقياً عن كافة الأنشطة اليومية التي مارسوها في سائر أطوار حياتهم، ورغم أن اقتصادياتهم كانت قليلاً ما ترتفع، وكثيراً ما تهبط وتنخفض إلي حد التدني، إلا أنها كانت تتمحور بالدرجة الرئيسية حول خط الفقر، الذي يعرف في أبسط معانيه بأنه مستوى الدخل الذي يكفي بالكاد لإشباع الحاجات الأساسية للفرد[91]. ويمكننا استنتاج الحاجات الأساسية التي كان في إمكان فقراء القرن الثامن عشر الحصول عليها من خلال ما ذكرته مصادر الرحالة التي اهتمت كثيراً بتوصيف المستوى المعيشي، والنمط الغذائي السائد بين المصريين فلقد كان حجم الإنفاق على الأغذية لأسرة فقيرة في الحضر في اليوم الواحد لإنتاج 1000 كيلو سعر حراري لكل فرد منها يصل إلي13,75جديد[92]، ومن ثم تبلغ النفقات السنوية5018جديد، أي ما يعادل627بارة[93] تقريباً، في حين يصل إجمالي نفقات الأغذية لأسرة ريفية تحتاج على الأقل لحوالي500كيلو سعر حراري إلي14جديد يومياً، وهو ما يعني أن إجمالي النفقات السنوية كان يبلغ حوالي5110جديد، أي ما يعادل639بارة تقريباً، وبناءاً على ذلك تحتاج الأسرة الواحدة في الريف أو الحضر إلي1,75بارة يومياً كحد أدنى للنفقات الغذائية، وذلك في ظل ثبات المؤشر السعري لأردب القمح عند 37,5 :40 بارة، وبإضافة أجرة تكاليف السكن للأسرة الحضرية، والكسوة السنوية يمكننا الوصول إلي تقدير تقريبي لمستوى الإنفاق عند خط الفقر[94] وهو كالتالي:

الأسرة	النفقات الغذائية	أجرة السكن	تكاليف الكسوة	نفقات نثرية	المجموع بالبارة
الريفية	639	-	300	50	989
الحضرية	627	38	240	50	955

جدول رقم(2) يوضح قيم الإنفاق لدى الفقراء في القرن التاسع عشر.

وقد تم احتساب تكاليف السكن بهذا الجدول وفقاً لأقل أجرة رصدتها وثائق المحاكم الشرعية في القرن الثامن عشر وهي38بارة في السنة مقابل السكن في إحدى الوحدات السكنية بربع السكريين بمنطقة باب زويلة[95]، أما تكاليف الكسوة فقد تم احتسابها على أساس أقل تكلفة لكساوي هذه الطبقة وهي قرشان، أي ما يعادل60بارة كانت إجمالي ما تنفقه زوجة متسبب بخط طولون في السنة، ويبين لنا الجدول أن الأسرة المعدمة وكذلك الفقيرة سواء في الريف أو الحضر لكي تؤمن نفقات معيشتها يجب أن تتحصل على دخل يومي لا يقل عن2,5بارة. وتجدر الإشارة إلي أن دخل الأسرة في الريف كان أضعف من ذلك بكثير، وهو ما يؤكده ثقل الأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية عليهم، فقد رصد أندريه ريمون تركة فلاح توفى سنة1703بعد قدومه للقاهرة مهاجراً من الصعيد ومكثه فيها لفترة طويلة بحوالي145بارة فقط[96]، كما ترصد لنا سجلات المحاكم عديد من مثل هذه النماذج المعدمة، كعائلة أخرى جاءت للقاهرة من الصعيد وعمل أفرادها في مهنة الطباخة وقطنت بحي الرميلة، وقد كان العديد من أمثال هؤلاء يأتون للعمل كخدم بالقاهرة مقابل أجور هزيلة جداً هرباً من ضنك الحياة في الريف، كتلك الخادمة التي كانت تعمل سنوياً لقاء60بارة[97].

وقد تفاوتت أجور أفراد الفئات الدنيا من الفقراء في الحضر، فقد كان عمال اليومية من الفعلة يتقاضون من15 :48 نصف فضة شهرياً، أي ما يعادل من حوالي1,5:,5بارة عن اليوم[98]، وحتى أولئك الذين حددت دخولهم وثائق الوقف وفقاً لدرجة ثراء الواقفين كالمزملاتية مثلاً، فقد كانت أجورهم تتراوح خلال سنوات مختلفة بين270 :720بارة سنوياً، أي بواقع2بارة يومياً، وكانت فئات أخرى كالقائمين على بعض الصناعات الغذائية التحويلية تبلغ أجرتهم اليومية2بارة[99]، كما كان بعض العمال في بدايات القرن الثامن عشر يتقاضى نحو15بارة في اليوم ويبلغ إيجار سكنه10بارات شهرياً[100].وهكذا فقد كانت معظم طوائف الفقراء في أفضل أحوال معيشتها تعيش عند خط الفقر، وإن كانت تضطرهم عديد من حالات الغلاء المفاجئة والمتكررة إلي تقليص وضغط نفقاتهم الزهيدة المخصصة لشراء السلع الغذائية، والتي كانت بدورها لا تكفل لهم سوى الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وهو ما يعد إشارة واضحة لظروف حياة سيئة للغاية[101]، وقد كان من مظاهر ذلك الفقر أن النساء كانت تضطرهن الظروف السيئة هذه إلي العمل بجانب عمل أزواجهن، وربما أبنائهن أيضاً، فمنهن من كانت تعمل في بدايات القرن الثامن عشر يومياً لقاء من4: 5 بارات[102]، وقد كان ذلك يؤدي إلي ضعف مكانة الزوج الاقتصادية داخل الأسرة مما ينعكس بالتالي على جوانب أخرى.

ومع بدايات القرن التاسع عشر ومتغيراته على كافة المناحي بدأت هذه الأجور ترتفع قليلاً ، غير أنها أصبحت لا تلاحق الارتفاع الشديد والسريع لكافة المنتجات خاصة الغذائية[103] التي كثيراً ما كان يعدمها الغني والفقير على حد سواء ، والجدول التالي[104] يوضح بعض الأصناف الرخيصة التي كان يمكن أن يحصل عليها الفقراء بالكاد قياساً بمستوى الأجور .

السلعة	السعر لكل رطل منها
رجلة خضراء	4 بارات
باذنجان أسود	30 بارة
ملوخية خضراء	5 , 7 بارة
قته رفيعة	5 بارات
خيار بلدي	10 بارات
برتقال بلدي	20 بارة
لبن حليب	قرش و10 بارات
ربع دقيق مطحون	20 قرش وبارة
كوارع ضاني وأسقاط ورأس	10 قروش
عسل أسود مقوى	قرش
جبنه أريش	قرش و20 بارة
بيضه بلدي واحدة	قرش
عسل صعيدي أسود	30 بارة
بامية خضراء	قرش و10 بارات

جدول رقم(3) يوضح بعض أنواع السلع الرخيصة وأسعارها في القرن التاسع عشر.

أما عن الإسكان فقد كانت أسعاره شبه ثابتة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر[105] وبعد الانفتاح الذي أحدثه الخديوي إسماعيل باشا في مجال الاستثمارات العقارية بدأت الزيادات المستمرة في أسعار الأراضي والمباني، وهو ما انعكس على الإيجارات، وتكاليف البناء فقد بلغ سعر متر الأرض في حي عابدين مثلاً46فرنك[106]، كما بلغ سعره في الأراضي الفضاء سنة1866نحو10فرنك، وكان سعر المتر بأرض مستشفى العباسية بحوالي165فرنك[107]، وبدأت الحكومة تفرض عديد من الضرائب العقارية مما أدى لزيادة ارتفاع أسعارها فوفقاً لما أورده أرتين باشا في عام1907كان المتر المربع من العشش يؤجر بخمس بارات في الشهر أي1,2قرشاً في السنة، أي ما يعادل ربع ثمن متر مربع من الأراضي الزراعية في شبرا في عام 1905وذلك قبل مد خط الترام، فإذا قدرنا أن80٪ من الأراضي قابل للإيجار- باعتبار أن20٪ من الأراضي مخصص للتنظيم- فإن الأسعار الجارية تتيح مضاعفة رأس مال المالك خلال فترة تتراوح بين5:8 سنوات، وبالتالي فإن ملاك العشش المخصصة لأفقر الطبقات يستخلصون أرباحاً طائلة[108].

هذا وقد بلغت الأجور من التدني حتى كان البنّاء يتقاضى يومياً من3: 7 قروش، وكان الفاعل يعمل طوال اليوم مقابل 1,5: 2,5قرش[109]، وهذا المستوى من الأجور كان في المدن الكبرى فقط كالقاهرة مثلاً، أما باقي المدن فقد كان أقل من ذلك، ومع ذلك فقد كان مستوى الأجور في النصف الأول من القرن التاسع عشر فوق مستواها العادي وذلك بسبب زيادة أسعار المأكولات بصفة خاصة، وندرتها في البلاد[110] بسبب عمليات الاحتكار والتصدير للخارج، والضرائب المفروضة على كافة أنواع السلع الغذائية، فقد كان بعض الفقراء كالنجّار مثلاً أو الحداد الذي يتقاضى من3 :6 قروش يومياً يستطيع بالكاد أن يوفر نفقات أسرة مكونة من خمسة أفراد على الأقل، أما بقية الفئات فقد كانوا يعانون أشد المعاناة من هذه الظروف المالية الصعبة، إذا كان دخل العامل الزراعي يومياً يتراوح بين1,5: 2 قرش، والبستاني من3: 4 قروش يومياً، وخادم المنزل من2 :3 قروش يومياً إضافة إلي الطعام والمسكن أو60 قرش شهرياً بدونهما[111].

وكان الحمّال يتقاضى يومياً من2 :4 قروش[112]، وقد وصف الكونت دوهاميل في تقريره أجور العمال من أبناء العرب في مصانع محمد علي باشا بأنها متدنية إلي حد كبير وضئيلة إلي حد مزر، وكثيراً ما يتأخر لهم بعضها أو كلها لدى الحكومة التي غالباً ما تتعمد ذلك لتكون مدينة لعمالها حتى تزيد فيما لها عليهم من سلطان، وتحد من رغبتهم في ترك العمل، أما الأوربيين فيتقاضى الواحد منهم في اليوم15قرش[113], وقد كان بعض عمال المصانع من الأطفال والبنات السود الذين كانوا يعملون في معاصر القصب لإعداد السكر الذي كان القنطار منه يباع بحوالي320قرش- كما أورد بورنج في تقريره - يتقاضون أجورهم آخر النهار عبارة عن حزم من أطراف أعواد القصب ليطعموا بها ماشيتهم، ومنهم كذلك من كان يأخذ أجره خبزاً يخبز لهم يومياً ويحسب عليهم بسعر الأسواق ضمن حصتهم من الأجرة التي بلغت يومياً حوالي1,5بارة[114].

أما العمال الفنيين فقد كانت أجورهم داخل المصانع هزيلة للغاية فالسمكري يعمل يومياً لقاء1,5بارة شأن الخرّاط، والبرّاد يعمل لقاء4,5بارة والحدّاد يعمل لقاء3,5بارة، أما القباني فقد كان يتقاضى في اليوم1,75بارة[115]، وفي بعض الأحيان كان

يتم احتساب الأجور بالقطعة خاصة في مصانع الغزل والنسيج، فكان العامل يتقاضى7بارات لعمليتي التنظيف والتمشيط، و4بارات عن الرطل من الغزل السميك، و10بارات للرطل من الغزل الرفيع، وكان نظام الأجور في بعض المصانع غير مقيد بما ينتجه العامل بل أنهم على اختلاف طوائفهم يقيدون بفئات ثابتة يحددها الناظر أو من يليه في المرتبة، وقلما تقوم المنافسة بين العمال لأن المتفوق لايلقى على تفوقه شيء.وكانت أجور العمال في مسابك الحديد من 8:1 قروش في اليوم، ورغم أن محمد على باشا كان ينظر في بعض الأحيان لمن يعولهم العمال حين يحدد مستويات الأجور مثل ما حدث في مصانع ترسانة الإسكندرية حيث كانت زوجات العمال وأطفالهم ينالوا بعض الجرايات اليومية، كما أن أجر العامل كان يتراوح يومياً من3 :5قروش[116] إلا أن ذلك كان حالة خاصة لما كان يتمتع به سيريزي بك من حظوة لدى الباشا[117]، فلقد كانت الأجور منخفضة لأبعد الحدود، وبناء على هذا المستوى المتدني من الأجور قياساً بأعداد العمال التي بلغت في مصانع محمد علي باشا في القاهرة وحدها نحو31ألف عامل[118]، إضافة إلي47ألف عامل في باقي المصانع بالأقاليم[119] يمكننا تصوّر مدى البؤس والمعاناة التي كانت تكابدها هذه الشرائح من **فقراء** مصر.

جوانب من حياة الفقراء الاجتماعية

فيما يلي طرفاً من الحديث عن بعض الجوانب الاجتماعية في حياة هذه الطبقة التي تميزت شرائحها كما ذكر شابرول بشدة القناعة بشكل لافت للنظر، فهم لا يتناولون من الطعام إلا ما يقيم أودهم، وفضلاً عن ذلك فغذاؤهم بالغ السوء والفقر لدرجة أن المرء لايكاد يتصور كيف يمكن أن يكفيهم هذا الطعام ، وكيف يمكنهم والحالة هذه أن يقوموا بأعمالهم الشاقة[120]، ولم تختلف المأكولات المصرية كثيراً من حيث نوعياتها وقيمها الغذائية عما كانت عليه في العصر الفرعوني، إذ وصف هيرودوت بعض غذائهم بأنهم يجمعون زنابق البشنين (اللوتس) – التي اعتبرها ديودور الصقلي من الفاكهة – وتصحن بعد تجفيفها في الشمس ويصنع منها خبزاً، كما يأكلون جذور بعض نباتات أخرى تطفو غالباً على سطح مياه فيضان النيل، كما يأكلون الأجزاء السفلى من نبات البردي، ويصنعوا الخبز أحياناً من الشعير، ويتناولون الأسماك المملحة والمجففة في الشمس، كما وصف ديودور كذلك تناولهم للأعشاب مثل الكرنب وبعض جذور النباتات التي تنبت في مستنقعات المياه[121].
وقد أبدى الطبيب الفرنسي بيلون (954-956هـ/1547–1549م) تعجبه الشديد من بساطة غذاء الفلاحين المصريين، مؤكداً أنه لم يتجاوز الحبوب، كما كتب الرحالة العثماني مصطفى علي في سنة (1008هـ/1599م) أن من الحقائق المثيرة بالفعل أن سكان الريف المصري، وكذلك أهالي المدن يعيشون بصفة دائمة في حالة تقشف ذلك أن معظمهم يكفيه أن يتناول القهوة كمشروب، وقطعة أو قطعتين من الخبز الجاف كطعام أساسي، وكذلك الجبن المقلي الذي كان يمثل قوام غذائهم اليومي، كما كانوا يقبلون أيضاً على تناول رؤوس الثيران وأرجلها ورئتها وأمعائها، وبصفة عامة فقد كان طعامهم غير صحي، ولاطعم له، ومشبع بالزيت، وعسر الهضم[122].
ويؤكد لنا ذلك القنصل الفرنسي جان كوبن (1048-1056هـ/1638-1646م) الذي تمكن من زيارة عدد من قرى الدلتا ومعظم مدن مصر قائلاً، أن المصريين ينفقون قليلاً على غذائهم بسبب تواضع أحوالهم، وبصفة خاصة أولئك الذين هم في حالة سيئة تماماً حيث كانوا يتهافتون على تناول الجبن المالح مع بعض شربة الأرز والبطيخ والخيار وغيرها من الأصناف المماثلة الرخيصة الثمن، وقد شاهدت أهل الريف يلتهمون كثيراً من علف الحيوانات، كما رأيت بعض الفلاحين يأكلون القرع بكامل ثماره وعيدانه[123]. وقد أكد عديد من الرحالة أمثال براون (1084-1085هـ/1673-1674م) وكاريري (1105هـ/1693م) وموريسون (1109هـ/1697م) على تناول المصريين الجبن المالح والمش والبصل وغيرها من الأطعمة الرخيصة التي يصعب استساغتها، كما تخبرنا بعض المصادر أن تناولهم لبعض من اللحوم والطيور سواء في الريف أو الحضر كان مقتصراً إلي حد كبير على المواسم والأعياد ولعل قصيدة هز القحوف للفلاح المصري أبو شادوف والتي ترجع لسنة (1098هـ/1687م) تعكس لنا صورة محزنة لنوعية الأطعمة التي كان يتمنى تناولها كالبيسار، والبليلة، وخبز القمح، والعدس، والسمك، واللبن[124]. وقد كان الفلاحون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يأكلون درنات القلقاس، والجزر، والبامية، والباذنجان الأسود، والخيار، والشمام، وعبد اللاوي (العجّور)، وأوراق الخبازي (الخبيزه)، والملوخية، والحلبة، والفول، والحمص[125]، وحبوب الذرة والترمس[126]، كما كانوا يأكلون البلح، والسمك المملح، واللبن الرائب، والجبن، والعسل الأسود[127].
وكان العمال كذلك يتناولون مقادير قليلة جداً من الأطعمة الحيوانية كاللحوم[128] هذا بالإضافة للفول، والعدس، وغير ذلك من البقول، وكذلك الزيتون المخلل، والخضر، والبلح، والبطيخ في الصيف، والأرز في القليل النادر من الحالات، أما الخبز فيصنع من الشعير أو من دقيق الذرة الشامية، وكان العمال يشترونه من المخابز مع بعض البقول المطبوخة، والبيض[129]، وكانوا يستخدمون في طهي الأطعمة زيت بذر الكتان، والسمسم، وزيوتاً أخرى من الأصناف الرخيصة جداً[130]، ولايختلف غذاء العبيد عما ألف العمال والفلاحين تناوله من العدس المسلوق، والترمس، والدخن، وخبز الذرة المعروف، كما أن الخضر الرخيصة الأخرى التي تنتجها مصر هي أهم ما يستهلكونه من مواد الغذاء، أما الترف عندهم فقل أن يعدو مجرد الاستمتاع بقطعة من القصب، أو قليل من التمر[131]، ولكنهم عندما يلحقون بخدمة الأسر المصرية يأكلون من بقايا ما تأكل أسيادهم. أما بقية الفقراء من الشحاذون والمتسولون وغيرهم من باقي الشرائح فلا يستحيوا من أن يستجدوا حيث لايهمهم كثيراً ما سوف يقال عنهم وعن حالهم، وكثيراً ما كانوا يأكلون على موائد الأغنياء التي يقدمون عليها فضلات أطعمتهم الفاخرة خاصة في المناسبات الدينية، والاحتفالات العامة[132].

أما المشروبات فقد كان الماء هو مشروبهم الأول[133] سواء من ماء النيل مباشرة أو بعد ترشيحة وتصفيته في الأواني الفخارية كالأزيار والقلل، وقد يشربون ماء القراح، كما كانوا يشربون منقوع عرق السوس أو الخروب[134]، كما يتناولون بعض من مشروب القهوة، وثمة كثير من المقاهي يباع فيها الأفيون وهو نوع من المواد المخدرة مخلوطة بالأعشاب، وتتخذ الطبقة الدنيا هذه الأنواع من العقاقير وسيلة للسكر والانتشاء، ويعتاد عليه الحرفيين[135]، إضافة إلي الحشيش الذي منع محمد علي باشا زراعته في مصر، وهم بهذا النوع من الخدر الجسماني والروحي يحصلون على هدنة من آلامهم ومتاعبهم[136]، كما كان بعض العمال يتناول القنّب الأخضر لنفس تلك الأغراض[137]، هذا بالإضافة إلي الخمور التي لم يكن يتناولها بشراهة سوى طائفة العوالم والآلاتية ومن هم في مستوياتهم الأخلاقية.

أما عن ملابس الفقراء فلابد أن نضع بداية في اعتبارنا أن كثيراً من أفراد هذه الطبقة لم تكن تداوم على تجديد كسوتها سنوياً بسبب ثقل أعباء تكاليفها، وهذا ما أكده الرحالة جون أنتيس عندما أشار صراحة إلي معاناة الطبقات الدنيا من نقص في الملبوسات[138] التي وصفها شابرول بأنها هلاهيل فخزانة ملابسهم إن وجدت لاتحتوى على أكثر من ثلاث أو أربع قطع التي وإن استبدلت أحياناً ففي شهر رمضان من كل عام[139] عندما تصبح مهلهلة الأطراف، فالفلاحون رجالاً ونساء كانوا يذهبون لحقولهم شبه عراه[140]، وعندما يكونوا خارج الأعمال الحقلية فزيّهم عبارة عن قميص أزرق بسيط من القطن مشقوق الرقبة حتى أسفل البطن، وليست له أكمام، وينزل حتى الركبتين، ويثبت بالجسم بحزام من الجلد، وبخلاف ذلك يغطون رؤوسهم بغطاء من اللبّاد الأحمر يسمى طربوشاً، أما الفلاح الميسور بعض الشيء فيغطي رأسه بعمامة تتكون من شال من قماش قطني مخطط يلف حول الطربوش، وماعدا ذلك فإن أذرع الفلاحين وسيقانهم وأقدامهم عارية تماماً بل إن كثيرون منهم لايمتلكون حتى القميص الذي ذكرناه، ويكتفي هؤلاء بأن يثبتوا بحزامهم قطعة من القماش (إزار) تلف حول وسطهم، ويرتدى الأغنياء منهم طربوشاً، وسروالاً، ومعطفاً أسود اللون من الصوف فوق القميص، ويطلق على هذا المعطف اسم البشت [141].

وخلال القرن التاسع عشر كان الفلاحون يرتدون في الصيف ملابس من القطن الخشن أو الكتان تنسج محلياً في البلاد، وقد تصبغ باللون الأزرق في بعض الأحيان، أما في الشتاء فيرتدون ملابس خشنة من الصوف يصنعها الأهالي[142].أما نساء الريف والحضر على حد سواء فقد كنّ لايرتدين إلا سروالاً من فوقه قميص طويل أزرق اللون واسع جداً وفضفاض ذو أكمام طويلة وواسعة تنزل حتى الردفين ويسمى الزعبوط، وهو يشق ابتداء من الرقبة إلي الوسط تقريباً، ويتمنطق البعض بوشاح أبيض أو أحمر من الصوف، وهنّ في نفس الوقت محجّبات[143]، فالغطاء يستر الرأس، والبرقع الأسود مشدود إلي قصبة الأنف، ومربوط بمشبك من النحاس من ثلاثة أزرار صغيرة منظومة في سلك في طرف هذا الرداء المتدلي على الجبهة، ومع ذلك فكثيرات منهن خاصة الفتيات قد أبطلن استعمال هذا البرقع المتعب لذلك يستبدلنه بإمساك طرف الرداء الطويل بأسنانهن، وهن عادة لا يلبسن أحذية فهم حفاة إذ أن الأحذية خاصة بنساء الطبقات الراقية[144].

وكان الخدم يتحزمون بحزام عريض أحمر اللون من الصوف أو من الجلد وبه عادة كيس لحفظ النقود وعمامة العامة شال من الصوف أبيض أو أحمر أو أصفر أو قطعة من غليظ القطن أو الحرير الموصلي تلف حول طربوش تحته لبدة بيضاء أو سمراء، وبعض الفقراء لايملكون غير اللبدة فلا عمامة، ولاسراويل ، ولانعل إنما يرتدون الجلباب الأزرق أو الأسمر أو أسمالاً بالية[145].وكان العمال يرتدون قميص بسيط أزرق اللون من الصوف ويحزم بحبل عند وسط الجسم، وتغطي رؤوسهم بلبدة بيضاء، وكان أثاثهم المنزلي رقعة من الحصير البالي ينامون عليها مع زوجاتهم وأولادهم، وكانت زوجة العامل كذلك ترتدي قميصاً أزرقاً أما الأطفال فقد كانوا يسيرون عراة أو تسترهم بعض الأسمال[146]، أما عمال الطبقات الأدنى من جمهرة سكان المدن فيسترون أجسامهم بالكاد بالهلاهيل[147].

أما طائفة العوالم الراقصات من الغازيات وغيرهم فلأن ملابسهم ومظهرهم العام كان يمثل جزءاً من طبيعة أعمالهم فقد كنّ تسيرات في الشوارع سافرات الوجوه يكثرن من استعمال الزينة كالكحل، والحناء في اليدين والقدمين، وكذلك يتقلدن الحلي الذهبية، وملابسهن ضيقة[148] تضغط على أجسامهن لتبرز مفاتنها[149]، وتكشف عن نحورهن، وسواعدهن، ويتوخين دائماً البهرجة في هذه الثياب التي يتخذنها من أفخر الأصناف[150]، أما الرجال الراقصين فكانوا يرتدون ملابس نصفها مذكر والنصف الآخر مؤنث، وهي عبارة عن سترة مقفلة ويتحزموا بحزام عريض ويرسلوا شعورهم مجدولة وفي بعض الأحيان يسيروا محتجبين مع ارتداء نفس الملابس[151].

أما وسائل التسلية والترفيه لدى الفقراء فقد كانت محدودة، وتكاد تكون نادرة إلي حد كبير، فبالإضافة للأغاني الشعبية التي كانت تساعدهم على إنجاز أعمالهم، وتقلل من مشقتها، وتضبط إيقاع حركاتهم أثناء العمل[152]، كانوا في أوقات الفراغ يحبون سماع أهازيج الأراجوز وبعض قصص الرواه من المحدثين والشعراء على المقاهي وفي الميادين العامة، كما كان الكثيرون منهم يستمتعون بالرقصات، والألعاب الشعبية التي يؤديها بعض طوائف البهلوانيين والمشعبذين حيث يقدمون مشاهد شهوانية فاسقة بالغة الانحطاط، والفظاظة تدعو للخجل وتشكل في مجملها فساداً مدهشاً للتقاليد، والممثلون الرئيسيون في هذه اللوحات هم على الدوام شيخ وطفل[153]، هذا بالإضافة لمشاهد بعض الحواة، والسحرة ممن يتعاملون مع القرود والثعابين[154].

أما عن الحياة المنزلية فعندما لايكون الفلاح في العمل فإنه يجلس القرفصاء أمام منزله أو فوق بعض الأكمات الترابية بالقرب من الحقل ويظل جالساً أكبر فترة من النهار يدخن النارجيلة، ويتأمل الخلاء، وفي بعض الأحيان يقوم بغزل القطن أو الكتان بينما تعجن زوجته روث الماشية لتشكلها في هيئة أقراص تجففها الشمس بعد لصقها على جدار الكوخ، وبهذه

القاذورات يحصل الفلاح على نوع رديء من الوقود لإعداد طعامه[155]، وقد يقيل في وقت الظهيرة في ظل شجرة أو على الأرض الملتهبة[156]، وإذا نام الزوجان في كوخهم أو خصّهم ففي ركنين متقابلين متمددين على حصيرة مصنوعة من سعف النخيل بكامل ملابسهم فقلما يستبدلونها، ويساهم ذلك في وجود وتكاثر الحشرات الضارة كالقمّل والبق والبراغيث[157]، وهم يتغلبون على ذلك صيفاً بالاستحمام في النهر حيث تكون مياهه شبه فاترة أما الشتاء ببرده فيحرمهم من هذه الوسيلة الاقتصادية، وهنا يتوجهون للحمامات حوالي مرة على الأكثر كل أسبوع ليحصلوا بمصاريف زهيدة على متعة يطمح إليها الفقراء والأغنياء معاً[158]. ولقد كان العديد من المساكن الفقيرة يتكون من غرفة واحدة تمارس فيها الأسرة كافة أنشطتها اليومية من نوم، وتناول طعام، وقد تصاحب الأسرة بعض الحيوانات أو الدواب والدواجن[159]، وكان ترتيب أعضاء الأسرة في النوم داخل الحجرة يتميز بوجود بعض الفواصل التي تقوم على أساس عوامل الجنس، والعمر، والمكانة الاجتماعية للفرد داخل الأسرة[160].

أما عن دور الفقراء ومدى فعاليتهم ومشاركاتهم في الأحداث الاجتماعية، فقد شكل العامة المستودع الأكثر غلياناً للحركات الشعبية كما يتضح ذلك في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر خاصة أثناء الاحتلال الفرنسي، ويعتبر الحرمان، والتهميش، والمهن المشتركة، والمناطق السكنية المتجاورة، والأوضاع المتردية من أكثر ما كان يربط بين الفقراء وبعضهم البعض، ومن أكثر ما كان يؤدى بهم إلي الفتن، والتمرد ولذا فقد سماهم البعض بالمتمردين البدائيين[161]، وسماهم البعض الآخر بالطبقات الخطرة. ويدلنا على ذلك أن الجبرتي لم يذكرهم إلا في أوقات الفتن، والأزمات التي اتسمت فيها تصرفاتهم بالعنف، وأعمال النهب، والمعارك[162]، ونادراً ما يجري ذكر رئيس يسوسهم أو زعيم يقودهم[163]، فكانت تحركاتهم جماعية لا يوجد مسئول واحد عنها، وتبدو وكأنها نابعة فقط من هؤلاء الأوباش والغوغاء والجعيدية والحرافيش والزعر كما كان الجبرتي يحب أن يسميهم في كثير من المواضع، وهذه الألفاظ الفظّة إنما تترجم بشكل بالغ الدقة شعور التقزز لدى البرجوازيين من كتاب الأخبار المنتمين للطبقة الوسطى حيال جماعة سكانية فقيرة كانت تظاهراتها مصحوبة بأعمال العنف[164].

وكان من ضمن أهم الأسباب التي منحت هذه الطبقة تلاحمها، انتماؤها للحارة التي كانت العصب والعشرات تشكل فيها نوعاً من المليشيات ترعى الاحتفالات الدينية، والمناسبات العامة المحلية، كما كانت تحمي الحارة في حالة حدوث اعتداء عليها أو نزاع بينها وبين غيرها من الحارات الأخرى، كما كانت الطرق الدينية ترتبط بهم ارتباطاً وثيقاً، ويدل على ذلك الخلط الواضح عند الجبرتي بين هذه التظاهرات الدينية المتطرفة، والجماعات الشعبية التي أشار إليها في معرض حديثه عن مولد الحسين الذي نظمه الشيخ السادات ناظر المشهد الحسيني سنة(1201هـ/1786م) وما كان به من بدع ومنكرات، كما يشير في عدة مواضع أخرى إلي طباع وتصرفات كثيرة مستهجنة من قبل تجمعات الأوباش المنتمين للطرق الصوفية كالأحمدية، والسعدية، والشعيبية، كما يشير صراحة لبعض الشخصيات بعينها كذلك المجذوب وهو السيد علي البكري الذي يعتقد فيه أكثر العامة من الأوباش، والأصاغر مما كانوا يسيرون خلفه في السوق وهو عريان ومعه امرأة تسمي الشيخه أمونة[165]. وقد كان الدور الاجتماعي لهؤلاء الفقراء يبرز كذلك بصورة كبيرة خاصة في المناطق التي يتركزون بها مع وجود أحد أتباع أو أولياء إحدى الطرق الصوفية، كمنطقة الحسينية مثلاً التي انتشر بها القصّابين حيث المدبح، وحيث وجود أكثر اتباع الطريقة البيومية أيضاً، فكان أحمد سالم شيخ الجزارين في نفس الوقت خليفة هذه الطريقة، وقد لعبت الحسينية دوراً كبيراً في أحداث ربع قرن منذ سنة(1195هـ/1780م) وحتى سنة(1220هـ/ 1805م)، ويتشابه معها حي الرميلة حيث الوجود الأكثر لطائفة الخضرية إلي جانب أتباع الطريقة الرفاعية التي كانت زاويتها تواجه جامع السلطان حسن، فقد كان حجاج الخضري الرميلاتي من أبرز المحرّضين على حركات التمرد التي ظهرت هناك في عام(1220هـ/1805م)، ويتشابه كذلك مع هذه الأحياء حي باب الشعرية حيث تجار الفواكه، والحبوب وأتباع الطريقة الشعراوية الذين لعبوا دوراً بارزاً أيضاً في أحداث سنة(1215هـ/1800م) وما بعدها.

ونستنتج من ذلك أن هذه الشرائح الفقيرة كان لها كيان مجتمعي، وزعامات مستترة في بعض الأحيان، ولكنها تلعب دوراً أساسياً في تحريك هذه الجموع في الأوقات المناسبة، ويدلنا على ذلك ما تم في يوليو سنة(1213هـ/1798م)من إعدام أحد مشايخ الجعيدية رمياً بالرصاص بعد القبض علية واتهامة بالتحريض على ارتكاب أعمال نهب آنذاك، هذا وقد كان لهم أيضاً رؤوس عصب خرجت في عديد من المناسبات منها سنة(1220هـ/1805م) حيث استقبلوا مبعوث الباب العالي العثماني، كما كانوا أيضاً على قدر معقول من التنظيم يدل عليه خروجهم بالأسلحة[166] لمساعدة محمد باشا خسرو بعد طلبه العون منهم ضد العسكر المتمردين، وكذلك صعودهم للقلعة سنة(1225هـ/1810م) بالطبول والمزامير والبيارق المميزة لهم بناءاً على طلبهم من قبل محمد على باشا للعمل بها[167]، وبوجه عام لايتطابق حال هؤلاء الفقراء وقدرتهم على تعبئة صفوفهم عندما يرهقهم الظلم، والنوائب، والروح القتالية التي أبدوها أحياناً في مواجهة المماليك والفرنسيين والأتراك مع ما ذكره عنهم المؤرخين وكتاب الأخبار من أنهم غير ميّالين للقتال ولايقدرون إلا على مجرد الانكباب على أعمال السرقة والنهب والعنف فإن ذلك رأي يجانبه الصواب، وقد كذبته أحداث سنوات (1213، 1220،1215هـ/ 1805،1800،1798م).

كان هذا حال فقراء المدينة أما حال الفلاح فقد كان غير ذلك تماماً فهم لطبيعتهم التي علمنا شيء منها لم يشاركوا قط في أمور الفتن، والقلاقل لما جبلوا عليه من الخضوع، والإذعان، ولقوة سلطة الكشاف، والملتزمين عليهم في القرية، ولعلمهم بأنهم دائماً مغلوبون على أمرهم، فكان الفلاحون حتى إذا خرجوا إلي القاهرة لايشاركوا الناس، والغوغاء في هذه الفتن لكل

هذه الأسباب[168]، وإذا تحركوا فكان لأقوى الأسباب، والنوائب، ولشدة الظلم، والكرب، ومن ذلك ما قام به ذات مرة فلاحو إحدى قرى منطقة السنبلاوين بولاية الغربية من قتل الجندي المخوّل من الكاشف بتحصيل بعض مال الضرائب المستحقة عليهم عن سنة(1092هـ/1681م) فوجه إليهم عثمان باشا(1091-1094هـ/1680-1683م) تجريدة عسكرية دمّرت هذه الناحية بأكملها وأشعلت النيران في دورهم فشردّوا بالآلاف يهيمون على وجوههم خارج بلادهم وقراهم[169].

أسباب كثرة وانتشار المسكن الفقير

أ) سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية

لقد كان لهذا السوء، والتردي الاقتصادي أثره الكبير في تدهور كافة النواحي الاجتماعية، والبيئية، والصحية في مصر، ولانقصد بسوء هذه الأحوال قلة الناتج المحلي من حاصلات زراعية، وغيرها من منتجات أخرى، ولكننا نقصد سوء توزيع هذا الناتج الذي كان يتأثر هو التالي بهذه الأحوال المتردية، فلقد كانت الطبقات الغنية فقط من أرباب الحكم، والسلطان هم من يستأثرون بكل هذا الناتج، ولايتركون لمن هم دونهم من باقي طبقات الشعب سوى الفتات، وقد جسّد هذا الوضع القنصل الفرنسي جان كوبن في سنة(1048-1056هـ/ 1638-1646م) قائلا أن أغلب السكان كانوا إما فقراء، وإما من طبقة حالها تعس، أو قاصري اليد فقد طال الأمد بالنسبة لهذه الأعمال والابتزازات التي يمارسها العثمانيون، والمماليك، واضطهدوا بها السكان، ولذلك فإنه من الخطأ تماماً الاعتقاد أن هؤلاء السكان يحيون حياة مريحة وسط نظام عادل[170].

وقد تمثل سوء الأحوال الاقتصادية في عديد من المظاهر، وكان أهمها الضرائب، وكثرة الأعباء المالية، وقد وصف بنت هانس القرنين السابع عشر، والثامن عشر[171] بكثرة الضرائب، والتضخم النقدي للبارة، وتوقف الزيادة السكانية، وانخفاضها، وفي هذا الإطار تدنت المستويات المعيشية[172]، وقد استوعبت الضرائب كافة الدخول الزراعية[173].هذا ولم يفلت أحد من الضرائب في الريف[174] ولافي الحضر حتى أصحاب الحرف الصغيرة، والحقيرة من العوالم اللائي فرض محمد علي باشا على سكان القاهرة المتضجرين منهم دفع الضرائب المستحقة عليهن لقاء تخليصه لهم منهن بنفيهن لإسنا في الصعيد[175]، وكذلك الموسيقيين، والحواة، والفراشين، والخبازين، ومن إليهم إذ أصبح من حق كل جماعة منهم أن تحتكر هذه المهنة التي هي عليها مقابل دفع ضريبة للحكومة تقدّرها هي على حسب ما ترى، وقد استرعى نظراسبراى القنصل النمساوى بالإسكندرية جمع الضريبة بصفة خاصة من المغنيات، والراقصات، والساقطات فكتب إلي حكومته في22فبراير سنة(1243هـ/1827م)أن ما يدفعه هؤلاء جميعاً للحكومة بلغ360ألف قرش لقاء تمتعهن بحق احتكار المهن الثلاث[176]. كما فرضت عديد من الضرائب الأخرى على الجزارين، والحدادين، والطوابين، والباعة المتجولين، وصناع المناخل، والغرابيل، والبرادين، والمزينين، والعازفين على الربابة، والمهرجين، وكان كل ما يدفعه هؤلاء لايزيد عن16مليون و104ألف و445بارة[177]، غير أنه في ظل زيادة الأسعار، وتردي الأحوال المعيشية فقد أصبحت قيمة هذه الضرائب المفروضة على أمثال هؤلاء بالإضافة إلى أصحاب المهن الوضيعة ضئيلة بحيث لايتناسب مقدارها، مع ما تقتضيه أعمال جبايتها من جهود، ونفقات فأصدر الباشا في12يناير سنة(1253هـ/1837م)أمراً بإلغائها، وأثبت القنصل الروسي في مصر الكونت ميدم في رسالة أرسلها لحكومته في نفس الشهر قائمة بهذه الضرائب التي ألغاها الباشا نتبين منها أن مقدار الضرائب التي كانت تجبى من الحمامات بلغت20871قرش، وعلى مبيضو النحاس2300قرش، وعلى القهوجية1675قرش، وعلى صانعي الحصر327قرش و20بارة.

ساهم كل ذلك بالإضافة إلي التهور النقدي[178] في إفقار الناس، وشدة احتياجهم الذي لم يستطيعوا معه أن يهيئوا ضرورات الحياة لأسرهم، أو حتى العلف لمواشيهم فكثيراً ما يضطرهم ذلك إلي بيع ما لديهم من أصناف في الخفاء[179]، ولو أن الباشا علم ذلك لسامهم أشد ألوان العذاب ضرباً بالنبوت أو جلداً بالكرباج أو صلباً على جذوع الأشجار[180]، ومن نافلة القول هنا أن هذه الالتزامات كانت في الزيادة على الدوام حتى أن طائفة الدعاء جية بالقسطنطينية قد منحهم السلطان العثماني معاشات ينفقون منها، واحتسبت هذه المعاشات على إيرادات الخزانة المصرية بواقع1114كيساً سنوياً[181]، ومن الغريب أن محمد على باشا كان يفرض الضرائب على كافة المنتجات والسلع حتى (الجلّة) روث البهائم[182]. أما الأعمال الابتزازية فتتجسد لنا من واقع ما رصدته سجلات المحاكم الشرعية من نصوص الشكاوى التي لاحصر لها فتبدو الصورة أكثر كآبة إذ كان بإمكان كل من يمتلك قليل من السلطة أن يمارس مثل هذه الأعمال كتحريض السيد ناصر الدين بن السيد منصور مثلاً وهو من طايفة المتفرقة سنة (1059هـ/1649م) أتباعه على التجّار، والمتسببين، والأهالي يضربونهم، وينهبونهم، ويسطون على بضائعهم بغير ثمن، ويقفون بالأسواق وهم يشهرون سيوفهم للبائع، والمشتري[183]، ولم يكن الأمر مقتصراً فقط على التجار بل استهدفت هذه الأعمال جميع الطوائف من بائعي الحبوب، والأرز، والسماكين، والصيادين، والجزارين، ونافضي الكتان، وبائعي الملح، والقماش، والحياكين، والقهوجية، والسماسرة، والقبانيين، والطحانين، وسائر المتسببين في بيع السلع الغذائية[184].

أما الصراعات، والحروب، والمنازعات المستمرة بين الأمراء، وكبار الملتزمين، والكشاف، وغيرهم من أرباب السلطة فقد كان لاحصر لها حتى بدايات القرن التاسع عشر، وكانت كثير من نتائج هذه الفتن، والحروب ينصبّ على الفقراء من عمال، وفلاحين لأنهم أضعف فئات المجتمع، ومن ثم يصيبهم الأذى مباشرة قبل أن يصيب غيرهم، ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة(1070هـ/1659م) في فتنة محمد بك الفقاري حاكم الصعيد التي عانى فيها سكان القاهرة على وجه الخصوص من قلة الحبوب والمواد الغذائية الأخرى التي ارتفعت أسعارها سريعاً بمجرد سيطرة هذا الأمير على الطرق البرية، والنيلية المؤدية للصعيد[185]، وما حدث كذلك سنة(1094هـ/1683م) من وقوع نزاع بين الأمير محمود حاكم ولاية الدقهلية،

ومصطفى أغا طايفة كوكليان أحد ملتزميها بناحيتي محلة الدمنا ومنيتها ترتب عليه إرسال الأمير محمود أتباعه من العسكر لكسر36ساقية مما أدى إلي شراقي الأراضي، وتلف محصول الأرز[186].

وقد كانت التجريدات العسكرية كذلك من أهم الأسباب في خراب الأحياء، ودفع السكان للهجرة من منازلهم كالذي حدث في ولاية محمد باشا الصوفي سنة(1020-1024هـ/1611-1615م) حين امتنع1000جندي روملي عن السفر لليمن متحصنين بمنطقة باب النصر فاضطر الوزير لإطلاق قذائف النار، والمدافع عليهم مدة ثلاث أيام متواصلة خربت على إثرها أحياء الجمالية، والخرنفش، وباب الشعرية، والحسينية، وأجوارهم في الوقت الذي لم يكن معتاداً فيه أن تقدم الحكومات أدنى تعويضات لهؤلاء التعساء عن مثل تلك الخسائر الجسيمة، ولذلك لم يكن مؤلف الزبدة [187] مبالغاً حين عقب على إحدى الفتن العسكرية التي وقعت سنة(1076هـ/1665م) بأن الناس فيها صار غنيهم كالفقير[188]. كما كانت ظاهرة مصادرة الأموال من قبل بعض الوزراء من أهم عوامل التردي الاقتصادي، وشيوع الفقر لاسيما وأن هذه المصادرات كانت تتم في شهور المجاعات حيث يموت الناس فيضع الوزراء أيديهم على تركات الأموات متغافلين ورثتهم الشرعيين، وحتى لو لم يتغافلوهم فقد قاسموهم إلي حد كبير في ميراثهم[189]. هذا بالإضافة إلي أعمال السلب، والنهب التي كان يقوم بها العسكر قبل قيام أي تجريدة عسكرية لأي جهة معينة بأمر من السلطان، حيث كانوا يهجمون على الأهالي في دورهم، والتجار، والحرفيين، وأرباب الصناعات، وغيرهم لينالوا منهم أي شيء حتى الماء إضافة إلي سائر الأقوات، والسلع الغذائية الضرورية، ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة (1038-1040هـ/1628-1630م) خلال ولاية محمد باشا طبان عندما أعدّ تجريدة لحرب اليمن، واضطربت فيها مصر، ونهبت الأسواق، وعزت الأقوات، واختطفت حتى حمير وجمال السقاية[190].

لم تكن أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية قاصرة فقط على ذلك بل كان لها أوجه عديدة أخرى كان أهمها إهمال شئون الصحة، والبيئة التي تمثلت في عديد من كومات الأنقاض، وتلال القاذورات حول القاهرة بل وبداخلها، وانتشار البرك، والخرارات، والمعاطن، والمستنقعات والمذابح، والمدابغ، وما كان يتم من إلقاء الحيوانات، والدواجن النافقة، والمخلفات في ماء النيل، والمياه الراكدة بالخليج المصري الذي كان يشق القاهرة، وما يترتب على ذلك من روائح عفنة كريهة[191] كل ذلك مع رياح الخماسين، وكثرة الحشرات الضارة الناقلة للعدوى يؤدي للإصابة بالطواعين، والأمراض المعدية، وهو مما يقعد الناس عن أعمالهم، ويفشي الأمراض في أجسامهم، وربما أودى بحياتهم إلي الهلاك والموت. ولم يقتصر أذى الرياح على مجرد ذلك، بل كانت تهدم البيوت خاصة الفقيرة منها في كثير من الأحيان كما حدث في22رمضان سنة 1105هـ/7مايو سنة1694م حيث هبت زوبعة بالغة العنف غطت القاهرة بموجات الأتربة حتى اعتقدها الناس القيامة فخرجوا من المساجد هاربين ليجدوا الكثير من بيوتهم قد تهدمت فضلاً عن اقتلاع عديد من النخل والأشجار[192]، ولقد كانت الطواعين، والمجاعات[193] التي مرت بها مصر من أكثر الأزمات المضرة باقتصاديات البلاد، إضافة إلي الفيضانات، والزلازل، والسيول[194] التي كانت تنهار معها البيوت، والقصور بل وكانت تقذف الأموات من قبورهم[195].

وكان تفاقم العواقب المترتبة على مثل هذه المضار ناتجاً عن شبه الغيبة التامة للمؤسسات أو الإدارات المتخصصة التي تنهض بهذه الأعباء فضلاً عن تخلي السلطات عن الاهتمام بها إلا حينما يبلغ الأمر حداً يهدد بكارثة كتلوث مياه الشرب مثلاً الذي كان جديراً بنشر وباء الكوليرا .كما كانت هجمات البدو أيضاً من عوامل إفقار الناس، وزيادة معاناتهم إذ كانوا يحدثون الدمار، والتخريب في عديد من القرى التي تمنى بهم فيجعلوها قاعاً صفصفاً من أعمال سرقة، ونهب، وقتل، وتخريب، ودمار حتى يهجر الناس قراهم يهيمون على وجوههم في مناطق أخرى، ولاتستطيع السلطات الإدارية مواجهة ذلك إلا بالتدخل لعقد الصلح بين الفلاحين الفقراء والبدو الذين ما يلبثوا أن ينقضوا مواثيقهم محدثين ما أحدثوه في المرة الأولى[196]، وقد كان من جرّاء تسلط أمثال هؤلاء وغيرهم أن اغتصبت الدور من أصحابها كما ذكر الجبرتي في حوادث شعبان سنة1222هـ/ أكتوبر سنة1807م[197].

ب) الهجرة

المقصود بالهجرة الداخلية انتقال الأفراد من منطقة جغرافية إلي أخرى داخل حدود الدولة بقصد الإقامة الدائمة في المكان الجديد بسبب دوافع اقتصادية أو اجتماعية مختلفة، وتعتبر الهجرة عنصراً أساسياً من عناصر النمو الحضري، كما تؤثر أيضاً في شكل المجتمع، وخصائصه الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية من حيث التركيب العمري والنوعي للسكان، وحالتهم الزواجية والتعليمية ومستوى العمالة والتوزيع المهني، وأعباء الإعالة ومستوى الخصوبة، وغير ذلك[198]. ويعتبر الفقر من أهم أسباب الهجرة الداخلية عبر العصور خاصة في أوقات الأزمات فقد تدفقت تيارات المهاجرين على الدوام من ريف وصعيد مصر إلي الحواضر الرئيسية خاصة القاهرة[199] عاصمة البلاد إذ يذكر عبد اللطيف البغدادي مثلاً أيام النكبة التي حلت بمصر أيام الملك العادل سيف الدين أبو بكر الذي تولى عرش مصر سنة (596هـ/1199م) عقب وفاة صلاح الدين الأيوبي بأن الناس يأسوا من ارتفاع النيل، وضجت البلاد، وشعر أهلها بالبلاء، وهاجروا من خشية الجوع، وتحول أهل القرى إلي أمهات البلاد، واشتد بهم الجوع[200].

ومن ذلك ما فوجئت به القاهرة سنة(1052هـ/1642م) وهي غارقة في حالة تعسة من الشقاء، والبؤس بتوافد الريفيين أفواجاً يتلوها أفواج، وأخذوا يتصارعون على مهاجمة الأفران، ونهب العجين والعيش، وكانت الحوانيت قد أغلقت من جرّاء السلب، والنهب، وتقاتل الجوعى على سرقة الخبز من الأسواق، ومن على رؤوس الخبازين، وتعذّر تماماً أية محاولة لخبز العيش بالأفران إلا إذا توافر سياج حماية من الرجال المزودين بالعصي، وربما بالسلاح أيضاً[201]. ورغم ما كان للفقر من سطوة على الفلاح خاصة في أوقات الأزمات، وعلمه يقيناً بأن حاله قد يتحسن في المدينة فيجد طعاماً أجود،

ولباساً أنعم، ومسكناً أوفر راحة، وقد تكون العناية الطبية به حسنة، بل ربما صحبته زوجته وأولاده، فإنه كان يؤثر البقاء في قريته بجوار النيل[202]، فكان نادراً ما يتحرك صوب المدينة مهاجراً إذ أن ارتباطه بالأرض كان أوثق من ارتباطه بما سواها.

ورغم ما كان يتم من هجرة من الأقاليم، ومختلف المناطق إلي القاهرة ألا أن ذلك لم يأخذ شكل الهجرة الضخمة التي بدأت تشهدها القاهرة منذ بدايات القرن التاسع عشر نظراً للتحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها مع مطلع هذه الفترة، ولقد مر السكان في هجرتهم للقاهرة بعدة مراحل متنوعة أما المرحلة الأولى: فهي ما اضطروا إليها، وذلك للعمل جبرياً في المشروعات الحضرية، والتنموية التي بدأها محمد على باشا مع بدايات القرن، وشعروا خلالها بالضيق، والضجر، وعبروا عن ذلك بمختلف الوسائل، وشتى الطرق، وكان من أبرزها التسحّب من المصانع أو إحداث عاهات بأجسامهم للعودة إلي قراهم خاصة وأن العمل كان أغلبه بالسخرة وبدون أجر. أما المرحلة الثانية: فقد بدءوا يجدون فيها نوعاً من الراحة في المدينة عما كانت عليه قراهم، ورغم حنينهم المستمر لبلادهم فقد تأقلموا ولو جزئياً مع الأوضاع الجديدة خاصة وأنهم كانوا جماعات ارتبطت فيما بينها بصلة القرابة أحيانا، أو برابطة العمل في مكان واحد، أو بكونهم من قرية واحدة، أو لكونهم يعيشون معاً في مكان واحد داخل حيز مدينة القاهرة، وقد تحسنت أجورهم في هذه المرحلة إذ بدأت المشروعات العمرانية تؤتي بعض من ثمارها التي أحسوا بها فانعكس ذلك على شبه استقرارهم بالقاهرة بدلاً من أن كانوا مشتتين بين قراهم ومحلات أعمالهم بالعاصمة.

أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة الاستقرار الكامل لجميع المهاجرين بعد أن استقطبوا أعداداً كبيرة من أهلهم وذويهم، واستوطنوا إلي جوار بعضهم البعض في المناطق التي كانوا يسكنونها إلي جوار أماكن أعمالهم، والتي تحولت بمرور الزمن لمناطق سكن فقير بعد زيادة أعداد المهاجرين إليها، وتزاوجهم وتكاثرهم فأصبحوا يشكلوا طبقة كاملة ذات شرائح عديدة وفئات متنوعة داخل المجتمع القاهري. وتميزت المرحلة الأخيرة: بزيادة مطّردة في أعداد المهاجرين الذين أتوا إلي سوق العمل بعد تشبعه، وعدم استطاعته استيعاب كثرتهم، وبذلك ازدادت الأمراض الاجتماعية وعلى رأسها البطالة، وانتشرت الأمية ومن ثم انتشرت الجريمة، وكثرت المناطق العشوائية التي تقوم على غير تخطيط فتبنى بها مآوي أو مبان هابطة المستوى وبأعداد هائلة، وبالتالي تتأثر الخدمات والمرافق العامة[203] وتتعقّد مشاكل النقل والمرور، وغير ذلك من المشكلات العمرانية التي ما نزال نحياها نتيجة لكل ذلك. وهكذا يفتقر المهاجرون للمدينة بصفة عامة إلي كثير من الحاجات الأساسية كالمسكن الصحي، وفرص العمل، والخدمات العامة، إلي جانب عدم القدرة على التكيف مع الأسلوب الحضري في الحياة، والي الحاجة إلي أنماط متطورة من السلوك تؤكد انتمائهم للمجتمع الجديد[204]، وإن لم يستطيعوا ذلك فتجدهم ينعزلوا بعيداً عن المدينة في الأطراف يقيموا لهم مجتمع مستقل ذو أنماط وسلوكيات وأساليب حياة خاصة به أبرز ما يميز شكلها العام هو المساكن الفقيرة التي يعيشون بداخلها مع أسرهم وذويهم.

ج) النمو العمراني للقاهرة

وصف بدرو مارتير الرحالة الأسباني القاهرة عقب ولاية السلطان الغوري بتسعة أشهر قائلاً أن البلاد تدهورت إلي حضيض من الفقر، والفوضى، والاضطراب، واستشرت في المماليك أمور الخيانة، والعصيان، والتمرد، وثقلت أيديهم على الناس فتوالى نهبهم للأموال، وعدوانهم، واستشرى أذاهم لأصحاب البيوت، وملاك الأرض، وأرباب الأوقاف، وأهل الحرف، وأملقت البلاد إملاقاً شديداً[205] .أما في العصر العثماني فقد منيت البلاد بركود طويل دام نحو ثلاثة قرون، فقدت مصر فيها مركزها القيادي الحضاري، وذابت في قلب الإمبراطورية العثمانية فاقدة شخصيتها، كما عزّ عليها الخلق، والابتكار، وقنعت بحفظ تراث الماضي، وترديد شيء من ذكراه[206].

أما القاهرة في مطلع القرن التاسع عشر فقد كانت أبنيتها مخربّة، وأسوارها وأبوابها مهدمة، فتجد الحسينية تلالاً وكيماناً وأطلالاً والشقاء يخيّم على كل مكان بما فيها عابدين، والداودية، والقربية، والخليفة، والمدابغ، وباب اللوق وأصبحت المدارس خاوية، ولجأ الفقراء إلي سكنى المساجد[207]، ويذكر ستانلي لين بول أن منازلها قد تداعت، وخربت[208]، ولم يفكر أحد في ترميمها فأصبحت مساكن للجن والعفاريت يبتعد عنها كل السكان[209]. وهكذا انتشر الخراب جنوب بركة الفيل حيث آثار مدينة القطائع والعسكر، ثم مصر القديمة فإذا تجاوزت بقليل السواقي السبع التي تقع على فم الخليج تشاهد أطلالاً عالية تطل على سكة حديد حلوان وتعرف بتلال زينهم وعين الصيرة، وهي بقية عواصم مصر الإسلامية[210] القديمة، إضافة إلي أنقاض البيوت التي هدمتها مدافع الفرنسيين وألقيت هناك فتجمع منها على مدى السنين تلال عالية وصل ارتفاعها إلي نحو من50 :60متر وراء مسجد السيدة زينب وحي طولون، وقد تكونت بنفس الطريقة تلال البرقية التي عرفت بعد ذلك بتلال قطع المرأة[211]، وقد أوضحت خريطة الحملة الفرنسية في تلك الفترة مساحة القاهرة وحدودها حيث أنها كانت عبارة عن مستطيل كبير حده الشرقي يمتد من القلعة إلي تل قطع المرأة في الدراسة إلي تلال ومقابر باب النصر، وحده الغربي خط يكاد يوازي شارع عماد الدين ومحمد فريد من باب الحديد إلي السيدة زينب، وحده الشمالي من الحسين إلي الفجّالة وباب البحر، وحده الجنوبي من القلعة إلي طولون إلي البغّالة.

وكانت القاهرة مقسمة تقسيماً إدارياً إلي أحياء على أسس حرفية كحارة المغربلين، والصاغة، والصناديقية أو دينية كحارة النصارى، وحارة اليهود أو عرقية كحارة المغاربة، وحارة الحبش، وغيرها[212]، وقد اعتبرت القاهرة رغم ما كانت عليه مبانيها، وشوارعها، وأحيائها من خلل، وسوء، وعدم مراعاة لأسس مبادئ التنظيم[213] من أكبر مدن الإمبراطورية العثمانية بعد الآستانة حيث ذكر كلوت بك أنها شغلت مساحة900هكتار، وكان محيطها25ألف متر والذي قدره سانت جون

بنحو9أميال، أي ما يقرب من15ألف متر، كما قال ورنر أيضاً عام1847عن ذلك المحيط أنه ما يزال عظيماً قياساً بعدد سكانها فهي تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف مساحة برلين تقريباً، ويدخل في تلك المساحة بالطبع الخرائب، والطرق، وكثير من النواحي التي تخلو تماماً من المنشآت[214].

ولقد شهدت القاهرة بداية المرحلة الأولى من النمو منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر، واتخذ نموّها العمراني شكلين تمثل الأول: في زيادة رقعتها من ناحية المساحة أما الشكل الثاني: فتمثل في ازدياد العمران والأبنية المختلفة داخل المساحات الخالية المنتشرة بداخلها أو خارجها، إضافة إلي أماكن البيوت الآيلة للسقوط، ويلاحظ أن ازدياد العمران في هذه المرحلة لم يكن يعتمد على خطة مدروسة مسبقاً بل جاء نتيجة طبيعية للتوسع في مختلف النشاطات الصناعية والتجارية والسكانية والصحية وغيرها، وقد كان من أبرز مظاهر ذلك التوسع أن ارتفعت أجرة العقارات سنة (1223هـ/1817م) إلي عشرة أضعاف أجرتها السابقة[215]، كما أن أجرة المحلات التجارية التي كانت تبلغ نصف فضة ارتفعت لتصل إلي30قرش، وكان الأهالي يسارعون لاستئجارها قبل أن يتم استكمال البناء[216]، وقد أرجع الجبرتي السبب في ذلك لزيادة عدد سكان القاهرة حيث ضاقت بأهلها، إضافة إلي زيادة عدد الأجانب، واستيلاء محمد على باشا وعلية القوم على عمال البناء لبناء منشآتهم الخاصة[217].

ورغم ذلك فقد تميزت هذه المرحلة بركود المساحة الحضرية، إذ لم تنمو المدينة في هذه المرحلة عملياً حيث اقتصر كل ذلك النمو على مجرد هكتارين[218] في السنة أما المرحلة الثانية من هذه النمو فهي ما قام به إسماعيل باشا من أعمال عمرانية امتدت منذ بداية حكمه وحتى بدايات القرن العشرين، حيث واصل التقدم العمراني تقدمه حتى سنة(1325هـ/1907م) رغم توقفه في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، ولقد نجح إسماعيل باشا في خلق ديناميكية حالت دون تردي المدينة في حالة الكمون التي اتسمت بها منذ بداية القرن الثامن عشر، ويمكننا أن نقرر أن ما قام به هذا العاهل مثّل المنبع الأصلي لتطور القاهرة في نهاية القرن التاسع عشر، فالمساحات الشاسعة التي تمت تهيئتها بتلك المناسبة وإن ظل إشغالها قليلاً حتى عام(1292هـ/1875م) شكلت احتياطيات عقارية كانت سنداً للمضاربات والتطورات حتى بداية القرن العشرين[219].

ويمكننا الآن باختصار أن نحدد بنية القاهرة وأهم امتداداتها العمرانية ففي المنتصف كانت الإسماعيلية والتوفيقية، وشملت هذه الأجزاء مابين ميدان التحرير إلي شارع فؤاد شمالاً ومن جسر قصر النيل غرباً إلي دار الأوبرا شرقاً وقد زاد من مساحة هذه المنطقة إنشاء كبري قصر النيل وكوبري البحر الأعمى كخطوة على سبيل إنشاء طريق للربط بين سراي الإسماعيلية في الجيزة وقصر عابدين فزاد العمران من باب الحديد وبولاق شمالاً وباب اللوق وميدان الإسماعيلية جنوباً متجهاً صوب المدينة القديمة، كما امتد العمران فيما بين باب اللوق والسيدة زينب إلي الغرب حيث شارع القصر العيني وقصر الدوبارة وشارع المبتديان، كما امتد العمران حتى البغّالة، ولكن وجود تلول زينهم أوقف الامتداد في هذا الاتجاه، ونمى العمران بعض الشيء من الحسينية وبركة الرطلي إلي الشمال نحو منطقة ألسكاكيني وغمرة والعباسية[220]. أما في الشمال فقد أصبح شارع شبرا العمود الفقري للذراع العمراني الشمالي للقاهرة، ومع اتصال العمران شمال محطة باب الحديد تكون محور عمراني آخر مع شارع الترعة البولاقية وجزيرة بدران، ويمكننا القول أن شبرا، وروض الفرج، ومنطقة الساحل، وحدائق شبرا، والترعة تكوّن تكتلاً عمرانياً يمتد قرابة 4,5 كيلو متر بين باب الحديد والترعة الإسماعيلية[221].

أما في الشمال الشرقي فقد امتد العمران مع إنشاء خط سكة حديد الضواحي الممتد من محطة كوبري الليمون إلي عزبة النخل والمرج ماراً بالدمرداش، والقبة، والزيتون، والمطرية، وعين شمس، وقد نشأت حول هذه الأحياء مناطق للسكن الفقير شأن باقي المناطق كدير الملاك، وجنوب القبة، ومنشية الصدر، وشرق القبة، والوايلي، وولي العهد، والنعام، وعين شمس، والمطراوي، وعرب الحصن، وعرب الطوايل، كما نمى العمران في الشرق أيضاً خاصة في مناطق عزبة النخل، والمرج، وبركة الحج وكلها كانت مناطق سكن فقير زاد من فقره وجود مناطق عشوائية كثيرة داخل هذا النطاق[222].أما العمران المتجه من القلعة نحو الجنوب فقد كان نموه محدوداً لوجود مناطق المقابر، ويتشابه معه العمران الذي امتد نحو الجنوب الغربي مع خط سكة حديد (حلوان - مصر القديمة) حيث تكون من عدة ضواحي منفصلة مثل المعادي، والمعصرة، وطره، وحلوان، ومع كهربة هذا الخط، وكذلك الضغط السكاني، والنمو الصناعي بدأ يزداد النمو العمراني حتى وصل للبساتين، ودار السلام، وحدائق المعادي، والتهم الامتداد العمراني في هذه المناطق عديد من مساحات الأراضي الزراعية[223].

أما في الغرب فقد كان هناك نواتين عمرانيتين تمثلتا في الجيزة وامبابة وقد ازدهر عمرانهما خاصة بعد بناء قصر الجيزة، وحديقة الحيوان، ومشتل الأورمان، وظل العمران يمتد شمالاً نحو امبابة، وغرباً نحو الهرم، وزاد من كثافته إنشاء جامعة فؤاد الأول، ومجموعة أخرى من الأبنية كمصلحة المساحة، ومعهد البحوث القومي ووزارة الزراعة، ومتحفها ونادي الصيد، وكان كل ذلك من مقومات عمران غيط الدقي كما كان لبناء مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية الشاسع على الضفة الغربية للنيل أثر كبير في انهيار عزبة العجوزة زراعياً ونموها عمرانياً إلى حد كبير[224]، ويلاحظ أنه كلما كانت تمتد الجسور عبر النيل كانت تنهار المناطق الزراعية مع شدة الزحف العمراني على هذه المناطق.

د) كثرة وانتشار المناطق العشوائية

كان انتشار المناطق العشوائية من نتائج تضخم المدن الذي كان بدوره نتيجة طبيعية للثورة الصناعية وخاصة في المواصلات، والإنتاج حيث حدث التركيز الاقتصادي بالمدن الرئيسية خاصة بالقاهرة عاصمة البلاد فأصبحت فرص العمل بها أكثر مما سواها بالريف الذي اتجه هو الآخر للميكنة الزراعية، ولفظ كل ما زاد عن حاجته من سكان وبذا تضخمت المدن، وزادت مشاكلها الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية تعقداً وأثر ذلك بلا شك على مختلف جوانب الحياة فيها[225]، وكان من أبرز مظاهره المناطق العشوائية التي نمت في عاصمة مصر بكثافة عشية نهاية القرن التاسع عشر[226].

والمنطقة العشوائية تنشأ بشكل تلقائي غير مدروس، ويسميها الديمغرافيين مناطق السكن الطفيلي على اعتبار تطفلها على النطاق الحضري المخطط للمدن، أما عشوائيتها فتنشأ من كونها غير منظمة، وغير مخططة، ويتم الاستيلاء على أرضها بعدة طرق أشهرها وضع اليد حيث تستولي عليها جماعات معينة من شرائح الفقراء، وتقيم بها إقامة كاملة، وتضم المناطق العشوائية أنماطاً عديدة من السكان، والمساكن فشرائح الفقراء سواء كانوا أفراداً أو جماعات من العمال أو الفلاحين أو العاطلين أو المتسولين أو غيرهم من اللصوص وأصحاب المهن الوضيعة والدنيئة، هم قوام سكانها أما مساكنها فتتنوع أشكالها، ومساحاتها بحسب الإمكانيات المتاحة لدى هؤلاء المتزاحمين في شقق صغيرة أو شقق شرك مع بعضهم البعض أو مع غيرهم بحيث يتشاركون المطبخ، والحمام، وصنبور المياه الوحيد خاصة وأن الغالبية العظمى من مباني مثل هذه الأحياء الفقيرة خارجة عن خطوط، وتصاريح، ورخص التنظيم السليم، وغالبيتها آيلة للسقوط أو تحت الإزالة[227].

وريثما تنتبه السلطات الحكومية لهم تكون المنطقة قد تكاثرت سكانياً، وسكنياً بشكل متضخم يصعب السيطرة عليه، والكبح من جماح تضخمها، وزيادة مساحتها، ومن ثم يصعب التخلص منهم بأي حال فتبدأ عمليات التقنين، والسيطرة، وربما المضايقات من قبل الحكومة بمختلف الأساليب، والوسائل التي تعجز في النهاية عن وضح حلول جذرية، مما يؤدي بها لمحاولة علاج هذه المناطق بتنميتها حضرياً، وبيئياً، واجتماعياً.والمناطق العشوائية لم تكن وليدة القرن التاسع عشر وما بعده فلقد أحصى علماء الحملة الفرنسية داخل القاهرة في أواخر القرن الثامن عشر عديد من نماذج هذه المناطق المتخلفة من عصور سابقة بيانها كالتالي[228].

بيان المكان	الموقع	بيان المكان	الموقع
حوش بردق	القلعة	حوش نكه	الموسكي
حوش البير	بولاق	حوش حسن	الرويعي
أكواخ	قرافة القادرية	حوش القطري	باب البحر
حوش	عرب آل يسّار	حوش الدواياتية	باب البحر
حوش السيده	قرافة السيده نفيسه	أكواخ	السكاكيني
حوش أيوب بيه	الكبش	أكواخ منخفضة	الحسينية
خرابة منصور	الكبش	حوش الشراقوه	قرافة باب النصر
حوش الفيل	الكبش	حوش الترجمان	بولاق
حوش شركس	طولون	حوش جانبلاط	سويقة اللاله
حوش إبراهيم بيه	درب الجماميز	أكواخ	الجمّالية
حوش أبو الدهب	شارع الخليج المصري	خرابة البناجوه	سوق السلاح
حوش	السيده زينب	خربة رجبية	الحسينية
حوش الفجّاله	باب اللوق	حوش أبو عامر	الحسينية
حوش عيشه	اللبّودية	خرابة مشعل	بولاق
حوش الصوف	الموسكي	الحوش الجديد	بولاق
حوش البشلومه	الموسكي	خرابة مطاوع	باب الوزير
أكواخ	الموسكي	حوش البيباني	الأزهر
حوش حسن الدمرداشي	باب الشعرية	حوش بسيونية	الداودية
حوش الحمص	الجمّالية	حوش قدم	الجمّالية
خرابة ابن شداد	الموسكي	حوش الحلفا	بولاق
حوش الفحم	الموسكي	حوش القيراداتية	بولاق

جدول رقم(4) يوضح أنماط ومواقع السكن الفقير بالقاهرة في أواخر القرن الثامن عشر.

أما بالنسبة للقرن التاسع عشر فقد وجدت كذلك العديد من المناطق العشوائية التي وقّعت رسومها على العديد من خرائط هذه الفترة باسم عشش أو عزب، وقد وجدت نماذج كثيرة منها منتشرة داخل نطاق القاهرة العمراني خاصة المناطق ذات الصناعات، والكثافات السكانية المرتفعة مثل حي السيدة زينب الذي وجدت به أكثر من منطقة عشوائية هي الكبش، والبغالة، وعشش زينهم، وعشش الساقية، وعشش المواردي وفي بولاق وجدت عشش الترجمان، وعشش الشيخ على، وعشش العدوية[229]، وفي شبرا وجدت عشش الشيخ فرج بالقرب من روض الفرج، وعزبة الصفيحة بالقرب من مهمشه، كما وجدت عزبة السكاكيني بالقرب من منطقة السكاكيني، وفي حي الزيتون وجدت عزبة أبو حشيش بالقرب من محطة سكه حديد الدمرداش، وفي القلعة وجدت عشش عرب آل يسّار، وعشش عرب آل قريش بالقرب من السيدة عائشة، بالإضافة إلي عشش بهيج وعشش الجيارة وغيرها من منا طق السكن العشوائي الذي نما بالقاهرة مع نهايات القرن التاسع عشر.

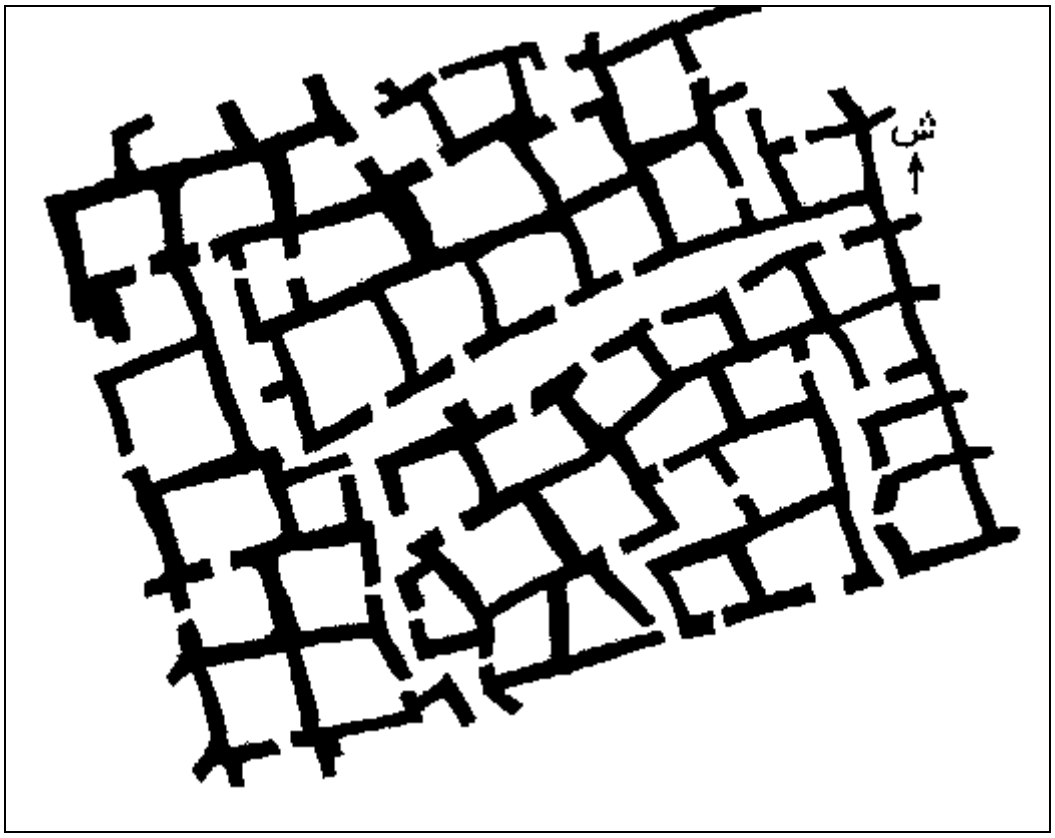

شكل رقم(1) رسم توضيحي لجانب من عشش منطقة الجيارة بالقاهرة،عن جان لوك أرنو.

ففي صيف سنة(1309هـ/1891م) أحصت مصلحة الصحة التي كانت تعنى عن قرب ببؤر انتشار الأوبئة16200عشة في القاهرة، ويعتبر هذا العدد مرتفع بشكل خاص حسب كثافة إشغال هذا النوع من السكن، علماً بأن تعداد سكانها بعد بضع سنوات قليلة كان120ألف نسمة، وهو ما يعني أن ربع سكان القاهرة كانوا يقيمون في عشش كما أن المساحة التي تشغلها هذه المباني كبيرة أيضاً فأحياء العشش تشغل حوالي10٪ من مساحات المدينة العمرانية[230].

ولقد ظلت المناطق العشوائية تنمو وتتضخم باطّراد مع نمو القاهرة العمراني وتوسعها حتى أصبح كل حي من الأحياء الراقية يضم بجواره تجمع عشوائي فقير ومتطفل، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل بدأ تطفلها على المساحات الزراعية في كل أحواز وزمامات المدينة الخارجية التي التهمتها مساكن هؤلاء المهاجرين العشوائية، ومن ابرز أمثلة ذلك ما حدث في مناطق حلوان جنوب المعصرة والتبين، إذ تحول الكثير من العزب كعزبة الوالدة، وعزبة كامل صدقي، وقرية حلوان البلد إلي مناطق عشوائية لسكن فقير، كما تدهورت حلوان الحمامات من ضاحية مخططة جيداً، وأماكن استشفاء، وترويح إلي مناطق سكن فقير، وآخر متوسط، وقد ارتبط كل ذلك كما علمنا بالصناعات المتعددة التي نشأت في جنوب القاهرة كالحديد والصلب، وفحم الكوك، والأسمنت، وغيرها[231]، ومن أمثلة ذلك أيضاً في الشمال الشرقي من القاهرة الزحف نحو مناطق عين شمس، وعزبة النخل، وبركة الحج، والأميرية، ومسطرد، وكلها مناطق سكن فقير زاد من فقره عديد من المساكن العشوائية والتي منها علي سبيل المثال عزبة أبو حشيش، وعزبة القرود التابعتين لقسم الزيتون الذي انهار عقارياً بعد انتهاء الحكم الملكي، ومن المحزن كذلك تحول منطقة عين شمس الأثرية لمنطقة صغيرة ضيقة مسوّرة بالأسلاك وسط غابة من

أبنية فقيرة، وأخرى عشوائية[232].ومن أمثلة ذلك في الجيزة أيضاً تآكل الزمامات الزراعية بمناطق الملك فيصل، والهرم وكل قرى غرب بولاق الدكرور، ونشأة عديد من العشوائيات كالمعتمدية، وزنين، وصفط اللبن، وكفر طهرمس، ومنشأة البكّاري، وكرداسة، وبشتيل، ومنيل شيحة، والكوم الأحمر، والبراجيل[233].

أنماط المسكن الفقير

أ) العشش

لم يتطرق أحد من قبل لتفصيل الحديث عن أنواع المسكن الفقير وذلك تحت العديد من الحجج والذرائع التي لايخفى الكثير منها على القارئ، فبالإضافة لعدم إثارة حنق الحكومات وذلك بإبراز الصورة السيئة لها في عدم مراعاتها لظروف عديد من شرائح الطبقة الفقيرة، يقال أيضاً أن هذه المباني كانت رثّة وسيئة ولاتستحق الدراسة، كما يقال كذلك أن هذه المباني لهشاشتها وضعف مواد وطرق بنائها ذهبت ولم يتمكن أحد من دراستها وأفلتت من تصوير الباحثين ومن إحصائيات التنظيم، كما يقال أيضاً أن المعلومات التي تتوفر عن هذه النوعيات من المنشآت يكاد يكون ضئيل جداً بحيث لايفي بالدراسات المطلوبة، وكثير من غير ذلك من الأسباب. وفي الحقيقة وإن كانت هناك بعض الأسباب صادقة ولها وجاهتها، إلا أن معظمها قد يجانبه الصواب، ويتضح لنا ذلك من المقارنات التي عقدناها في غير ما موضع من هذا البحث، والتي تبين مدى عظم شرائح هذه الطبقة من سكان مصر، و من ثم فقد كان لابد من وجود أنماط متنوعة من المساكن الفقيرة تأوي هؤلاء السكان، أما بالنسبة لما يقال من ندرة المعلومات المتوفرة حول هذه النوعية من المساكن فإن ذلك يبدو واقعياً فقط عندما نقارن تلك المعلومات بالخضم الهائل من الوثائق، والحجج ، والمكاتبات، والمستندات، والأوامر الخاصة مثلاً بإنشاء قصر أو منزل من منشآت الأغنياء فما بالنا بحوالي870ألف بيت من بيوت أغنياء القاهرة أحصتهم حكومة محمد علي باشا سنة(1250هـ/1834م)[234].

وإذا قارنا هذا الكم من المنازل بعدد السكان سوف نجد أن عدد السكان كان قليلاً للغاية، وحتى لو افترضنا أن كل منزل من هذه المنازل كان يعيش فيه من4 :5أشخاص في المتوسط فأين باقي السكان هل كانوا يعيشون في الشوارع وينامون أمام أبواب المنازل كما وصفهم الرحالة بيير لوتي[235] أم أنه كانت لهم مساكن خاصة بهم انتشرت ليس فقط بالقاهرة وحدها بل وفي كل أرجاء مصر من أقصاها إلي أقصاها علمها من علم وتغافل عنها المتغافلون عبر الأيام والسنون. ورغم ندرة الشواهد الآثارية لهذه الأنماط من المساكن، إلا أن الوثائق الأرشيفية، ومجموعات الخرائط، وإحصائيات مختلف النظارات الحكومية التي تزخر بها دار الوثائق القومية بالقاهرة قد ساعدتنا في تكوين فكرة لابأس بها عن نوعيات هذه المساكن، ومناطق انتشارها وتركزها، وطبائع سكانها من حيث بنيتهم الاجتماعية وأهم أشغالهم التي مارسوها، و فيما يلي بيان ذلك في ضوء ما توفر لدينا من تلك المعلومات.

تعتبر العشة أشهر هذه الأنماط، ومن المؤكد أنها أطلقت على هذه النوعية من المساكن الفقيرة كناية واضحة عن صغرها وضيقها وتشبيهاً لها بعش الطائر البسيط في تكوينه والصغير في حجمه والذي لايشغل سوى مساحة ضئيلة جداً على غصن شجرة ينبثق من أحد جذوعها الكبيرة والمتفرعة، وقد يطلق عليها أيضاً مصطلح خص أو كوخ، و تجدر الإشارة هنا إلي أن كلمة عشش كانت تشير بصفة عامة قبل منتصف القرن التاسع عشر إلي مناطق تجمع السكن العشوائي بصفة عامة من أحواش وعشش وغيرها على حد سواء، حيث يذكر تعداد(1265هـ/1848م)العديد منها إذ أحصى بضعة آلاف من السكان المقيمين في تلك الأحياء، وبعد ذلك بعشرين سنة عشية افتتاح قناة السويس كان عدد من تم إحصائهم في مثل تلك المناطق حوالي24ألف نسمة أما، في النصف الثاني من ذلك القرن، وتحديداً في سنة(1315هـ/1897م)أصبح هناك تمييز واضح بين العشش والأحواش.

وتجمعات العشش في بدايات القرن التاسع عشر كانت غالباً تقع خارج المدينة أو عند حوافها، وهي مناطق غير مغلقة، ويمكن الوصول إليها من عدة مداخل، وقد يغطي حي العشش الواحد عدة هكتارات، ويضم بضعة آلاف من السكان، وأحياء العشش لها أشكال متنوعة، وهى منظمة وفقاً لشبكة عشوائية من الحارات الضيقة، وقد تكون هذه التجمعات مكوّنة من قطع منتظمة المساحة من الأراضي تخصص لهم كما قد تتمحّور حول شوارع مستقيمة، وقد ذكر علي مبارك أن عدد عشش القاهرة قد بلغ نحو3878عشة وذلك وفقاً لإحصائية دائرة البلدية سنة(1294هـ/1877م)[236].

والعشش تعتبر من أسوأ أنواع المساكن الفقيرة صحياً حيث تقيم أسرة بأكملها مع حيواناتها في مثل هذا الكوخ الذي لاتتعدي أبعاده 4×5 متر، ولايزيد ارتفاعه عن3متر، وله فتحة وحيدة هي الباب الذي لايتجاوز عرضه90سنتيمتر، وتعلوه أحياناً كوّة صغيرة بلا نافذة أو مجرد فجوة نقبت في الجدار، وقد تشكل العشش المتلاصقة ببعضها البعض خطين متوازيين متصلين بطول حارة أو حارتين يبلغ عرض الواحدة منهما في أحسن الأحوال ثلاثة أمتار تتقاطع معهما حارة أخرى أو حارتين في بعض الأحيان، وتضم كل حارة ما يقرب من خمسون عشة يخدمها مرحاضان عموميان بين كل عشتين على جانبي الحارة وتختفي حفرة التغوّط ذات الترنش بالكاد خلف جدار يسترها[237]، ولاتستطيع أي نوعية من السيارات أن تنفذ من خلال هذه الحارات والأزقة الضيقة[238].

وتعتبر عشش الرميلة بأسفل القلعة من أقدم هذه النوعيات من عشش القاهرة، وفضّل الفقراء الإقامة بها إلي جوار أهم مركز من مراكز خزن وتسويق الغلال[239]، وقد وصفها علماء الحملة الفرنسية بأنها وضيعة وصغيرة حتى أن المرء يظن أنها مخصصة على الأرجح كجحور للكلاب، فهي أكواخ مستديرة تعيش في كل وحدة منها أسرة بكاملها، ويدفع البؤس وقذارة هؤلاء الناس المرء إلي التراجع تقززاً واشمئزازاً، وتصدق نفس الملاحظة على المباني المتداعية في المنطقة والتي

بالرغم من أنها تبدو في الظاهر في هيئة لابأس بها، إلا أنه بمجرد الدخول إليها يفاجئ الإنسان برائحة منتنة، وقاذورات شنيعة منتشرة بسائر جوانبها، كما أن حوائطها كلها كانت ضاربة إلي السواد نتيجة لأن هؤلاء السكان كانوا يشعلون النار في كل مكان بها دون أدنى اكتراث، كذلك فهم يحشرون معهم مختلف الحيوانات، ويعيشون معها كيفما اتفق[240]، ولذلك أطلق بعض الباحثين المعاصرين على هذه العشش اسم الحشّارات [241]، ويترك الناس مخلفات هذه الحيوانات تتكدس أكثر فأكثر، وهذا احد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلي تقويض وتهدم كثير من مباني القاهرة دون أدنى تفكير في مجرد إصلاحها أو ترميمها، والجدول التالي[242] يبين مناطق وأعداد العشش ومتوسطات أعداد سكانها سنة 1897.

القسم	عدد العشش	عدد السكان	متوسط سكان العشة
بولاق	1515	14020	9 ,3
شبرا	71	281	4
الجمّالية	60	357	6
مصر القديمة	408	3163	7 ,8
السيدة زينب	433	3265	7 ,6
المجموع	2487	21086	8 ,5

جدول رقم(5) يوضح أعداد العشش وأعداد ومتوسطات سكانها.

ووفقاً لتلك الكثافة، وهي8,5نسمة في العشة الواحدة فإن عدد العشش التي أحصتها مصلحة الصحة سنة(1309هـ/1891م) والتي بلغ عددها16200عشة يكون عدد سكانها بالتالي حوالي137700نسمة، وقد تبدو تلك الكثافة مرتفعة إلا أنها أقل من الكثافة السكانية الفعلية بالقاهرة عموماً، حيث ستصبح هذه النسبة حوالي11,1سنة(1315هـ/1897م)، وإذا خفضنا عدد السكان في العشة الواحدة إلي نسبة7,5نسمة فإن سكان العشش يجب أن يكون عددهم وفقاً لذلك120000نسمة أي ربع سكان القاهرة الذي يجب أن يكونوا حوالي480000نسمة حسب المعدل السنوي لتزايد السكان منذ سنة(1300هـ/1882م) وحتى سنة(1315هـ/1897م) وهو نسبة2,8٪.والجدول التالي[243] يوضح أن عدد120000نسمة من سكان العشش يشغلون حوالي146هكتار، في حين أن المدينة نفسها يبلغ حيزها العمراني حوالي1500 هكتار.

العشش	السكان	المساحة بالمتر المربع	متوسط الكثافة بالهكتار
عشش مقلد	472	9750	485
عشش شركس	5361	60000	890
عشش بهيج	2114	27500	770
المجموع	7947	97250	820

جدول رقم(6) يوضح مساحات وكثافات وأعداد سكان عشش منطقة بولاق في منتصف القرن التاسع عشر.

وهذا كمثال لبعض عشش منطقة بولاق فقط إذ كان بها إضافة لذلك عشش الترجمان[244]، والعدوية، وقد بيّن تعداد السكان في سنة(1315هـ/1897م) أن الأشخاص الذين ليس لهم محل سكن ثابت إضافة لسكان العشش الذين يمكن أن يشكلوا جميعاً وحدة إدارية أو شياخة مستقلة بهم.ورغم أن عدد العشش التي أحصيت في هذا العام كان أقل من الواقع فقد أحصيت آنذاك حوالي2500عشة أي سدس العدد الإجمالي الذي قدمته مصلحة الصحة قبل ذلك ببضع سنوات، ويدل الفارق الكبير بين الرقمين على أن العشش متجمعة في بعض الأحياء إلا أنها مشتتة للغاية داخل النسيج العمراني، فهي موجودة في كل حي وفي كل شارع متمثلة في مجموعات صغيرة، وأخرى كبيرة داخل المدينة، وبخارجها ويفضّل سكانها دائماً احتلال الأراضي المهجورة، والخرابات[245]، هذا وإن كانت عمليات الإحصاء والتعداد التي جرت عام (1315هـ/1897م)لم تسطع تقدير تبعثر العشش إلا بالاستنتاج، فإنها تعتبر مؤشراً دقيقاً على وجود هذا النوع من السكن الفقير بكثافة خاصة في المناطق ذات الكثافات السكانية العالية والصناعات والأنشطة الحرفية المتنوعة بالقاهرة.

كان هذا عن أكواخ وعشش المدينة أما نظيرتها في القرية فكانت ما يختص به الفلاحين، وقد تكون في إطار تجمع قروي يضم جملة هؤلاء السكان من الفقراء الذين يعيشون في نطاق سكني واحد أو قد تكون هذه الأكواخ متفرقة بعضها عن بعض في الحقول، والأراضي الزراعية، وهي في الغالب لاتختلف كثيراً عن نظيرتها في المدينة من حيث أرضيتها الترابية،

ومساحتها الضيقة، ومواد بنائها الهشة الرخيصة، وأسقفها المنخفضة وخلوّها من أية فتحات نوافذ سوى باب بسيط يغلق عليها، وكل ما كان يحتويه هذا الكوخ قليل من الآنية الرديئة الصنع، وبعض المفروشات والأسمال البالية[246] ورغم ما كان عليه الكوخ من سوء الحال وشدة البساطة إلا أن الفلاح يؤثره عن كوخ المدينة أوعشتها[247].

ب) الأحواش

وصف جومار الحوش فقال إنه ساحة مليئة بأكواخ ترتفع أربعة أقدام، ويسكنها عدد كبير من الناس المكدّسين فيها مع دوابهم، وكانت هذه المساكن تسمى قاعة أو خزانة، وقد كان الحوش– شأن العشة – سكن أفقر أهالي المدينة كالحمّارون، والسقّاؤون، والحمّالون، والخدم، ومن في مستوياتهم، وهم من يشكلون نسبة كبيرة من سكان القاهرة، أيضاً كان يلجأ لسكنى الأحواش أولئك القادمون من الأقاليم للعاصمة بحثاً عن فرص عمل أوفر للكسب مع تفاقم وشدة الأزمات الاقتصادية، فتحدثنا الوثائق مثلاً عن حوش الفلاحين أوحوش سكن الفلاحين[248] أو حوش سكن الصعايدة أو حوش الشراقوة الوارد ذكره في إحصاء الحملة الفرنسية، وكذلك قد يقيم في هذه الأحواش طائفة معينة من أصحاب المهن الوضيعة كالغوازي الذين كان لهم حوش بالقرب من جامع الحاكم يقصده راغبي الاتفاق معهم بخصوص حفلات الزواج وغيرها.

والأحواش ثاني أشهر أنماط المسكن الفقير بعد العشش فبينما يغطي حي العشش مثلاً عدة هكتارات، ويضم بضعة آلاف من السكان فإن أكبر حوش لايشتمل على أكثر من500من السكان[249]، وهو يتكون من مجموعة من العشش تتحلّق حول مساحة مكشوفة تمثل المتسع الطبيعي الذي يمكن أن يمارس سكان العشش من خلاله ما لايستطيعون ممارسته بداخلها، وذلك بالطبع لشدة ضيقها حيث أن كل طبقة كانت في الغالب عبارة عن غرفة واحدة خالية من أي وسائل للراحة وقد يشتمل الحوش أحياناً على مصدر للمياه[250]، ومرحاض يتقاسم جميع السكان استعماله، وذكر علي مبارك أن عدد الحيشان المعدة

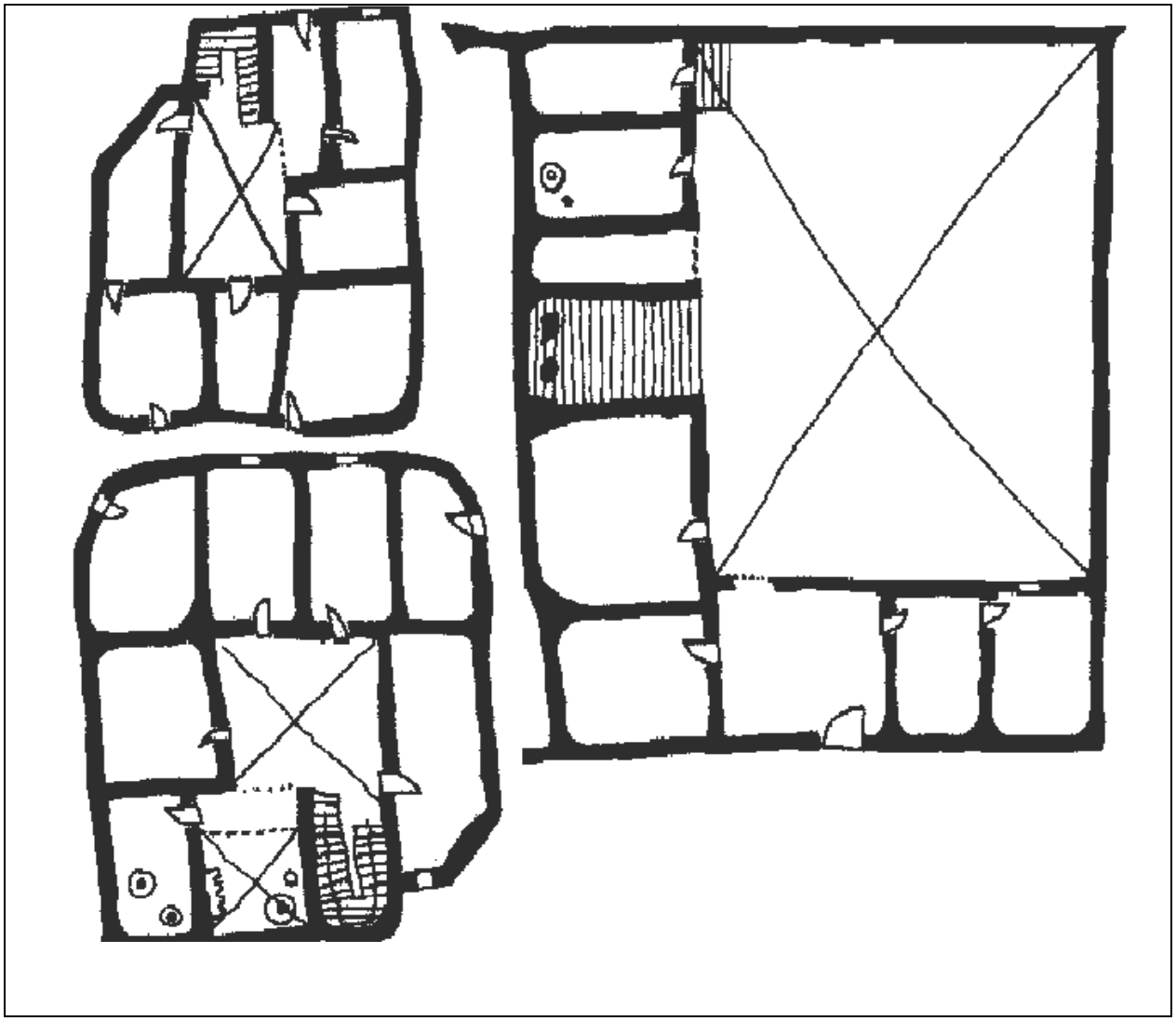

كسكن للشغالة بالقاهرة كان663حوش، وكان عدد ملاكها517مالك، وذلك حسب الوارد بدفاتر الدائرة البلدية سنة (1294هـ/1877م) [251].

شكل رقم(2) رسم توضيحي يبين ثلاث مساقط أفقية لبعض أحواش منطقة مصر القديمة بالقاهرة،عن Technische universitat Berlin.

ورغم أن الأحواش كانت تبنى في الغالب لهدف واحد إلا أن ذلك كان يتم بإحدى طريقتين، أما الأولى: فهي أن يبنيها أحد المنتفعين من واقفين وغيرهم لتحقيق دخل أو ريع لصالح جهة أو شخص معين، ويتم ذلك بواسطة تحصيل أجرة شهرية أو سنوية يتم الاتفاق عليها مع المستفيدين مقابل انتفاعهم بذلك الحوش أوغيره، ومن أمثلة ذلك ما اشتملت عليه حجة أوقاف عبد الرحمن كتخدا التي تذكر من بين الأحواش الموقوفة ذلك الذي يتكون من17مسكن، والذي كان الأمير قد بناه بمنطقة عرب آل يسار ليخصص ريعه للأعمال الخيرية، وكذلك حوش آخر بحارة عابدين، وثالث بخط قنطرة الأمير حسين[252]، وكان التعامل في هذا الخصوص يتم غالباً بالنسبة للحوش بأكمله، وذلك من خلال وكيل يتعامل مع ناظر الوقف، ومع مجموع المستأجرين في ذات الوقت لتحقيق هامش بسيط من الربح، ومن ضمن أشهر أمثلة ذلك في بدايات القرن التاسع عشر المكان المتسع داخل باب النصر المسمى حوش عطيّ، والذي استولى عليه سليمان السلحدار[253]، وأنشأ فيه بالإضافة لعدد من الخانات والحوانيت والقهاوي والطباقات حوش متسع سكن فيه عدد كبير من الناس بالأجرة الزائدة[254].

ويعتبر حي بولاق من أكثر المناطق التي شهدت كذلك تجمع عدد كبير من الأحواش– إضافة للعشش- خلال القرن التاسع عشر، ويبين الجدول التالي[255] أن نسبة سكان هذا الحي من الفقراء كانت من أعلى النسب قياساً بغيرهم من سكان الأحياء الأخرى الذين يعانون جميعاً من ظروف سكن غير مستقرة في عام(1315هـ/1897م).

القسم	مجموع السكان		سكان العشش	
	الأعداد	٪	الأعداد	٪
عابدين	49328	8 ,7	-	-
باب الشعرية	5160	9 ,0	-	-
بولاق	76281	13 ,4	14020	66 ,5
شبرا	32779	5 ,8	281	1 ,3
الدرب الأحمر	68592	12 ,0	-	-
الأزبكية	36070	6 ,3	-	-
الجمّالية	57897	10 ,1	357	1 ,7
الخليفة	47196	8 ,3	-	-
مصر القديمة	31849	5 ,6	3163	15 ,0
الموسكي	23238	4 ,1	-	-
السيدة زينب	53611	9 ,4	3265	15 ,5
وايلي و مطرية	3675	6 ,4	-	-
حلوان	4875	0 ,9	-	-
القاهرة	570062	100	21086	100

جدول رقم(7) يوضح الأعداد والنسب المئوية لسكان العشش قياساً بأعداد ونسب سكان أحياء مدينة القاهرة التي تضم هذه العشش،عن جان لوك أرنو.

وبينما كان نمو الإسكان غير المستقر مرتبطاً بالنشاطات الصناعية إلا أن الأمر لم يكن دائماً كذلك فالأحواش كما ذكرنا عرفت منذ العصر العثماني حيث أحصت الحملة الفرنسية عديد من نماذجها ويبدو أنه حدثت بين عامي(1009هـ/1600م)و(1215هـ/1800م)حركة من سكان البيوت المتواضعة نحو السكن في الأحواش، وتتضح هذه الظاهرة من تزايد عدد المساكن الجماعية، وتضخّم حجمها في القرن الثامن عشر مع تقلص عدد البيوت المتواضعة، ومن ضمن أشهر نماذج أحواش القرن السابع عشر إحداها الذي كان يقع بسوق الغنم، وكان مكوناً من ثمانية عشش، وآخر في الباطلية مكون من خمسة عشش، وثالث في الأزبكية مكون من13عشة، وبذلك يكون متوسط أعداد العشش داخل حوش القرن السادس عشر والسابع عشر حوالي7عشش[256].

وقد كانت جملة هذه الأحواش تتكون من مجموعات من العشش في طابق أرضي واحد ذات أسقف تعلو قامة الشخص العادي بقليل أما في القرن الثامن عشر فقد ازدادت أعداد الأحواش بشكل كبير ولم تعد تضم فقط مساكن مقامة حول

الساحة، بل ومساكن أخرى إضافية في طابق علوي تتكون من طبقة واحدة أو طبقتين، وكثيراً ما يكون عدد المساكن في هذا الطابق العلوي مساوياً لعددها في الطابق الأرضي، وقد ذكرت نيللي حنا أنها عاينت نموذجاً منها بالقرب من مشهد السيدة نفيسة بالقرافة الصغرى، وكان يضم56مسكناً.وهكذا فقد كانت الأحواش في القرن الثامن عشر تضم في المتوسط11عشة، وهو ما يعادل مرة ونصف ماكانت عليه في القرن السابع عشر، حيث كان توسع القاهرة العمراني في المناطق الواقعة غرب الخليج قد وفّر أراضي للبناء، وربما كان ذلك عاملاً ساعد على انتشار الأحواش[257].

ومع أن الإسكان العشوائي ليس ظاهرة جديدة في القاهرة، إلا أن التركزات الكبيرة نمت بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر فتوسعت هذه الأحياء في مصر القديمة أولاً وبعدها في بولاق، وقد كان لتلك الزيادة دلالة واضحة على طرد السكان الأفقر دائماً إلي أطراف المدينة، ومع ذلك وبالرغم من تهديدات مصلحة الصحة والتنظيم لهم فإن هذه المنشآت تنمو في أغلب الأحيان كذلك داخل بعض مناطق المدينة وذلك حرصاً منهم في كثير من الأحيان على القرب من أعمالهم أو القرب من وسائل المواصلات التي تهيئ لهم فرصة الوصول لمناطق هذه الأعمال، والجدول التالي[258] يوضح نسب سكان الأحواش قياساً بغيرهم من السكان .

القسم	سكان الأحواش		سكان بدون مقر ثابت		سكان في وضع غير مستقر	
	السكان	٪	سكان	٪	٪	٪ من المجموع
عابدين	38	1	586	4 ,8	1 ,7	1 ,3
باب الشعرية	512	14 ,3	1259	10 ,8	4 ,8	3 ,4
بولاق	1606	45	2204	18	48 ,4	23 ,3
شبرا	-	-	775	6 ,3	2 ,8	3 ,2
الدرب الأحمر	103	2 ,9	1984	16 ,3	5 ,6	3
الأزبكية	196	5 ,5	720	5 ,9	2 ,4	2 ,5
الجمالية	375	7 ,7	2065	17	7 ,3	4 ,6
الخليفة	294	8 ,2	498	4	2 ,1	1 ,7
مصر القديمة	89	2 ,5	283	2 ,3	9 ,6	11
الموسكي	-	-	578	4 ,7	1 ,5	2 ,4
السيدة زينب	461	12 ,9	685	5 ,6	12	8 ,2
وايلي ومطرية	-	-	550	4 ,5	1 ,5	1 ,5
حلوان	-	-	-	-	-	-
القاهرة	3574	100	12177	100	100	6 ,4

جدول رقم(8) يوضح أعداد ونسب سكان الأحواش قياساً بنسب وأعداد من هم دونهم بمختاف أحياء القاهرة.

ج) الدور

وهي الأكثر فقراً من البيوت المتواضعة، وقد حققت نيللي حنا لفظ الدار وفقاً لقاموس الفيروزابادي وتوصلت إلي أنه يعني الساحة التي تجمع في نطاقها عدة أبنية[259]، وبالتالي فالدور قريبة الشبه بالأحواش بيد أنها تختلف عنها في أن غرف الدور في الطابق الأرضي يطلق عليها قاعة وجمعها قيّع، كما تسمى أحياناً خزانة أو خزنة، وكان يقصد بها تلك الحجرات المعدة للإقامة، وكانت الدور شأن البيوت في كونها لاتتضمن إلا القليل من غرف الخدمة، ولاتوجد بها أي غرف للاستقبال إلا في القليل النادر فكان من المحتم أن تستخدم الساحة التي أقيمت فيها هذه الدور أوالفسحات التي تتضمنها لمختلف الشئون المنزلية، فلم تكن هذه الدور تشتمل أيضاً على مطابخ لذا فقد كانت وجبات الطعام تعد في الهواء الطلق، حيث كان يوجد أحياناً فرن من الآجر في تلك الساحة أو الحوش الذي تميزت به الدور عن البيوت المتواضعة، وكان القليل منها يشتمل على حاصل، كما أن الآبار كانت نادرة لارتفاع تكاليف حفرها، كما كانت تزوّد أحياناً بكرسي راحة خاص بها[260].ولقد كانت الدار صغيرة جداً قياساً بنوعية المساكن التي عرفت بالأحواش، كما تميزت الدار عن الحوش بكونها سكن خاص مملوك لأصحابه سواء كانوا أفراداً أو جماعات، وكان سكان الدور في كثير من الأحيان من الحرفيين كالنساجين والنجارين والسكريين، وكان من بينهم أيضاً عمال وفعلة وسقاءون، ولكن بنسب ضئيلة.

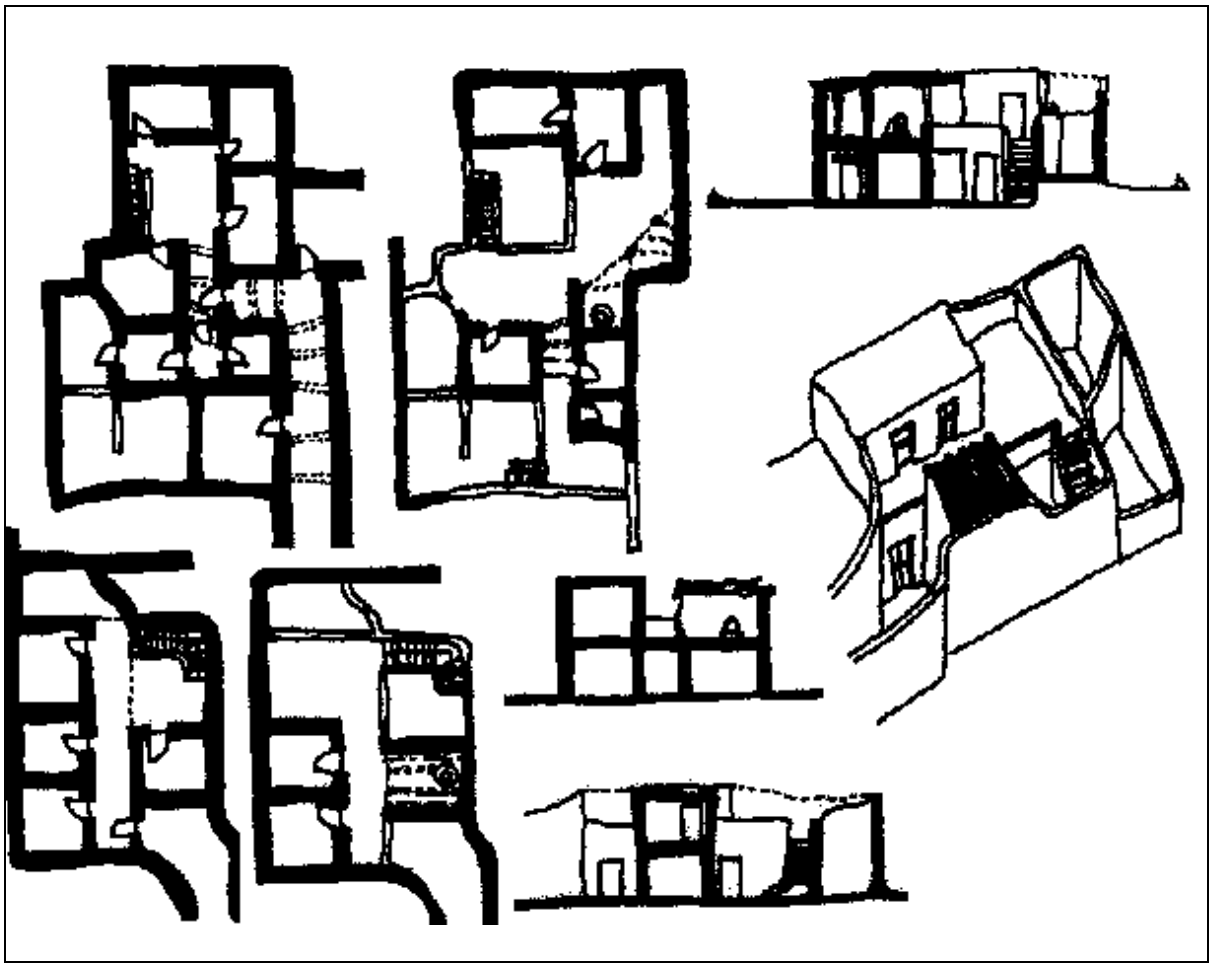

شكل رقم(3) رسم توضيحي لمساقط وقطاعات ومنظور لمجموعة من دور منطقة السيدة زينب بالقاهرة،عن Technische universitat Berlin.

د) البيوت الشعبية المتواضعة

كان البيت المتواضع يمثل ابسط أشكال السكنى في فئة البيوت الخاصة[261]، وهذه النوعية من البيوت كانت إما مملوكة لأصحابها من شرائح الطبقة الفقيرة أو مؤجّرة لهم من قبل التجار والأمراء والموظفين أو من قبل الواقفين ونظّار الأوقاف وغيرهم من الملاّك، وكان من النادر أن يمتلك العمال والفعلة بيوتاً خصوصية لهم، ولو حدث ذلك فإن البيت سوف يكون في أشد حالات التواضع، كما سيكون المالك في أعظم حالات اليسر قياساً بأقرانه من شرائح وفئات الفقراء، فغالباً ما كانت هذه البيوت مملوكة لشخصين على الأقل تربطهما علاقة دم أو عمل أو صداقة حميمة بحيث يستغل كل واحد منهم قسم من هذا البيت.

وكانت معظم البيوت التي تناولتها الوثائق ذات مساحات متواضعة للغاية يخصص القسم الأكبر منها للإقامة دون الاستقبال أو الخدمات، وحتى لو وجدت أقسام للاستقبال فتكون شديدة الضيق، وغير مجهزة بأبسط مقومات ووسائل الراحة، أما أماكن الخدمات فإن وجدت تكون عبارة عن حاصل أوغرفة طبخ صغيرة بجوار كرسي راحة، وكان يندر أن توجد بالبيوت أحواش إذ كانت مساحتها لاتسمح بذلك فكان يستعاض بالفسحة المكشوفة عن الأحواش التي شهدتها الدور لتوفير الضوء والهواء في ظل تكدس عشوائي كبير من هذه البيوت المتواضعة التي غالباً ما تجاور عشش ودور وأحواش متلاصقة جنباً إلي جنب.

شكل رقم(4) رسم يوضح جانب من واجهة بعض المساكن العشوائية بمنطقة الكبش بالسيدة زينب.

و كان أكثر هذه البيوت مملوكاً لطوائف العسكر من الجند المرتزقة خاصة الذين يعملون بحرف صناعية إضافة لأعمالهم العسكرية المؤقتة كاستخلاص الزيوت ودق البن وصناعة المناخل والمنسوجات[262].

هـ) السكن الحكومي

تعتبر فكرة توفير سكن حكومي لشرائح الطبقة الفقيرة نابعة بالدرجة الرئيسية من الاستفادة الكاملة منهم خاصة حين تستعملهم الحكومة في أداء بعض المهام الوظيفية، ولم تظهر فكرة توفير سكن حكومي بشكل جدي وفعّال إلا في أواخر القرن التاسع عشر حينما ازداد حجم المشروعات العمرانية والصناعية بشكل كبير وأصبحت تديره مؤسسات قومية أو عالمية متخصصة فازداد الطلب على الأيدي العاملة التي كانت الطبقة الفقيرة أكبر ممول لها، خاصة وأن أعداداً كبيرة منهم قد استقطبت من الأقاليم والأرياف، ففي سنة(1314هـ/1896م)على سبيل المثال كانت هناك قطعة أرض خالية من السكان بمنطقة بولاق مساحتها6700متر مربع مزروعة بالنخيل أصبح بها وفقاً لإحصاء العام التالي5300نسمة من سكان العشش نتيجة زيادة الطلب على المسكن العمّالي[263]، ومن ثم كان لزاماً على تلك المؤسسات أن توفر عدة أنماط من السكن المتواضع لمجموعات كبيرة من أولئك الصناع أو العمال والموظفين المنتظمين في سلك أعمالها.

ومن هنا نشأت فكرة السكن الإداري البسيط الذي كان يمتلكه العامل أو الموظف طوال فترة عمله بتلك المؤسسة وكان من حقه استغلاله والانتفاع به مع أسرته خلال مدة خدمته، فمصانع السكر والحديد والصلب، والأسمنت، والمحاجر، والمناجم، وغيرها من المؤسسات الصناعية العملاقة كانت تضم إلي جانب سائر وحدات مصانعها ملاحق سكنية خاصة بسائر فئات العاملين بهذه المناطق خاصة وإن كانت نائية عن العاصمة، والسكن الإداري الذي استطعنا التعرف على نماذجه كان في أغلب الأحيان يتعلق بأصحاب الرتب والمناصب الكبرى في تلك المؤسسات كالمديرين، والنظار، والمهندسين، ومن على شاكلتهم ممن لايندرجون بالطبع داخل شرائح الطبقة الفقيرة.

غير أنه لازالت هناك نوعية هامة من السكن الحكومي الإداري الخاص بمصلحة السكك الحديدية يتعلق بشكل رئيسي بالفقراء من عمال وموظفي هذه المصلحة، ومنهم طوائف الطبلجية، والمفتاحجية، والأشارجية، وعمال السنافورات، والمزلقانات، والفحامين، والمخزنجية، وغيرهم ممن كانوا يقيمون بوحدات سكنية خاصة بهم مع أسرهم أطلقت عليها وثائق المصلحة سكن عمال الدريسة [264]، ومساكن عمال الدريسة [265]، وسكن دريسة السكة الحديد [266]، ولم نجد ذكر لهذه النوعية سوى في المحفوظات والوثائق التي تلت سنة(1300هـ/1882م)، وما بعدها، وهو مايدل على أنها أنشأت في أعقاب احتلال مصر ضمن المشروعات التي استحدثها البريطانيين في مجال تنمية السكك الحديدية المصرية. وهناك نماذج عديدة منها منتشرة بداخل محطة سكك حديد مصر الرئيسية بالقاهرة وحول عنابرها وورشها بكل من مناطق غمرة وامبابة والشرابية.

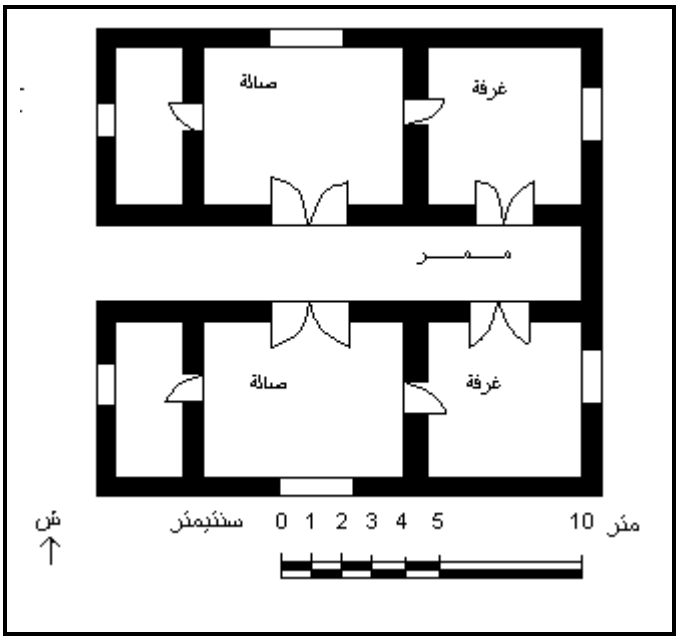

شكل (5) مسقط أفقي لإحدى وحدات سكن عمال السكك الحديدية بمنطقة غمره بالقاهرة.

كما توجد نماذج أخرى منها في عديد من محطات سكك حديد الأقاليم كمحطة سكة حديد أبوكبير بمحافظة الشرقية، ومحطة سكة حديد السنبلاوين بمحافظة الدقهلية، ويلاحظ أنها تتركز في مثل هذه المناطق التي يلتقي أو يتفرع عندها أكثر من خط، أو في المناطق التي تكثر أعمال الصيانة والتجديد المستمرة للقطارات خاصة تلك التي تحتوي على ورش للإصلاح والعمّرات.

و) الإربع

وهي إحدى أنماط مساكن الفقراء، ويمكننا تصنيف الربع بأنه من السكن الأعلى درجة من البيوت المتواضعة والأقل درجة من البيوت المتوسطة المستوى، ويرتبط وجود الإربع في الغالب الأعم بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية خاصة الأحياء التجارية منها كالأزهر والحسين وبولاق ومنطقة زويلة التي شهدت من أمثلتها ربع وكالة القمح المشيّدة في عهد الخديوي إسماعيل سنة (1290هـ/1873م) وكانت تقع أمام حمام البارودية بالقرب من باب الخرق[267]، وغير ذلك من المناطق التي كانت تنشط فيها عمليات التبادل التجاري، وتنمو فيها الصناعات الحرفية الصغيرة، وكذلك في العديد من المناطق الشعبية كالحسينية التي شهدت عدد كبير منها كإربع وكالة الدريس التي أنشأها حسن بك الشماشرجي سنة (1251هـ/1853م)[268].ومن ثم فقد وجدت هذه الإربع لسد حاجة مختلف طوائف أولئك السكان لوحدات سكنية تكون قريبة من أعمالهم، وفي ذات الوقت تكون رخيصة وغير مكلفة، وتمكنهم من الإقامة مع باقي أفراد أسرهم لتوفير تكاليف وجهد التنقل بين مناطق العمل ومناطق السكن كما تكفيهم استئجار بيوت أو وحدات سكنية مستقلة مرتفعة الأسعار .

وقد كانت القاهرة تضم في مطلع القرن التاسع عشر360 وكالة تعلو معظمها إربع، كما كان هناك بالإضافة إلي ذلك إربع مستقلة عن الوكالات، ومنها ربع التبّانة بباب الوزير، كما كانت الإربع تبنى أحياناً أعلى منشآت خدمية كالحمامات والأسبلة أو أعلى بعض المنشآت الجنائزية كربع إبراهيم أغا مستحفظان[269]، وقد كان أغلب سكان الإربع أسر تقيم فيها بشكل دائم، وفي بعض الأحيان كانت هناك بعض الإربع تضم قسم خاص لسكنى الرجال من عابري السبيل والوافدين للمدينة سواء بغرض الزيارة أوالتجارة أوغير ذلك وليس لهم محل إقامة بها، ففي ربع بشير أغا دار السعادة ببولاق كان يوجد قسم به عدد من المساكن لها سلم خاص بها يؤدي لتلك الوحدات المعدة لسكنى الرجال، ويرجع هذا الفصل في أقسام الربع إلي رفض الأسر الاختلاط بين الرجال الأغراب سواء كانوا عزّاباً أم لا وبين نساء الأسر اللائي يقطنّ هذه الإربع[270].

وقد كان من سكان هذه الإربع أيضاً أولئك الوافدون على القاهرة حديثاً كمهاجرين للبحث عن فرص حياة أفضل داخل العاصمة ريثما يستقرون وتهيئ لهم فرص العمل والإقامة، كما كان منهم أيضاً العتقاء الأكثر تواضعاً وفقراً من العبيد والجواري والمماليك، والذين لايجدون بعد الخروج من بيوت الأمراء سوى تلك الإربع فيقطنوها، وكان منهم أيضاً التجّار الأجانب من سائر الجهات والملل وغيرهم ممن يفدون لأداء مهام تجارية أوعلمية أوغير ذلك، وقد كان أكثر تركز هؤلاء في ربع النشا المعروف بالجوخيين بالغورية، وكذلك بربع الزهّار بمنطقة باب زويلة[271].كما كان كبار التجار القاهريين يشغلون أيضاً بعض الوحدات داخل عديد من الإربع المنتشرة بالقاهرة خاصة في المناطق الحيوية التي لهم بها تجارات أوتعاملات أخرى، فقد كانوا يستخدمونها كمقار لإقامة عتقائهم وعتيقاتهم إضافة لوكلائهم أو كتبتهم وهم من يتولون إدارة الشئون التجارية في حال غيبة أو انشغال أولئك التجّار.

وكان يتم تأجير وحدات الربع بعقود إيجار لمدة سنة أو ثلاث أو ست سنوات وكان بعض المستأجرين يحصل على حق انتفاع مؤبد يسمح لهم بالتجديد التلقائي لتلك العقود[272]. وتجدر الإشارة إلي أن قيم هذه الإيجارات لم تكن تتأثر بتغيرات السوق العقارية آنذاك، وذلك أن هذه الإربع كانت من جملة الأوقاف الخيرية الموقوفة على جهات الخير، ومن ثم فقد كان عدد كبير من سكانها يستأجرها كما ذكرنا لفترات طويلة ووفقاً لذلك فلن يتأثر الإيجار سواء بالهبوط أو الارتفاع، أما أولئك الذين يتركون السكن بالإربع فقد كانت تؤجر وحداتهم التي يتم إخلائها لمستأجرين جدد بأسعار مختلفة ترتفع غالباً عن أسعار الإيجارات القديمة التي تظل ثابتة كما هي ببقاء المستأجرين القدامى، ومن له حق الانتفاع من بعدهم بتلك الوحدات.

ولقد تفاوتت إيجارات هذه الوحدات داخل الإربع بتفاوت مستويات المستأجرين، والمناطق الموجودة بها، وكذلك حالة الربع المعمارية، ومساحة وحداته السكنية، ومواضعها بالنسبة للشوارع والأحواش الرئيسية المحيطة بها أوالمطلة عليها، ففي حين كان إيجار وحدة سكنية بربع السكريين قبالة جامع المؤيد يساوي38بارة سنوياً، كان إيجار وحدة سكنية أخرى بذات الربع يساوي90بارة، وفي حين كان الإيجار السنوي لوحدة سكنية بربع سنان باشا الكبير ببولاق يساوي380بارة في السنة، كان إيجار وحدة سكنية أخرى مشابهة له في ربع السلطان قايتباي بالقرب من الجامع الأزهر يساوي81بارة.

ورغم دمار معظم إربع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وخرابها، إلا أن الوثائق ما زالت تحتفظ بكثير من أوصافها، إذ ورد في وصف وكالة الخضرية التي ترجع للنصف الأول من القرن التاسع عشر بمنطقة باب زويلة وهي من إنشاءات حسين بك الشماشرجي أنه يوجد على يسرة الداخل منها باب للربع مبني بالحجر الفص النحيت يغلق عليه فردة باب خشبي نقياً يدخل منه إلي سلم يصعد من عليه إلى طبقة برسم البواب، ويصعد من باقي السلم المذكور إلي بسطة بها مجاز مستطيل مفروش أرضه بالبلاط الكدان يمنه أربعة عشرة مكاناً ويسرة ستة أماكن ثلاثة عشر منهم مطلّين على الوكالة المذكورة، وسبعة أماكن مطلين على الشارع الأعظم، يشتمل كل مكان من ذلك على باب يدخل منه إلى فسحة مسقفة نقياً وكرسي راحة وباب يدخل منه إلي رواق به خزنة نومية، وبالفسحة المذكورة سلم يصعد من عليه إلي فسحة بها نصبة كوانين وبالوعة وسلم يصعد من عليه إلي فسحة كشف سماوي بها طبقة وكرسي راحة مكمّل كل مكان منهم بالخزاين والرفوف والنجاريات والشبابيك والطاقات، مفروش أرض ذلك جميعه بالبلاط الكدان، مسبّل الجدران بالبياض مسقف ذلك جميعاً نقياً[273].كما ورد بوثيقة وقف سليمان أغا السلحدار عن وكالته التي بخان الخليلي أنها ذات ربع مكون من طابقين يحتوي كل طابق على ثلاثين طبقة (أودة) تتكون كل منها من فسحة بها مرحاض ومطبخ (نصبة كوانين) ودورقاعة وإيوان ويعلو الطابقين سطح مكشوف[274].

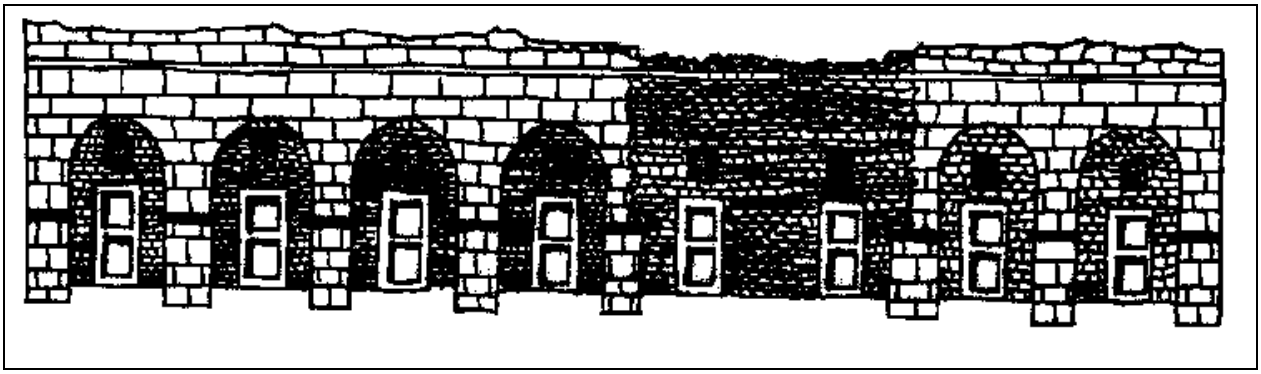

شكل(6) رسم يوضح الواجهة الشرقية المطلة على فناء ربع وكالة السلحدار بالقاهرة،عن هبة الله محمد فتحي.

كما أخذ في فتح شارع السكة الجديدة وكالة أخرى له بنفس الخان كانت تسمى وكالة القاضي، وكانت تضم ربعين بهما25 طبقة (أودة)، ويشمل الربعان بواجهة الوكالة12بيت[275].كما كان من ضمن منشآته بحوش عطيّ ربعين يتكون كل منهما من طابقين، ويحتويان على161طبقة (أودة) ليس بها مراحيض ولانصبات كوانين إذ أعد بكل طابق عدداً من المراحيض ومطبخاً مشتركاً[276].

أما عن الإربع التي لا يزال بعض من بقاياها فذلك الموجود أعلى وكالة أوده باشي[277] بشارع حبس الرحبة، ويرجع تاريخ إنشائه لسنة(1084هـ/1673م) وتحتل مساكنه طابقين فوق حواصل الطابق الأرضي، ويشتمل على35مسكن،34منها ثنائية الطوابق والأخير ذو طابق واحد[278].

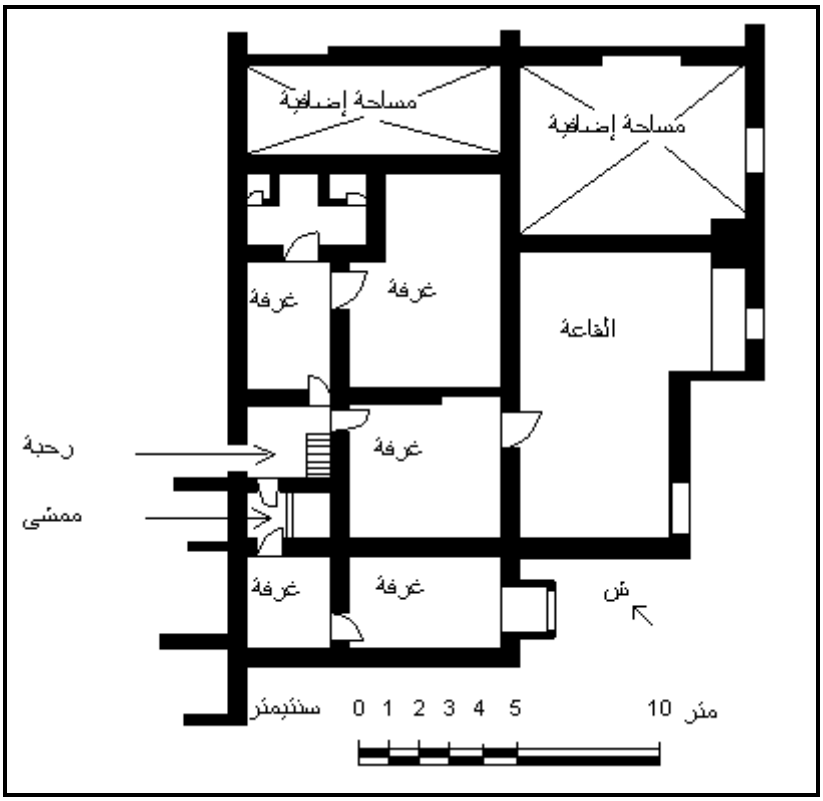

شكل (7) مسقط أفقي للطابق الأول لأحد مساكن ربع وكالة أوده باشا بالقاهرة،نقلاً عن هيئة الآثار.

وكذلك يوجد ربع آخر أعلى وكالة بازرعة بشارع التمبكشية يسمى ربع الحمص، ويرجع تاريخه إلي القرن (11هـ/17م)، وهو ذو مدخل مستقل بذاته[279]، ويضم19مسكن في طوابق ثلاثية، ويشتمل كل واحد من هذه المساكن على غرفة كبيرة ترتفع بمستوى طابقين، ويطلق عليها غرفة المشربية، و يوجد بكل مسكن سلم داخلي يؤدي للطوابق العليا، ومنها الدور المسروق (المسترقة)، وهي خزانة حبيس تقع في مكان متعمد إخفائه عن الأنظار ويشتمل الطابق الأول من مساكن ذلك الربع على مشربيات بارزة من الخشب الخرط بأعلى كل منها رفرف كرفارف كتاتيب الأسبلة. أما الربع الموجود أعلى وكالة نفيسة البيضا بشارع المعز لدين الله، والمشيد سنة (1196هـ/1781م) فيشتمل على28مسكن في طابقين، وله مدخل خاص، وكان يشتمل على ثلاث دورات مياه مشتركة تخدم مجموعة المساكن الخالية من المراحيض.

شكل (8) مسقط أفقي للطابق الثاني من ربع وكالة نفيسه البيضا بالقاهرة،نقلاً عن هيئة الآثار.

هذا وتختلف تخطيطات مساكن الربع ومساحاتها الداخلية بما يتناسب مع تباين شرائح السكان، ومستويات دخولهم.أما الثلاثة إربع التي بأعلى وكالة سليمان أغا السلحدار بخان الخليلي، والمشيدة سنة (1253هـ/1837م) فتتطابق في جميع مشتملاتها وحقوقها ومنافعها، وكانت تحتل الطوابق الثالث والرابع والخامس، في حين كانت مخازن وحواصل و حوانيت الوكالة تحتل الطابقين الأرضي والثاني، وكان عدد مساكنها90تمتد أفقياً، وجميعها ذات طابق واحد بواقع30مسكن في كل طابق أطلقت وثيقة الوقف على كل وحدة منها لفظ أوده، وقد تميزت باشتمالها على إيوان ودورقاعة، ولم تشتمل على مشربيات بل كان يفتح بكل مسكن منها ثلاث شبابيك للإضاءة والتهوية، كما كانت تشرف هذه المساكن على رواق داخلي ذو بائكة حجرية.

وكان كل مسكن من المساكن يشتمل على رحبة تلي المدخل بلطت أرضيتها بترابيع حجرية من البلاط ترتفع عن مستوى عتبة المدخل بمقدار درجة سلم واحدة[280]، كما تضم مرحاض ومزملة بجوار منور أو طاقة هواء لتبريدها ونصبة كوانين تعلوها مدخنة صاعدة ودولاب حائطي (نجّارية) أو دولابان وصفّة، كما كان السطح يستخدم في الغالب كمشّمسة للاستفادة من أشعة الشمس في مختلف الأغراض كنشر الغسيل.

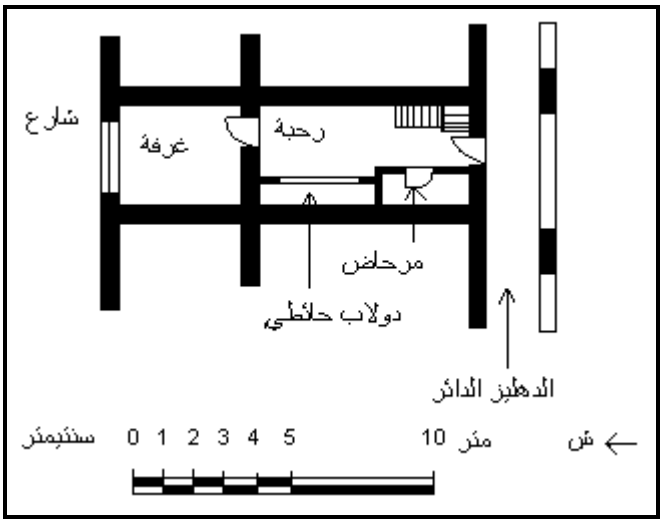

شكل (9) مسقط أفقي لإحدى وحدات ربع السلحدار السكنية بخان الخليلي بالقاهرة،نقلاً عن هبة الله محمد فتحي.

أما ربع بشير أغا القزلار بمصر القديمة والذي يرجع تاريخه لسنة (1142هـ/1729م) فقد ذكرت الوثيقة أنه كان مشيد أعلى مجموعة من الحواصل وكان يشتمل على أربع بيوت كاملات المنافع والمرافق والحقوق[281].

مناطق تركز السكن الفقير

خضعت مواقع سكن الفقراء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للقواعد الأساسية للتنظيم الحضري في المدن العربية الكبرى، فهي تحتل في الغالب الأعم المحيط الخارجي للمدينة أو مناطق السكن الفقيرة المجاورة لمناطق الحرف، والتي ينأى عنها السكان الميسورون بينما كان على الفقراء أن يتكيّفوا معها، وقد كانت هذه المناطق في شمال القاهرة حيث الحسينية التي كانت تتميز بوجود المدبح، وفي الشرق أيضاً حيث العطوف وهي المنطقة المحورية للنشاط الاقتصادي، وكذلك منطقة باب الوزير، وأما في الجنوب فكان درب الخليفة حيث عدد من السلخانات، وكذلك المنطقة الواقعة غرب باب اللوق حيث مجموعة أخرى من السلخانات والمدابغ، هذا بالإضافة لمنطقة باب الشعرية وهي موطن تجارة الحبوب والفاكهة[282]، ومنها أيضاً الجبّانات الكبرى التي كانت أشبه بضواحي قريبة من القاهرة تشكل ملاذاً للسكان الأكثر فقراً والأشد تمرداً، وأكثر هذه الأحياء الفقيرة شهرة كانت تلك المحيطة بالقلعة كالحطابة والحبالة وعرب آل يسّار وطولون حيث كان بيع الخضار نشاطاً مهيمناً وقد وصف على مبارك منطقة الرميلة في بدايات القرن التاسع عشر بقوله أنها مجمع الحرفيين والمشعبذين كالحواة والقرّادين، وكذا كانت مقر سماسرة الخيل والحمير ونحوها، ومقر الحشاشين والمصارعين، فلذا تغيرت مبانيها الفاخرة إلي عشش وحيشان وأخصاص، واستحوذ كل إنسان على ماقدر عليه من أرض تلك الجهة حتى المساجد والمدارس، وبنوا حول المساجد التي بها أبنية قذرة شوهت محاسنها، وكذا ضيقوا واسع أرض الميدان وسوق السلاح، فكان المار بتلك الجهات يخطو على القاذورات، ويمر في خليط من الأراذل إلي أرذل منه حتى يتخلص بعد الجهد الجهيد[283].

هذا وتركزت المساكن الفقيرة في القرن التاسع عشر في ثلاث مناطق رئيسية بالقاهرة هي: بولاق، والسيدة زينب، ومصر القديمة، إضافة إلي القلعة وشبرا. وكلها أحياء كانت تقع على أطراف المدينة، وكانت تتبع العمران القديم خاصة في جنوب المدينة وغربها، وتضم مساحات كبيرة من أراضي الحكر والأراضي المهجورة، وكذلك الصحراوية والخالية من البناء كما في السيدة زينب وكذلك الأراضي الغير صحيّة كما في بولاق، ففي مثل هذه الأراضي تقام العشش عموماً، وإذا كان تواجد أراضي فضاء هو الدافع الرئيسي وراء إنشاء مثل هذه المباني فإن قيام نشاطات اقتصادية متنوعة يعتبر المقوم الأساسي لنشأة هذه المساكن الفقيرة، وليس من الغريب أن تلال أنقاض الجمّالية لاتوجد بها مثل هذه المساكن إلا في القليل النادر فالنشاطات هناك محددة سلفاً منذ القدم[284]، وهناك توازن بين الطلب على العمل والأيدي العاملة المتواجدة هناك مسبقاً[285].

أما بولاق فقد حظيت بنصيب الأسد من المساكن الفقيرة منذ بدايات القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر وذلك لأنها شهدت أكبر تجمع من الأنشطة الاقتصادية على مر سائر حقب هذا القرن، فبالإضافة لكونها جمرك مصر القديم وميناءها المركزي فقد أنشأ محمد علي باشا فيها سنة (1234هـ/1818م) مصنع ضخم لصناعة المنسوجات[286].

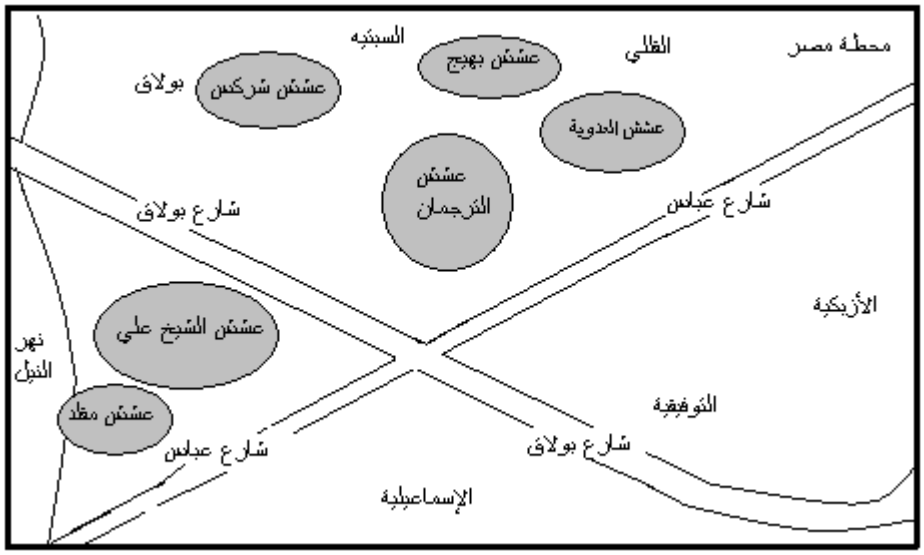

خريطة رقم(1) توضح مناطق تركز السكن الفقير بمنطقة بولاق بالقاهرة.

كما أنشأ مصنع آخر لإلباس جنود الجيش، كما أنشأ فيها المبيضة[287] لتبييض الأقمشة كذلك في نفس الفترة، كما أنشأ أول مخازن بها سنة(1232هـ/1816م) وأنشأ بها سنة(1233هـ/1817م) وكالة الأصناف والمحاصيل الزراعية، ووكالة أخرى للسكر سنة(1238هـ/1822م) وشونة للحصر سنة(1240هـ/1824م) وشونة لخزن القطن، وفي عام (1241هـ/1825م) أنشأ بها شونة للعصفر، وأخرى للحناء، كما أنشأ بها سنة(1239هـ/1823م) حواصل لخزن مهمات عساكر الجهادية، وفي سنة(1240هـ/1824م) أنشأ بها شونة جديدة للمسك، كما أنشأ بها شونة أخرى للفحم سنة (1242هـ/1826م) كما أنشأ بها شونة جرايات الجهادية سنة(1248هـ/1832م) كما أنشأ بها الترسانة سنة(1248هـ/1832م) بالإضافة لمخازن الصيدلة، ومصانع الحبال من القنّب، ومصنع نسج الكتان وعمل الصابون والنيلة، ومدابغ الجلود[288]، ومصنع للجوخ، ومعمل لملح البارود، وعديد من المنشآت والورش والمصانع التي أنشأت فيما بعد ذلك، كورش وعنابر السكك الحديدية، والمطبعة الأميرية، وغيرها.

وقد زخرت منطقة القلعة مع بداية النهضة الحديثة بعدد كبير من المصانع والورش سواء داخل القلعة بترسانتها التي كان يعمل بها وحدها قرابة5500عامل بخلاف الكتبة والموظفين، أو في المناطق المجاورة لها.

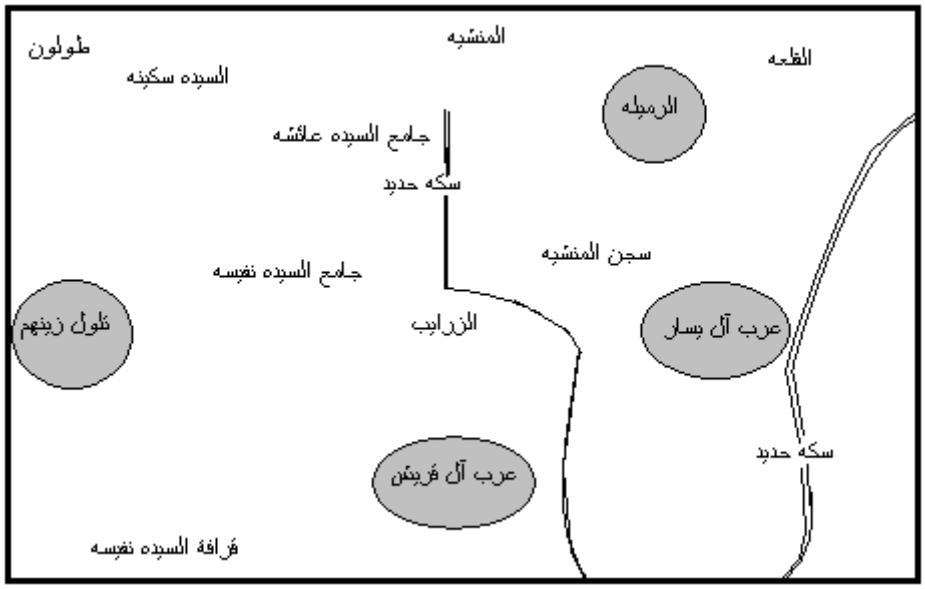

خريطة رقم(2) توضح مناطق تركز السكن الفقير بمنطقة القلعة بالقاهرة.

ومن أهمها مصنع لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق وما إلي ذلك، كما أنشأ محمد علي باشا ورشة لصناعة السروج والبراذع وبيت الفشك، ومصنع آخر للمسامير كان يعمل به نحو200عامل، ومصنع آخر للمهاميز والآلات التي يستعملها حملة البلط والآلات التي يستعملها النّسافون واللغمجية وكان عدد عماله نحو800عامل[289]. بالإضافة إلي مصنع صناديق الذخيرة وحدوات الخيول والحراب وركائب السروج والأبازيم، ومصنع آخر لصناعة الأقفال والأمشاط وعربات النقل والصفائح وصناديق الأدوية وغيرها، وكان يعمل فيها حوالي600عامل[290] ومصنع آخر لصناعة أحذية الجنود كان يعمل به40عامل، ومصنع آخر لصناعة الأسهم النارية وكان يعمل به600عامل، هذا بالإضافة لمصنع المقطم لتصنيع الصواريخ والقذائف وصناديق الخراطيش وكان يعمل به1000عامل.

وأما حي السيدة زينب وماحوله من مناطق كالكبش، والحوض المرصود، وطولون، وبركة الفيل، وغيرها فقد حظي هو الأخر بعديد من المنشآت الصناعية المتنوعة على هذه الشاكلة، إذ أنشأت بمنطقة الكبش مجموعة كبيرة من الورش، والمصانع كانت تحوي كثيراً مما كانت تحتويه مالطه فهناك عدد كبير من النجارين، والحدادين، والبرادين ، والخراطين، ومن هذه الورش ترسل دواليب الغزل والنسيج وآلات التمشيط إلي سائر المصانع[291] وغير بعيد من قلعة الكبش يقع مصنع كبير للغزل يعرف بمصنع السيدة زينب نسبة للحى الموجود به[292] أما منطقة بركة الفيل فكان محمد على باشا قد استقدم في بداية عهده عدد من أسطوات الأرمن من القسطنطينية للعمل في مصنع الحرير الذي أنشأه بهذه الناحية لإنتاج مايشبه منتجات تركيا والهند من الحرير، ولما نجحت التجربة ولاقت قبولاً كبيراً بدأ يتوسع فيها، فجلب للمصنع عديد من التلاميذ الذين بدءوا يتعلمون فنون صناعة غزل ونسج الحرير المجلوب من بيروت على أيدي الأسطوات، فغدا بالمصنع حوالي160نول كان يعمل عليها حوالي280عامل[293] كما وجد بمنطقة الحوض المرصود عدة مصانع وورش لتصنيع البارود والبنادق وبعض الآلات القتالية الأخرى، وكان يعمل بها حوالي600عامل[294].

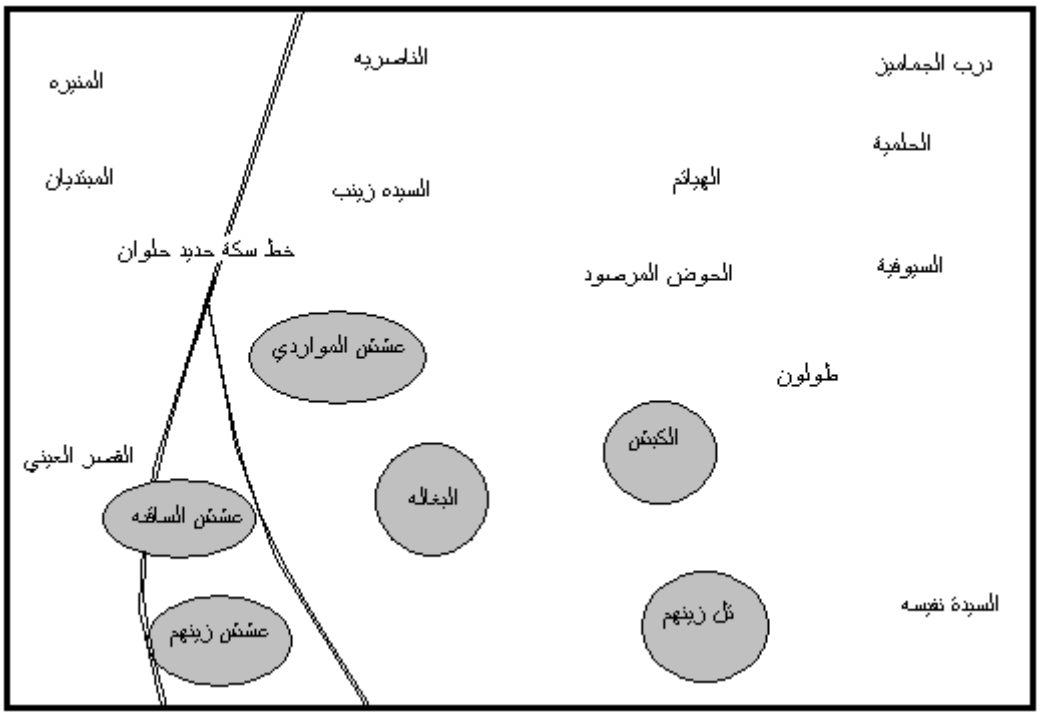

خريطة رقم (3) توضح مناطق تركز السكن الفقير بمنطقة السيدة زينب بالقاهرة.

كما وجدت عدة مصانع أخرى بمنطقة شبرا تمثلت جميعها في مغازل للنسيج، ومعامل لتبييض الأقمشة وطباعتها، بالإضافة إلي مجموعات من الورش اليدوية التي كان يعمل بها قرابة500عامل في إنتاج المنسوجات القطنية وأشرعة السفن والمراكب.

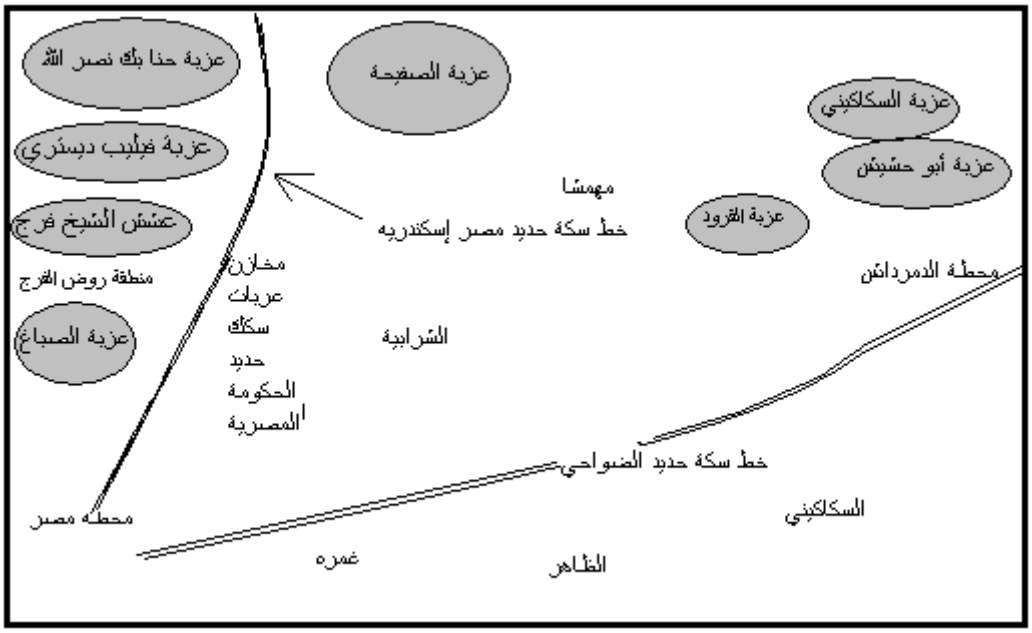

خريطة رقم (4) توضح مناطق تركز السكن الفقير بكل من منطقتي شبرا والزيتون.

هذا بالطبع بخلاف أضعاف هذه الأعداد من المصانع والورش والمعامل التي انتشرت في سائر أصقاع البلاد من أقصاها إلي أقصاها .

كما كثرت الأحواش والعشش في مصر القديمة أيضاً خاصة وأنها كانت قريبة من الجبانات وكانت تصل إليها بعض السفن القادمة من الصعيد حيث كان بها ميناء الفسطاط القديم فكانت تتوفر بها كثير من فرص العمل للفقراء خاصة المهاجرين من الصعيد ويدلنا على ذلك كثرة الأحواش التي أحصتها الحملة الفرنسية بها وكذلك وجود كثير من أحواش الأوقاف بها خاصة في منطقة دير النحاس[295]. وكان من نتيجة هذه الثورة الصناعية أن بدأ الإقبال على الأيدي العاملة بشكل كبير ومتزايد في وقت لم تكن الحكومة فيه تتكفل ولو بتوفير الحد الأدنى المعقول للأجور، فقد كانت غالبيه هؤلاء العمال والحرفيين إما تعمل بالسخرة بلا مقابل أو تتقاضى أجوراً متدنية إلي ابعد الحدود كما علمنا، فما بالنا بتوفير مساكن لهم وهم من استنفرتهم الحكومة من قراهم وبلادهم مجبرين غير مختارين للعمل في مصانعها بعد أن أطمعتهم في الإعفاء من الخدمة العسكرية بالجهادية، ومن ثم فقد اضطروا إلي أن يقطنوا في مناطق قريبة من محال هذه المصانع، خاصة وأنهم كانوا يتعرضون للعقوبات الشديدة في حال تأخرهم أو تكاسلهم عن الإتيان للعمل بصفة دورية ومنتظمة، ومن هنا نشأت مناطق السكن الفقير بما احتوت عليه من الأنماط التي تناولناها بالشرح والتحليل.

الأصول المعمارية والتخطيطات

ترجع الأصول المعمارية للمسكن الفقير إلي الفترات المبكرة من العصر الفرعوني، إذ عثر في المعادي على آثار لمساكن خفيفة ذات محيط شبه بيضي تفتح من ناحية الجنوب، وتعتبر شيئاً وسطاً بين الكوخ والدروة، وكانت تتخذ في اغلب أحوالها من أشجار الأثل أو من فروعها الغليظة، وكانت تخص المزارعين[296]. كما كان للمسكن الفقير الذي توفره الحكومة لموظفيها وعمالها أصول فرعونية أيضاً تمثلت في مجموعات متصلة من المساكن العادية عثر عليها إلي الغرب من هرم خفرع بلغ عددها91مسكناً بنيت من الدبش ثم كسيت بملاط من الطمي والجير، وكانت مقببة السقف، ودكت أرضها بالطمي، وقامت كل مجموعة منها في صف متصل يستند على جدار ساند واحد، وكانت في مجملها مساكن متواضعة لايزيد كل مسكن فيها عن حجرة واحدة يبلغ عرضها ثلاثة أمتار، وارتفاعها مترين أو أكثر قليلاً، ويفترض عالم الآثار بتري أنها كانت تتسع لنحو أربعة ألاف عامل من العمال الدائمين في منطقة الهرم، وقد نرى بمنطق عصرنا الحديث أن تكديس هذا العدد في مساكن قليلة لايخلو من امتهان لكرامة الإنسان، ولكنه كان بالنسبة لأهل عصره خيراً من المبيت في العراء[297].

هذا وقد دلتنا عديد من الماكيتات الآثارية التي كانت تجهّز وتترك في المقابر القديمة ضمن الأثاث الجنزي للمتوفى على عديد من السمات والملامح لمساكن الفقراء التي يمكن أن نعتبرها كذلك أصولاً معمارية لهذه النوعية من المساكن، ومن ذلك تلك النماذج الطينية التي وصلتنا من مخلفات الأسرة الحادية عشرة تقلد التخطيط العام لبيوت أهل الطبقات الفقيرة وكذلك الطبقات الوسطى، وقد ظهرت هذه النماذج منذ نهاية الدولة القديمة واستمرت خلال عصر الانتقال ثم اكتملت عناصرها في بداية الدولة الوسطى وجرى الاصطلاح على تسميتها باسم بيوت الكا، أي بيوت الروح إيماءً إلي تخصيصها لنفخ الروح في أخراها[298] ولقد ظلت نماذج البيوت الفقيرة لاتعدو فناءً مسوّراً بسور خفيض من جواليص الطين يقوم في

مؤخرته من الداخل كوخ (خص) مقبي السقف مبني أيضاً بجواليص الطين، أو صفّة (سقيفة) متواضعة مسطحة السقف أو مائلة السقف يحمل سقفها عمودان أو ثلاثة مبنية من جواليص الطين[299]. وقد تميز عن هذه النماذج نماذج أخرى تفضلها بعض الشيء قلّدت فيما يغلب على الظن البيوت الريفية الشائعة، واحتوت في نهاية فنائها على ثلاث حجرات متصلة أو منفصلة يتقدمها رواق مستطيل مسقوف ويعلوها سطح مسوّر بحواجز بسيطة (درابزين) تتقدمه منافذ مائلة للتهوية والنور (تشبه ملاقف الهواء التي كانت تتضمنها مساكن الجيل الماضي في الريف).

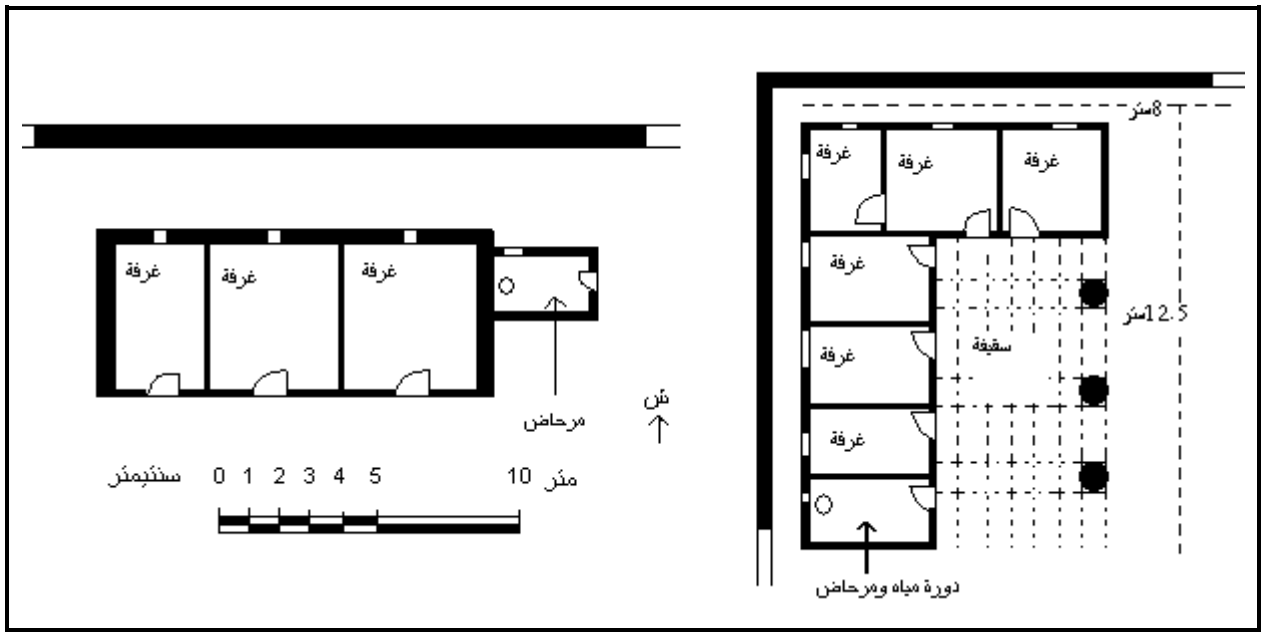

شكل (10) مسقطان أفقيان لوحدتان سكنيتان للخدم اليمنى بقصر أحمد باشا حشمت بالفيوم واليسرى بفيلا بشارع السرايات بالعباسية بالقاهرة والوحدتان من بدايات القرن العشرين.

وقد يتصرف أصحاب المسكن في حجراته فيرتبونها على جانبي الرواق أو على جوانبه الثلاثة، ويستفيدون من السطح المتسع فيبنون بين منفذي الهواء (الملقفين) حجرة عليا صغيرة، ويبنون الدرج المؤدي إلي السطح من ركن الفناء، أو يجعلونه يعتمد على الجدار الخارجي للمسكن إذا كان بعيداً عن جدار السور.وغالباً مايبنون حجرة ضيقة في ركن الفناء لاستخدامها مخزن أو حظيرة للطيور ويتركون بقية الفناء لمبيت الماشية[300]. وامتازت كذلك عن النماذج السابقة من حيث التطور ووفرة بعض العناصر الإضافية نماذج مساكن أهل الطبقة الوسطى الريفية وكانت ذات طابقين، ويؤدي إلي سطحها وطابقها الثاني درج يعتمد على عقد مقبي، ويكون لحجراتها العليا نوافذ حيث لاخوف من تلصص المارين في الطريق على أهلها، وقد ظل للأروقة الأمامية المسقوفة مكانها في الطابقين لجلوس أهلها في أمسيات الصيف ولاستقبال الضيوف، وقد يحتوي فناؤها الواسع على حوض رباعي تحيط به ظلّة (تسقيفة) ذات أعمدة، وكثيراً ما وجدت في حجرات هذه النماذج نماذج صغيرة لأسرة ومقاعد وذلك مما يعنى أنها تخدم غرضين: نفخ الروح، والرمز إلي المسكن الذي يتمناه المتوفى لنفسه في أخراه[301].

أما الدور فقد تميزت تخطيطاتها بأنها تتكون في الغالب من مسكنين في الطابق الأرضي وفسحة، والبعض الآخر من نماذجها يتكون من ثلاث خزاين تقام في الساحة، وقد كانت بعض النماذج تتسم بكبر المساحة فيصل عدد المساكن بها لخمسة وحدات، كما قد يعلوها في بعض الأحيان طبقات في الدور الأول تخصص للسكن، في حين تخصص بعض الخزانات السفلية لأغراض الاستقبال[302].

أما تخطيطات البيوت المتواضعة فقد كانت صغيرة الحجم ولاتشمل في أغلب الأحيان سوى عدد محدود من الحجرات لايتجاوز الأربع غرف إلا في القليل النادر كان بعضها يستخدم للسكن ويستخدم البعض الآخر في الاستقبال والأغراض المنزلية بحسب العدد والمساحة المتاحة، وكانت معظم نماذج البيوت التي تناولتها الوثائق تتكون من طبقة ورواق وكرسي راحة في دور واحد[303]، وقد تتكون من طبقة أرضية تعلوها طبقة أخرى، ومنها أيضاً ما كان يتكون من قاعة أرضية مبلطة بالحجر الفص يعلوها رواقين، وقد كان البعض منها يضم قاعات لممارسة بعض الأعمال الحرفية كقاعة حياكة كان يشتمل عليها منزل بخط باب الفتوح كان يتكون إضافة إلي ذلك من قاعة أرضية وسلم يؤدي إلي مسكنين[304]، ومنها أيضاً نصف بيت بحارة البطاينة بالأزبكية اشتراه ابن وأبيه كمحل للإقامة ومقر للعمل فكان يتكون بالإضافة لمسكنين من قاعة حياكة بها أربعة أنوال[305].ومن ذلك ما ورد في وصف بيت بخط المدابغ القديمة بالحسينية كان يشتمل على قاعة أرضية

يعلوها رواق وكرسي راحة ويعلو ذلك طبقة، وبيت آخر ببولاق كان مكوناً من أربع غرف وبه قاعة أرضية واسطبل يعلوهما رواق وطبقة[306]، وكان البعض من هذه البيوت ذات الغرفة الواحدة يضم إلي جانب ذلك فسحة أرضية بها سلم يفضي لغرفة سكن وحيدة، ومن نماذجها أيضاً بعض البيوت التي تتكون في الطابق الأول من فسحة تؤدي إلي طبقة صغيرة وكرسي راحة في الطابق الثاني، وقد تكون بعض هذه البيوت ذات فسحة كشف سماوي يزرع بها أحياناً بعض نباتات الظل، ويتوصل منها لقاعة أرضية يعلوها طبقة[307].

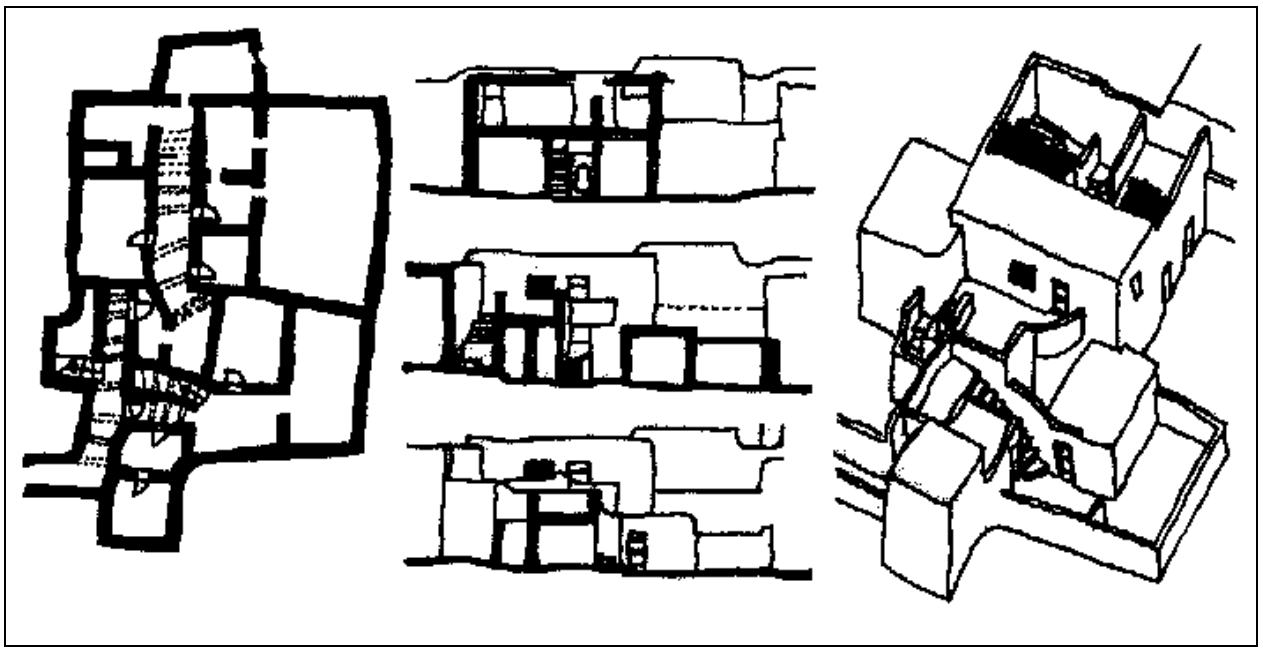

شكل(11) رسم يوضح مساقط وقطاعات ومنظور لبعض البيوت الشعبية المتواضعة بحي شبرا بالقاهرة،عن Technische universitat Berlin.

و هناك أوجه شبه في التخطيط بين البيوت المتواضعة والدور التي ذكرناها وبين دور الفسطاط التي خربت وأصبحت شبه عشوائية نتيجة أن من سكنوها كما ذكر المقريزي كانوا من أهل الفساد، فقد كانت بيوتاً قليلة السقوف قريبة ممن يسعى في الطرقات ويطوف[308]، كما يؤكد ذلك ما ذكره علي بهجت وألبير جبريل من أنه يمكن حصر الدور في أشكال بسيطة متحدة في الشبه اتحاداً تاماً، إذ أنها تعتمد على نظام هندسي قائم على أساس محورين متعامدين يلتقيان في وسط حوش تختلف الغرف المحيطة به في المقاسات والنسب، وفي جوانب هذا الحوش يوجد عدد من الأواوين تختلف في الامتداد إلي الداخل فتتكون منها تارة قاعات وتارة - وهو الأغلب - أواوين صغيرة[309].هذا و إن كان كل من على بهجت وألبير جبريل لم يجزما أن دور الفسطاط كان بها طابقان أو أكثر فذكرا أنه كانت هناك طبقة أرضية يجوز أنها غرفة مرتفعة مصفوفة إلي جانب غرف أصغر منها على مستويين، فإن جمال محرز قد أكد أن دور الفسطاط كان بها أكثر من دور وذلك من خلال الدار التي كشف عنها سنة(1384هـ/ 1964م)[310].

وهكذا تتضح أوجه الشبه بين البيوت المتواضعة والدور الفقيرة ودور الفسطاط في كونها كانت ذات طوابق علوية وأنها كانت تضم أحواشاً، كما أن توزيع القاعات السفلية وأواوين الاستقبال أوالخدمة في الطابق السفلي يتشابه إلي حد كبير مع وضعها في دور الفسطاط، هذا مع الفارق الكبير في تصميم قاعات دور الفسطاط القديمة وتصميم قاعات الدور والبيوت الفقيرة[311] التي كانت ضيقة المساحة، وغير مجهزة بأدنى وسائل الراحة، ولكن الفكرة بشكل عام هي أن القاعة إن وجدت في الطابق الأرضي تكون فقط بغرض الاستقبال أو أغراض أخرى تتناسب مع الظروف الاقتصادية المتواضعة لصاحب الدار أو البيت، أيضاً فكرة وجود المسكن في الطبقات العليا يتشابه إلي حد كبير مع عديد من نماذج دور الفسطاط التي كان أغلب مساكنها في الدور الأول، وإن كان على بهجت و ألبير جبريل قد أكدا أنه كانت هناك نماذج يتم السكن في طوابقها السفلية[312].

أما عن تخطيطات الإربع فإن التصميم المعماري الداخلي لها لم يتغير سواء كان الربع ملحقاً بإحدى الوكالات أو مستقلاً بذاته كربع رضوان بك بالخيمية، فكانت وحداته السكنية سواء كانت رواق أو طبقة أو أودة مكونة من غرفتين أو ثلاثة وكرسي راحة وسطح علوي وفسحة للأعمال المنزلية كوحدات ربع وكالة أوده باشى.

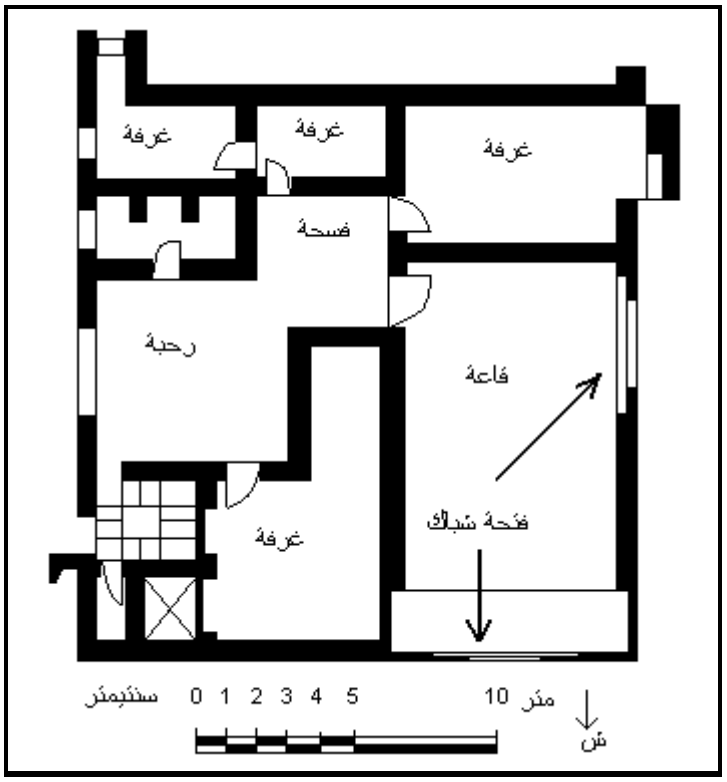

شكل(12) مسقط أفقى للطابق الأول من إحدى مساكن ربع وكالة أوده باشى بالقاهرة،نقلاً عن هيئة الآثار.

وكانت غالبية المساكن مصممة رأسياً، فالغرف يعلو بعضها البعض، وكثيراً ما كانت الوحدة السكنية مقامة على ثلاث مستويات فربع القزلار(1028هـ/1618م) مثلاً تتكون كل وحدة فيه من مستويين، وتبلغ مساحتها الإجمالية مع السطح106متر مربع[313] أما وحدات ربع السلطان الغوري السكنية بالأزهر ذات الثلاث مستويات فقد بلغت إحداها85متر مربع في حين بلغت الأخرى حوالي96متر مربع، كما بلغت مساحة إحدى وحدات ربع البادستان السكنية بخان الخليلي35متر مربع، في حين بلغت مساحة إحدى وحدات ربع عبد الرحمن جاويش السكنية بحارة الوزيرية حوالي60متر مربع[314].

أما تخطيطات مساكن السكك الحديدة كأحد أبرز نماذج السكن الحكومي الفقير فهي وإن كانت تبدو بسيطة إلي حد كبير وغير معقدة شأن تخطيطات الدور والبيوت والعشش التي كانت جميعها عشوائية إلا أنها كانت صحية حيث يتوفر في أغلبها عنصر الحمام والمطبخ .

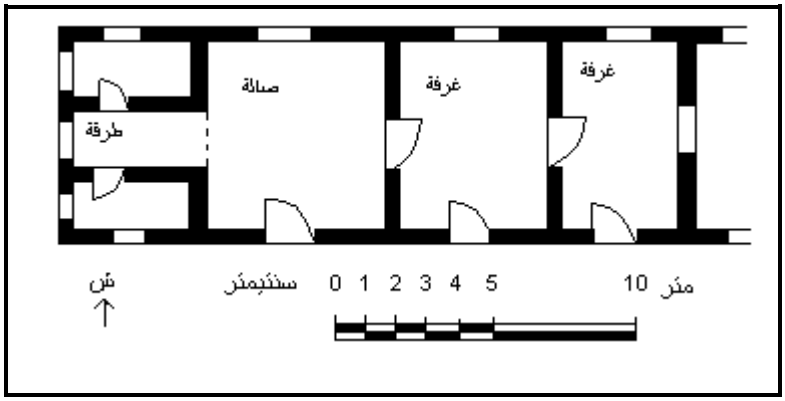

شكل (13) مسقط أفقي لإحدى وحدات سكن عمال محطة سكة حديد أبوكبير بالشرقية من أواخر القرن التاسع عشر.

كما أن غرفها متوسطة المساحات، حيث تتراوح أبعادها من4:3متر مربع لكل غرفة من الغرف، ويختلف عدد غرف هذه الوحدات باختلاف وضعياتها ومواقعها، فكثيراً ما يوجد أكثر من10غرف متلاصقة جنباً إلي جنب، ويفتح في كل اثنين

منهما باب خارجي، وبالتالي فقد كانت الوحدة السكنية تتكون في الغالب من غرفتين، غير أنه هناك وحدات أخرى يزيد العدد فيها عن ذلك حيث يصل إلي أربع غرف لها باب خارجي واحد، وهي في ذات الوقت لها مطبخ وحمام مستقل وهو مايؤكد أن هذه الوحدات كانت تخصص بحسب مساحتها ووضعها لعدة فئات ونوعيات من العمال والموظفين كل بحسب مرتبته ودرجته المهنية، ويدلنا على ذلك أيضاً مواقعها حيث أنه من الملاحظ أنه كلما اقتربت هذه المساكن من مبنى المحطة الرئيسية ارتفعت درجة ساكنها الوظيفية كوحدة سكن ناظر محطة أبوكبير مثلاً التي التصقت مبانيها بمبان المحطة والتي يتكون تخطيطها من أربع غرف بالإضافة إلي مطبخ وحمام وفسحة تتقدم الوحدة السكنية. وتتميز الوحدات السكنية هذه بصفة عامة بارتفاع أسقفها التي شيدت من ألواح الخرسانة المسلحة، والتي ثبتت بطريقة مائلة لتفادي خطر الأمطار كما بلطت أرضياتها بالبلاط الموزايكو، كما أنها زودت بعدد مناسب من فتحات الشبابيك والنوافذ الواسعة للإضاءة والتهوية.

مواد البناء

يبدو واضحاً لنا أن صناعة البناء كانت هي المستوعب الأساسي للزيادة الكبيرة في الدخول الناتجة عن الزراعة، وهو الأمر الذي حدث في مصر في أواخر القرن التاسع عشر، وقد وفرت هذه الزيادة عدة مجالات هامة للتدريب على مختلف المهارات والحرف النافعة، كما كانت حافزاً كبيراً للصناعة المحلية[315]، كما ازدادت معها مواد البناء المستجلبة من كافة المناطق، فلقد كانت مصر بالذات كأحد أشهر وأبرز مدن الدولة العثمانية وكأكبر البلاد التي شهدت مدنها نهضة معمارية وعمرانية كبيرة تجلب بالإضافة لمواد البناء الإقليمية المتوفرة بها مواد بناء أخرى عديدة ومتنوعة من مختلف ولايات الدولة العثمانية خاصة تركيا حاضرة الإمبراطورية، وكذلك من سائر البلاد الأوربية.

أما الفقراء فلم تكن مواد البناء تشكل عقبة كبيرة لديهم بقدر ما كان إيجاد الحيز المكاني يشغل جلّ تفكيرهم أولاً فإذا تم لهم حيازة هذا المكان صارت بقية الأمور من تخطيط وجلب مواد بناء وعمليات البناء والتسقيف وغيرها من السهولة بمكان، وهذا فيما يتعلق بالوحدات السكنية المملوكة لأصحابها، ولما كان الأمر لايتعلق بهندسة معمارية أو طراز إنشائي أو أسلوب فني أو زخرفي أو ما إلي ذلك مما كان يشغل بال كثيرين من الأغنياء أو حتى البورجوازية المتوسطة، فإن الأمر كان أبسط مما نتصوره، فقد كانت مواد البناء يتم إيجادها على حسب ما يتفق من دبش[316] أو حجر أو آجر أو لبن أو طين أو خشب أو غاب أو صفيح أو جلود أو قماش أو حتى كرتون، وقد تشيد وحدة سكنية لا تزيد مساحتها عن2متر مربع بكل هذا الخليط الغريب من مواد البناء.

لم يكن الفقير يبالي بنوع المادة الخام التي يبني بها سواء كانت هذه المادة مناسبة أو غير مناسبة للموقع الذي يبني فيه أو عدد الطوابق التي يبنيها أو موافقتها للشروط الصحية والبيئية فعلى الرغم من أن كثير من البيوت المتواضعة والدور كان ذو طابقين إلا انه كان يبنى من الآجر الرديء قريب الشبه باللبن، كما أن عشش الشيخ على التي كانت رغم وقوعها بالقرب من ساحل النيل عند بولاق فتكون بذلك عرضة في ليالي الشتاء للبرد الشديد إلا أن الخشب كان يشكل أكثر مواد بنائها[317].و كانت أكواخ وعشش الأحواش جميعها تبنى بالطين في كثير من الأحيان و إن كان يدخل فيها اللبن فيوجد فقط في السفل حيث بضعة صفوف تعلو مستوى سطح الأرض تشكل أساس البناء يعلوها حطّات من الطين المعجون بالقش أو التبن أو الدريس مع بعض الأعشاب النباتية الجافة كالغاب، أما السقف فقد كان في الغالب من الغاب أو القش[318] المكدس على بعض عروق خشبية أو أغصان الأشجار، وكانت الأرضية دائماً من التراب[319]. وتجدر الإشارة إلي أن ردائة المواد المستخدمة في أبنية الفقراء يرجع بالتأكيد إلي رخص أسعارها حيث كان سعر الطوب سواء اللبن أو الآجر أقل من سعر الحجر الذي كان يستخدم فقط في بعض المنشآت المعدة للإيجار كالبيوت و الإربع التي تبنى بعض أجزائها بالحجر الفص النحيت[320]، وكان يتم ذلك لأنها تمثل إحدى مكملات الوكالات التجارية التي تلحق بها هذه الإربع أما باقي الأجزاء فكانت تبنى بالآجر الجيد المطلي بالجص والمسبل بالبياض، غير أنها كانت خلواً من الزخارف إلا في القليل النادر جداً، ونادراً ما كان يستخدم الرخام أو الزجاج أو غير ذلك مما كان يظهر في البيوت المتوسطة أو الغنية.

وللأسف لم تفدنا الوثائق بشيء عن أسعار خامات مواد البناء الفقيرة التي وإن كانت رغم رخصها ليست في متناول كافة الفقراء والذين كانوا يلجأون في أغلب الأحيان إلي سرقتها أو اختلاسها من البيوت المتهدمة أو الخربة أو من المساكن المهجورة، ويحصلوا عليها من مخلفات الأنقاض وأكوام القاذورات التي غالباً ما كانوا يقيمون هم بجوارها مساكنهم هذه، وإن اضطروا في بعض الأحيان لشراء بعض المواد الضرورية فإن ذلك يقتصر فقط على الميسورين منهم ويكون الأمر كذلك في أضيق الحدود وهذا ماعكسته لنا أوصاف عديد من الدور والبيوت وباقي الأنماط التي فصلناها بالدراسة. هذا ويعتبر ضعف وركاكة هذه المواد التي شيدت بها مساكن الفقراء السبب الرئيسي الذي انهارت بسببه هذه المباني ولم تصمد طويلاً فضاعت معالمها ولم يبق الزمن لنا من أوصافها على شيء إلا ما دوّن عن بعض نماذجها بين سطور الوثائق وسجلات المحاكم الرسمية.

أما الأحجار التي شيدت بعض أجزاء الإربع منها فقد قسمت لأحجار ذات أبعاد كبيرة سميت أحجار آلة، وأحجار أخرى ذات أبعاد صغيرة تسمي بطيحا، متى كانت مصلّحة تصليحاً خفيفاً، فإذا لم تكن كذلك سميت دبشاً وهو نوعان: أحداهما الدبش العجّالي وهو ذو الحجم الكبير والآخر الدبش الحلواني وهو صغير تبلغ القطعة منه في حدود20سنتيمتر[321]، وأما الملاط فهو يتكون من طين بنسبة النصف، والجبس بنسبة الربع، والباقي رماد وقصرمل وذلك لزيادة التماسك، كما استعمل

الخشب في تشييد الإربع كذلك في صورة أوتاد عروق خشبية كشدّات لربط المباني، كما استخدم في الأسقف كألواح توضع أفقياً ويتم تثبيتها بواسطة مسامير تدق في الخوابير النافذة في سمك الجدران الآجرية[322].

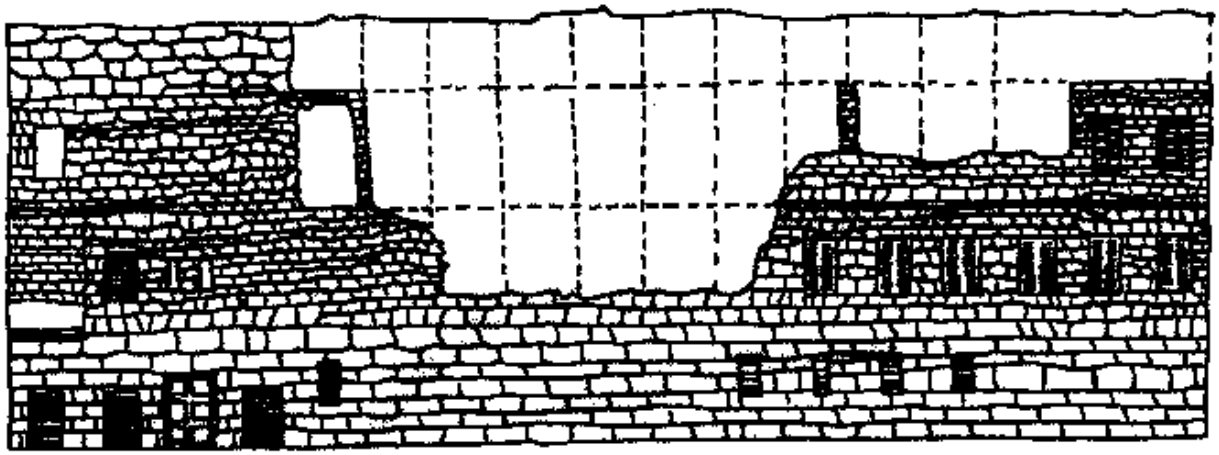

شكل (14) رسم يوضح مواد بناء الواجهة القبلية لوكالة أوده باشى والربع الذي يعلوها.

أما مواد بناء المساكن الحكومية أو الإدارية فقد كان الحجر الآجر الجيد هو مادتها الرئيسية، وكان يدخل معه في كثير من الأحيان مادة الجص التي استعملت لطلاء الغرف من الداخل وفي عمل بعض أشكال المداميك الوهمية الخارجية خاصة في زوايا البناء كلفتة بسيطة ضمنية للطراز الإنجليزي، وكان الأسمنت يستخدم كمادة رئيسية في البناء، بالإضافة إلي الخشب الذي صنعت منه الأبواب والشبابيك، وكذلك الحديد الذي صيغت منه سياجات وأحجبة وأسوار حول فتحات الأبواب والنوافذ والمناطق التي تتقدم أو تفصل هذه الوحدات عن السكة الحديد أو عن الشوارع الخارجية، بالإضافة إلي أشكال الكوابيل المعدنية التي خصصت لتعليق بعض أدوات الإضاءة.

مظاهر وأسباب اهتمام الحكومات بالفقراء ومساكنهم

لقد كان الفقر وما يزال موجوداً منذ خلقت البشرية، والفقر يكون سمة غالبة لدى المجتمعات النامية ضمن بلاد العالم الثالث، ويرجع الفقر وكثرة انتشاره وشدته لعديد من الأسباب التي من أهمها الانفجار السكاني وعدم التناسب بين أعداد السكان وحجم الموارد المتاحة وعدم قدرة الحكومات على استنباط موارد جديدة لسد حاجات الأعداد المتنامية من السكان، وكذلك عدم استغلال الموارد البشرية وتنميتها لصالح العملية الإنتاجية، أيضاً منها عدم العدالة في توزيع الدخل القومي على كافة شرائح وطبقات المجتمع، ويعتبر عدم المبالاة بالطبقات الفقيرة من أكثر الأسباب التي تؤدي إلي ظهور كثير من العقبات والعراقيل في مواجهة الحكومة، وهو مايهدر عديد من مجهوداتها، ويستنفذ كثير من مواردها في التغلب على هذه المنغصات مثل الاضطرابات والأمراض النفسية وتفشي الانحرافات والجرائم بمختلف أنواعها والحقد الاجتماعي الذي ينتج عنه في النهاية الانفجار الطبقي الذي يدمر كل شيء فتذهب معه كل مجهودات الحكومات هباءً خاصة وأنه يكون نابعاً من أكبر طبقات المجتمع كثافة وهي طبقة الفقراء.

ومن أجل كل هذه الأسباب عنيت الحكومات منذ ظهورها بالفقراء بمختلف الطرق والأساليب واتخذت في ذلك عديد من الوسائل والأدوات التي تمكنت من خلالها من إيجاد حلول شبه مناسبة ومريحة لكافة شرائح الطبقة الفقيرة، وتأتي مظاهر اهتمام الحكومات الإسلامية كأحد أهم هذه الشواهد على رعايتهم وراحتهم فلقد عنيت الدولة الفاطمية على سبيل المثال بإنشاء الربط لإيواء الفقراء من الرجال والنساء وما خصص منها للنساء كان بمثابة دور كفالة للمرأة، وقد كان لسيدات مصر فضل كبير في إنشاء الكثير منها خاصة إبان العصر المملوكي البحري والجركسي وظلت هذه الربط قائمة حتى القرن الثامن عشر حيث كانت تأوي النساء الفقيرات والعواجيز والأرامل والبنات اليتيمات حتى يتزوجن والمطلقات حتى يردهن أزواجهن أو يتزوجن[323]. وقد ظل الفقراء في عديد من حقب العصر العثماني محل عطف ورعاية الأغنياء الذين كانوا يغدقون لهم العطايا والهبات المالية والعينية مثل مقصود باشا[324]، وإسماعيل باشا (1107-1109هـ/1695-1697م) الذي خرج الفقراء في مظاهرة احتجاج على عزله يدعون له بقولهم الله تبارك وتعالى يكفيك غدر السلطان ومكر الشيطان ويحرم من حرمنا منك[325]، ومن ذلك أيضاً إطلاقهم على الأمير رضوان بيك المتوفى سنة(1067هـ/1656م) ملجأ الفقراء والعاجزين ومرجع الضعفاء والمعدمين لما كان من رفقه وعنايته بهم، وكذلك إطلاقهم لقب أبو الفقراء على إبراهيم بك أبو شنب المتوفى سنة(1130هـ/1717م) حيث كانت علاقته بالفقراء والشحاذين ذات شأن خاص، فكان يعرف كل واحد منهم

شخصياً، ويتذكر كم أعطى لكل واحد منهم، ويدل على مدى حبهم له خروجهم لاستقباله عقب غيبته لمدة عام خارج مصر في مهمة حربية يهتفون باسمه ويقولون جميعاً يا أبا الفقراء ما أحد افتكرنا وأنت غايب عنا أبداً[326].

ولقد كان الكثير منهم يحرصون على عدم رفع أسعار الأقوات بصفة خاصة، ونذكر من ذلك مقولة محمد باشا- أوضاباشة الانكشارية- المشهورة التي وجهها لمحتكري الغلال خلال أزمة(1106-1107هـ/1694- 1695م)إن أكثر أهل بلدنا فقرا وصناعية ولن يزيد أردب القمح عن60نصف فضة مع وجودي على قيد الحياة[327]، ومن ذلك أيضاً لما رأى إسماعيل باشا الأهالي مع بداية ولايته لمصر يهيمون على وجوههم يتساقطون صرعى الجوع أمر على الفور بإطلاق النداء بسائر الشوارع والأزقة إلي جميع الشحاذين والفقراء أن يجتمعوا في قره ميدان أسفل القلعة، فسرعان ما ازدحم بهم الميدان في صبيحة اليوم التالي، فوزعهم على جميع الصناجق والأمراء المماليك والملتزمين كل بحسب مقامه وقدرته، فعهد إلي كل أمير بإطعام100فقير في حين اختص هو لنفسه ولأعيان دولته1000نفس منهم، وعيّن لهم من الخبز والطعام ما يكفيهم صباحاً ومساءاً، وعندما رفض أحد البكوات إطعام مائة فقير وشحاذ شدّد إسماعيل باشا عليه، وكلفه إطعام200فضلاً عن إلزامه بدفع مبلغ2000بارة كحق طريق للأربعة أغوات الذين أرسلهم إليه من أجل ذلك الغرض كي يرتدع الجميع ويلتزموا بهذه المبادرة[328]. هذا وتجدر الإشارة إلي أن العديد من مظاهر رعاية الحكومات لشرائح الفقراء لم يكن يخضع بالدرجة الأولى لمجموعة من القوانين الملزمة– رغم وجودها– بقدر ماكان نابعاً من مبادئ الدين وأسس التكافل الاجتماعي ومن ذلك مجرد ما كانت تبديه الدولة من تدخل طفيف خاصة عندما يتعلق الأمر بأقوات الفقراء فتكتفي بإصدار بيورلديات إلي أجهزة الموانئ الإدارية أو الثغور تحث فيها التجار على عدم المغالاة في رفع الأسعار وأن يبيعوا للناس بسعر الله تعالى للتوسعة على العباد من الفقراء والمساكين[329].

غير أن الأمر لم يكن كذلك مع بدايات القرن التاسع عشر حيث تغيرت كافة أوجه الحياة في العصور الوسطى وبدأت طفرة جديدة في كل شيء حتى الفقراء فقد شهد نموهم وانتشارهم أحد أوجه هذه الطفرة فكان لابد من وقفة حاسمة خاصة وأن الأمر أصبح يتعلق بسياسة الدولة ومشروعاتها العمرانية والحضارية التنموية التي لم تكن تسمح لأحد بأن يكون عامل هدم ولو بسيط فيها فما بالنا بحشود ممن لامأوى لهم ولاعمل ولاضابط ولارابط، ومن هنا بدأت الحكومات تتخذ خطوات حاسمة وفعالة من أجل إحكام السيطرة وتقليل حجم العواقب التي يمكن أن تنجم عن تفاقم خطر أولئك الفقراء إدراكاً منها لمدى أثرهم السلبي النابع من ظروفهم التي يعيشونا في ظل تردي أحوالهم الاقتصادية.ومن ثم فقد بذلت الحكومة جهودها في التخلص من جماعات الأوباش[330] ففي23جمادى الثانية سنة(1215هـ/1800م) صدرت الأوامر بجمع المتسولين وخصصت أماكن لإقامتهم كالتكايا[331] وكان يعهد لناظر الأوقاف بالصرف والإنفاق عليهم، ومع أوائل القرن التاسع عشر كذلك جمع الغلمان المشردون وألحقوا بالمصانع المنشأة وقتذاك[332].وكان محمد علي باشا قد أنشأ مستودعاً للشحاذين والمتسولين وضع به أكثر من400شحاذ من الرجال والنساء والأطفال[333].ويتجلى حرص الحكومة كذلك في القضاء على البطالة وإيجاد فرص عمل وكسب للفقراء فيما أقره مجلس المشورة في2جمادى الآخرة سنة(1245هـ/1829م) من ضرورة تشكيل لجنة مكونة من مأمور الديوان الخديوي والباش أغا وناظر البصمة خانة أحمد أفندي ومعاون فاوريقات المحروسة، وتتولى هذه اللجنة بمعاونة مشايخ الأتمان جمع1000ولد من أبناء القاهرة بواقع100من كل تمن من أتمانها بما في ذلك بولاق ومصر القديمة ويؤخذ عنهم كفيل، ثم يتم توزيعهم على الورش بمعرفة نظّار تشغيلها للعمل باليومية[334] بواقع25فضة للكبير و20فضة للصغير و15فضة للأصغر حتى يكتسبوا الصنعة فيصيروا عمالاً حرفيين.

كما يبدو واضحاً حرص عباس باشا الأول على مكافحة التشرد والبطالة في أمره الصادر في26جمادى الآخرة سنة (1266هـ/1849م) لرئيس الديوان الملكي بالإسكندرية منبهاً فيه على ضرورة جمع أطفال الشوارع من سن7: 17سنة وإرسالهم للالتحاق بمدارس ابنه إلهامي باشا بالقاهرة لاكتساب المعارف والعلوم والحرف ليكتسبوا معاشهم فيكونوا نافعين لأنفسهم وأهلهم ووطنهم[335]، كما أقرت الحكومة سنة(1287هـ/1870م) لأيتام فقراء الموظفين لائحة بمفردات معاشاتهم الشهرية التي كانوا يتقاضونها عقب وفاة هؤلاء العائلين، وكان يتراوح الدخل اليومي لهم مابين8 :20 فضة[336]، كما طلبت الحكومة أيضاً خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر من نظارة الأشغال العمومية تبني مشروع قومي لجعل القاهرة مدينة خالية من البطالة، ويقوم المشروع على أساسا تشغيل100عاطل من الفقراء على الأقل كل عام وذلك في مشروعات النظارة العمرانية كإصلاح وتسوية أراضي منطقة العباسية[337].ولم يقتصر أمر العناية بالفقراء وتقليص أعدادهم على أبناء البلد فقط من المواطنين بل وشمل الأجانب المقيمين أيضاً، إذ أمر محمد على باشا الخواجة باغوص الترجمان بنفي الرعايا الأجانب الخالين من أي صنعة وكذلك المشبوهين[338]، كما أصدر إفادة في12رمضان سنة(1244هـ/1828م) إلي باغوص بك بسرعة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه مع قنصلي فرنسا وانجلترا من ضرورة إبعاد من لاصنعة له ولاكسب إلي بلاده وإعلان ذلك بصفة ودية لباقي القناصل للمبادرة بإبعاد أمثالهم من رعايا دولهم[339].

أما عن إنشاءات الحكومة السكنية لهم فبالإضافة لما علمناه من السكن الإداري الفقير أنشأت لهم ملاجئ لإيواء العاجزين عن العمل رغبة منها في القضاء على التسول، كما أنشأت مستشفى برسم علاج الفقراء يحوي من الأسرة300للرجال و200 للنساء[340]، إضافة لمستشفى آخر لفقراء اليهود أنشأته الحكومة سنة(1290هـ/1873- 1874م) في عهد الخديوي إسماعيل باشا[341].وعلى الجانب الآخر فقد راعت الحكومة بمختلف مؤسساتها الصحية والبلدية[342] والبيئية مختلف الشئون المتعلقة بمساكن الفقراء لدرء الأخطار التي قد تنجم عن مخالفتها لشروط الصحة والسلامة فنجدها تقوم بإصدار لائحة يوم السبت المصادف أول سبتمبر سنة(1301هـ/1883م)[343] تحدد فيها الكثير من الشروط والقواعد التي يجب إتباعها وعدم

الحيد عنها في أمر إنشاء وترتيب هذه البيوت، وقد حددت في معرض هذه اللائحة أن صاحب الأرض الكائنة بداخل المدن أو بضواحيها والذي يكون راغبًا في بناء مساكن للشغالة لايجوز لـه أن يجرى شيئًا من الأعمال إلا بعد حصوله على الرخصة اللازمة لذلك من نظارة الأشغال العمومية، كما أن طلب الرخصة يكون مصحوبًا برسم الأرض المخصصة للأبنية وتصميماتها ويعمل هذا الرسم بمقياس كل5مليمتر بمتر واحد وتبين فيه حدود الأملاك المجاورة للأرض وأنواعها وأسماء أربابها وكذلك خطوط وأسماء الشوارع المنتهية إليها، وعلى المالك أن يبين في الرسم أيضًا تصميمات طرق المرور والشوارع أوالميادين التي يقصد إبقاؤها حرمًا للمساكن، ولايجوز أن يجعل عرض الشوارع المذكورة أوالحارات أقل من أربعة أمتار، أما الميادين العمومية فيحدد مقادير اتساعها بحسب اتساع الجهة المقتضى إنشاء المساكن بها، وكذلك تبين ارتفاعات سطح الأرض من الجهات الأكثر انخفاضاً، وبعد عمل الرسم العمومي عنها بالصورة المتقدم ذكرها يرفق معه رسومات أرانيك الأبنية الراغب صاحب الملك إنشاء المساكن على موجبها.

كما حددت اللائحة ضرورة أن تكون الأبنية المذكورة موافقة للشروط العمومية، بأن يجعل على قدر الإمكان حوش للمسكن من الداخل، وأن تجعل الأود من الداخل بمقاسات4متر للطول، و3متر للعرض، و3متر للارتفاع تحت السقف، وأن تبنى المساكن بوضع يستقبل الهواء البحري على قدر الإمكان، وأن يتخللها الهواء بسهولة من فتحات تعمل بالجهة القبلية، ويكون عددها كافي لذلك، ويعمل لتلك الفتحات أبواب وشبابيك تغلق عند الاقتضاء، وأن يراعى في المساكن الكبيرة منها عمل مراحيض موافقة بمجارير تنزح، كما تعمل محلات مخصوصة للمواشي، ويلزم المالك بعمل مراحيض عمومية لبعض المساكن الصغيرة التي لايتيسر عمل مراحيض بها، وعليه أيضاً أن يجعلها دائمًا نظيفة في حالة صحية، ومن بعد عمل التصميمات بالكيفية المذكورة يجرى عرضها على ناظر الأشغال العمومية للتصديق عليها في أقرب وقت،كما أكدت مصلحة التنظيم أيضاً على أن يجرى بناء الحيطان جيدًا بالدبش أوالطوب بالمونة الجيرية، كما يجرى تبييض الواجهات الخارجية بطبقة من المونة المركبة من جير ورمل، ويصير دهان الأسقف والأبواب والشبابيك بالبوية وجهًا واحدًا بالأقل، ويجب أن تكون نجارة الفتحات جيدة الصناعة ومضمونة الغلق والفتح وتكون مدهونة بالبويه، كما يجب تبليط أرضية الأوّد، وأن يكون كانون الطبيخ خارجاً عن محل النوم ومكيّف بحيث يتيسر تصاعد الدخان للجو.كما أكدت مصلحة التنظيم بأنها ستقوم بتكليف بعض من مهندسيها بالكشف على هذه الأبنية أثناء عمليات البناء بحضور مندوب من طرف مجلس الصحة العمومية ليتحققا مما إذا كانت قد اتبعت نصوص الرخصة أم لا ويحرر محضراً على الكشف المذكور من نسختين ترسل إحداها لنظارة الأشغال وتبقى الأخرى بطرف المالك، وإذا تحقق لنظارة الأشغال أن البناء مخالف للشروط المقررة في الرخصة تجبر المالك على مراعاتها.

الخاتمة

وهكذا نكون قد ألقينا بعض الأضواء على مساكن الفقراء من كافة جوانبها الآثارية والمعمارية بقدر ما أتيح لنا من معلومات وأوصي في النهاية بضرورة تفعيل وتطبيق الخطط والبرامج الطموحة التي ضمنها المعماري الرائد حسن فتحي كتابه المعنون عمارة الفقراء والتي تتلخص في توفير سكن صحي ورخيص للفقراء بأبسط الإمكانيات وأقل التكاليف والمجهودات، حيث لن تتكبد الحكومة في ذلك ماتتكبده من جهد وعنت في إقامة المساكن الفاخرة أو حتى المتوسطة لسائر طبقات المجتمع، ولست أتسائل هنا عن مقدار الدخل القومي، ولاحجم الضرائب التي تحصلها الحكومة من الفقير قبل الغني، ولاحتى عن مصادر ثروات كثير من أفراد وجماعات الشعب، ولكنني أؤكد على أن الحكومة يجب أن تعي جيداً أن في أموالها حق معلوم للسائل والمحروم بنص كلام ربنا عز وجل، ورحم الله حاكم أعظم إمبراطورية إسلامية في تاريخ العصور الوسطى حين حمل الدقيق على ظهره لليتامى من فقراء رعيته فيطعمهم و يشبعهم لينام قرير عين إنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه.فلابد إذاً أن تنتبه حكوماتنا إلي فقرائنا ولاتتغافلهم متناسية همومهم وآلامهم ضاربة بعرض الحائط أبسط أمانيهم وأحلامهم وأقل حقوقهم في امتلاك مسكن صحي بسيط، فحكومة كهذه ليست جديرة بأن يستأمنها الأغنياء فضلاً عن فئات الطبقة الوسطى، حيث تكاسلت عن درء خطر بركان قابل في أي لحظة للاشتعال والانفجار، وما السرقات والجرائم وغيرها مما يكتوي بناره الكثيرين سوى شرر بسيط ينذر ويحذر بضرورة اتخاذ الحلول الناجعة والسريعة الفاعلة، ولن نجد في غير اقتصادنا الإسلامي المبني على أسس الشريعة والسنة النبوية طريقاً سديداً نسلكه لاستنهاض اقتصاديات مجتمعاتنا الهزيلة التي نجم عنها استشراء الفقر في غالبية الشرائح والطبقات الاجتماعية كل بحسب وضعة ومستواه المادي.

حواشي البحث

(1) كتب بوسويه– أحد علماء الحملة الفرنسية– قائلاً والآن حيث يقتحم اسم الملك أشد مناطق العالم غموضاً، وحيث تعد الأبحاث التي أمر بإجرائها وتعتبر من المؤلفات الرائعة حول طبيعة الفن، والتي ستكشف أيضاً دروب الجمال التي يضمها الصعيد في صحراواته حتى نثري بها فن العمارة في فرنسا.المرجع: وصف مصر،ج1ص279، القاهرة2002.

(2) اشتملت قصور القرن الثامن عشر على دواوين ربما كانت في الأصل المكان الذي يجتمع فيه صاحب القصر بحاشيته ولعل وجودها يتفق مع انتقال السلطة السياسية من القلعة إلي قصور الأمراء والبكوات ويبدو أيضاً أن كلمة ديوان كان يقصد بها أصلاً الوظيفة التي تقوم بها هذه الغرفة لاالشكل الذي تتميز به، كما ارتبط ظهور السجون في قصور القرن

الثامن عشر بهيمنة الأمراء، فقد تواجدت السجون في بيت إسماعيل كتخدا عزبان وفي بيت عثمان أمير اللوا، كما تمثلت مظاهر تلك الهيمنة أيضاً في المحكمة التي أقامها عثمان ذو الفقار في بيته لمن رغب في الاحتكام إلي عدالته والتي كان يحضر شخصياً جلساتها أما المقاصل فكانت غرف للقتل يتم فيها التخلص من الأعداء والمناوئين بمختلف الأشكال مثل أعداء عثمان عثمان بك ذو الفقار من القاسميين الذين تم إحضارهم إلي بيته ثم أمر بقطع رؤوسهم الواحد تلو الآخر ومثل ماحدث من قتل عثمان كتخدا في بيت محمد بك الدفتردار.المرجع: نيللي حنا، بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر،ص109، ترجمة حليم طوسون، القاهرة1993.

(3) أحمد عزت عبد الكريم، حركة التحول في بناء المجتمع القاهري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،ص148،بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة،مارس– أبريل 1969،الجزء الأول،القاهرة1970.

(4) المرجع نفسه،ص149.

(5) المرجع نفسه،ص152

(6) أحمد مجدي حجازي، الطبقة الوسطى وثقافة التهميش،ص53،مقال بالعدد السادس عشر من مجلة الديمقراطية،القاهرة2004.

(7) أحمد عزت عبد الكريم،المرجع نفسه،ص156.

(8) المرجع نفسه،ص157.

(9) أحمد مجدي حجازي،المرجع نفسه،ص151 .

(10) المرجع نفسه،ص152.

(11) لم يكن وجود الأجانب غريباً على المجتمع القاهري في أي عصر من عصوره فقد عرفت القاهرة التجار من الأجانب يعيشون على هامش مجتمعها يسكنون أحياء أو حارات خاصة بهم تقفل عليهم أبوابها وفيها بيوتهم وكنائسهم ومتاجرهم، ولايكادون يبرحونها إلا للجليل من الأمر يعيشون دائماً على حذر واستحياء في حرص شديد على مراعاة مشاعر الناس وعاداتهم فهم يسترضون على الدوام السلطات الحاكمة، وقناصلهم عاجزون عن أن يفعلوا شيء بل كانوا هم أنفسهم موضع استغلال وتنكيل إذ يذكر شابرول أنه كان ممنوعاً على الأوربيين لوقت طويل أن يستخدموا دابة أخرى غير الحمار بل كان عليهم إذا ما قابلوا أثناء جولتهم مملوكاً بسيطاً أن ينزلوا أمامه على الأرض مترجلين دليلاً على الاحترام، وكذلك كان الأمر بخصوص اليهود والأروام وبقية الرعايا الأخرى، ومثل هذه الحياة التي عاشها الأجانب في مصر قبل القرن التاسع عشر ليس من شأنها أن تحدث في حياة القاهرة الاجتماعية والثقافية أو حتى الاقتصادية شيء كثير.المرجع:وصف مصر،ج1،ص22.

(12) أحمد عزت عبد الكريم، المرجع نفسه،ص159.

(13) يونان لبيب رزق، تأميم الطبقة الوسطى وسقوط العصر الليبرالي،ص35،مقال ضمن العدد السادس عشر من مجلة الديمقراطية القاهرة2004.

(14) المرجع نفسه،ص33.

(15) **محمد حسن غامري، ثقافة الفقر،ص197،الإسكندرية1980.**

(16) يونان لبيب رزق، المرجع نفسه،ص32.

(17) محمد حسن غامري، المرجع نفسه،ص83.

(18) شفيق شعبان، مشكلات النمو الحضري بالدول العربية،ص84، بحث ضمن مؤتمر النمو الحضري في الوطن العربي، القاهرة1970.

(19) محمد حسن غامري،المرجع نفسه،ص85.

(20) المرجع نفسه،ص103.

(21) نيللي حنا،المرجع نفسه،ص22.

(22) المرجع نفسه،ص32.

(23) وصف مصر،ج1ص116.

(24) المرجع نفسه،ج1ص46.

(25) المرجع نفسه،ج1ص253.

(26) لقد كانت طائفة القهوجية في القاهرة من أبأس طوائف الشرائح الفقيرة، ويدلنا على ذلك تكاليف إقامة مقهى حيث كان يبلغ ثمن أثاثات أجمل مقهى بالقاهرة عندما لايكون قد سبق استعماله40خردة بينما لايتجاوز ثمن أثاث المقهى المتواضع من1– 12خردة، حيث يمكن بذلك المبلغ الزهيد شراء من7– 8حصر، و15كنكة قهوة، و15فنجان من الخزف، وعدد من الفناجين الصغيرة، والأظرف النحاسية التي توضع فوقها الفناجين، ويلزم زيادة على ذلك من25– 30بارة يومياً ثمن لخشب الوقود، ورطل بن يبلغ ثمنه40بارة، ونفقة خادمين، ومدير المقهى، وقد كان المقهى يؤجر يومياً في الغالب بحوالي من6–7 بارات، مع تعهد المستأجر بصيانة الأثاث. المرجع: نفسه،ج1ص141.

(27) المرجع نفسه، ج1 ص141.

(28) محمد فؤاد شكري وعبد المقصود العناني وسيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد على،ص180،القاهرة1948.

(29) المرجع نفسه،ص152.
(30) المرجع نفسه،ص153.
(31) صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي،ص70-72،القاهرة2003.
(32) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة في النصف الأول من القرن التاسع عشر،ص25،القاهرة1992.
(33) المرجع نفسه،ص259.
(34) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص80 .
(35) المرجع نفسه،ص81.
(36) الوقائع المصرية العدد الصادر في19من جمادى الآخرة سنة(1246هـ/30 نوفمبر1830م).
(37) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص82.
(38) المرجع نفسه،ص84 .
(39) المرجع نفسه،ص84 .
(40) وصف مصر،ج1ص42.
(41) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص386.
(42) المرجع نفسه،ص789.
(43) المرجع نفسه،ص739.
(44) المرجع نفسه، ص569.
(45) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص64- 65.
(46) المرجع نفسه،ص66.
(47) المرجع نفسه،ص66.
(48) المرجع نفسه،ص649.
(49) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص557.
(50) المرجع نفسه، ص558.
(51) المرجع نفسه، ص 557.
(52) المرجع نفسه، ص562.
(53) المرجع نفسه، ص563.
(54) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص61.
(55) المرجع نفسه،ص61.
(56) محمد فؤاد شكري،المرجع نفسه،ص567.
(57) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص71.
(58) المرجع نفسه،ص19.
(59) المرجع نفسه،ص246.
(60) صلاح أحمد هريدي، المرجع نفسه،ص145.
(61) المرجع نفسه،ص154.
(62) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص392.
(63) على الجريتلي، تاريخ الصناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص26،القاهرة1952.
(64) وصف مصر،ج1ص108.
(65) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص392.
(66) أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي القاهرة العثمانية ص49-92، القاهرة1974.
(67) نيللي حنا، المرجع نفسه،ص25.
(68) ناصر أحمد إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر،ص17،القاهرة1998.
(69) نيللي حنا، المرجع نفسه،ص 25.
(70) المرجع نفسه،ص 25.
(71) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص23.
(72) وصف مصر،ج1ص108.
(73) المرجع نفسه،ج1ص174.
(74) المرجع نفسه،ج1ص176.
(75) المرجع نفسه،ج1ص146.
(76) جيرارد نرفل، رحلة إلي الشرق، ج3ص358، ترجمة كوثر عبد السلام البحيري، القاهرة1966.

(77) وصف مصر،ج1ص137.
(78) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص343.
(79) وكانوا يقصدون المقاهي خاصة في المناسبات الدينية ويسامرون الناس ببراعة تجذب القلوب حيث يجلس الراوي فوق مقعد صغير في أعلى المصطبة المقامة بطول واجهة المقهى، ويجلس بعض السامعين إلي جانبه بينما يجلس البعض الآخر على مصاطب المنازل المقابلة في الشوارع الضيقة، والباقون على مقاعد من جريد النخل، وأكثرهم يدخن الشبك والبعض يرتشف القهوة وهم جميعاً في أعظم حالات الابتهاج بسماع الراوي لقوة تمثيله لموضوع القصة، وكان صاحب المقهى يدفع للحاكي مبلغ زهيد من المال لجذبه المتفرجين الذين لايعطونه شيئاً، وقل من يدفع منهم أكثر من خمسه فضة أو عشرة.المرجع: وليم لين المصريون المحدثون– شمائلهم وعاداتهم-،ص337،ترجمة عدلي طاهر نور، القاهرة1975.
(80) صلاح أحمد هريدي، المرجع نفسه،ص79.
(81) المرجع نفسه،ص154
(82) وصف مصر،ج1ص180.
(83) وليم لين، المرجع نفسه، ص328.
(84) جيرارد نرفل ، المرجع نفسه،ج3ص253.
(85) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص246.
(86) كلوت بك لمحة عامة إلي مصر،ج2ص129، تعريب محمد مسعود، القاهرة.
(87) وصف مصر،ج1ص166.
(88) ونذكر من ذلك حادثتين إحداهم وقعت في أغسطس سنة(1222هـ/1807م)حين استضاف محمد على باشا بعض الإنجليز لمفاوضته عقب الهزائم التي منيت بها حملة فريزر حيث نزلوا بمخيمه بامبابة فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم، والثانية وقعت في شهر شعبان سنة(1231هـ/1816م) وذلك أن بعض العيّارين من السرّاق تعدوا على قهوة الباشا بشبرا وسرقوا جميع ما كان بالنصبة من الأواني والبكارج والفناجين والظروف، فأحضر الباشا بعض أرباب الدرك بتلك الناحية وألزمه بإحضار السرّاق والمسروق ولن يقبل له عذراً في التأخير أويدفع خزينة- وهي ألف كيس-ولن يقبل له عذر في التأخير، وإلا نكّل به تنكيلاً عظيما، وهو المأخوذ بذلك فطلب المهلة فأمهله الباشا أياما فأحضر خمسة أشخاص، ومعهم المسروق بتمامه لم ينقص منه شيء فأمر الباشا بالسرّاق فخوّزقهم جميعاً في عدة نواحي متفرقة بعد أن اعترفوا على أمثالهم وعرّفوا أماكنهم فجمع منهم زيادة عن الخمسين، وشنق الجميع في نواحي متفرقة من الأقاليم مثل القليوبية والغربية والمنوفية.المرجع:محمد فؤاد شكري، نفسه،ص196.
(89) المرجع نفسه،ص195.
(90) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص64.
(91) برنامج الأمم المتحدة(حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي)الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، ترجمة كوثر عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، ص72الكويت1990.
(92) كريمه كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر،ص57-70مطبوعات منتدى العلوم الثالث في مصر،القاهرة1994.
(93) كانت البارة في عهد السلطان سليم العثماني تقدّر بنحو16جديد وفي عهد محمد علي باشا صارت البارة كما يذكر الجبرتي بمنزلة الفلس النحاس القديم لأن أمرها بدأ يتلاشى في الوزن والعيار فلو فرضنا أن أحداً من الناس في عهد محمد علي باشا كان معه1000من البارات (الأنصاف)المضروبة في عصره فكأنه يستحوذ على25درهم فقط من دراهم زمن السلطان المؤيد شيخ بينما في زمن الجبرتي يكون معه750بارة (نصف) لأن الدرهم القديم في عصره كان يقدّر بنحو30نصف فضه(بارة) أي أنه بذلك يكون قد خسر250نصفاً هدراً من ماله، والنصف فضة ترجع تسميته كما ذكر الجبرتي أنه لما اختلت أمور المعاملة بسبب طمع بعض الولاة العثمانيين في الأموال قاموا باختصار الدرهم الكامل والذي كان يقدّر بستة عشر قيراطاً إلي نصفه، وأما البارة فكلمة فارسية بمعنى الجزء وتساوي1/40من القرش صاغ و1/10 من القرش الرائج و1/100 من الليرة الذهب(الجنيه التركي) وكانت تستخدم في عصر محمد علي باشا كنقود مساعدة للنقود الفضية، وقد أثبت أندريه ريمون أن النصف فضة والبارة إسمان يدلان على عملة واحدة ويؤكد ذلك وثائق عصر محمد على لأنها دونت تداول النصف فضة(الفضة)جنباً إلي جنب مع البارة بما يفيد صحة ذلك.المرجع:عبده إبراهيم محمد أباظه،النقود المتداوله في مصر في عصر محمد علي باشا(1220-1264هـ/1805-1848م)ص132،131،130رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآثار جامعة القاهرة1999.
(94) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص14.
(95) نيللي حنا، المرجع نفسه،ص92.
(96) أندريه ريمون، المرجع نفسه،ص187.
(97) نيللي حنا، المرجع نفسه،ص198.
(98) المرجع نفسه،ص25.
(99) عراقي يوسف محمد، الأوجاقات العثمانية في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر،ص275، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس1990 .

(100) وصف مصر،ج1ص163.
(101) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص17.
(102) وصف مصر،ج1ص263.
(103) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص51.
(104) ابراهيم صبحى السيد، أعمال المنافع العامة بالقاهرة في القرن التاسع عشر،ص583-589، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة2005 .
(105) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص620.
(106) كانت العملات المستخدمة في مصر في نهاية القرن التاسع عشر هي الجنيه المصري والفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، وقبل الإصلاح النقدي في عام1885كان الجنيه المصري ينقسم إلي100قرش صاغ أو200قرش تعريفة، والقرش صاغ يساوي40بارة، كما كان الجنيه ينقسم إلي5ريالات، وبعد العام المذكور أصبح الجنيه يساوي100قرش أو1000مليم، ولم تكن تقسيمات الفرنك الفرنسي مستخدمة، وكان الجنيه الإسترليني ينقسم إلي20 شلن أو240 بنس، ولم تتغير التكافؤات بين العملات الثلاثة بين عامي1867و1907، ووفقاً لما جاء في كتاب لورريلا بك حول المقاييس والعملات والأوزان المستخدمة في مصر ص125– 127كان الجنيه المصري يساوي25,923فرنك فرنسي ويساوي 1,025جنيه إسترليني، وكان الفرنك الفرنسي يساوي0,38جنيه مصري، ويساوي0,39، وكان الجنيه الإنجليزي يساوي0,975جنيهاً مصرياً، ويساوي25,278فرنكاً فرنسياً.المرجع:جان لوك أرنو،القاهرة إقامة مدينة حديثة1867-1907من تدابير الخديوي إلي الشركات الخاصة،ص135، ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان، القاهرة2002.
(107) المرجع نفسه،ص134.
(108) المرجع نفسه،ص361.
(109) كان القرش المصري تبلغ قيمته أربعين نصف فضة(بارة) وفي عهد محمد علي باشا كان هناك قروش ذهبية وفضية ونحاسية.المرجع:عبده إبراهيم محمد أباظه،نفسه،ص104.
(110) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص504.
(111) المرجع نفسه،ص724.
(112) المرجع نفسه،ص504.
(113) المرجع نفسه،ص484.
(114) المرجع نفسه،ص418.
(115) المرجع نفسه،ص456.
(116) صلاح أحمد هريدي، المرجع نفسه،ص231.
(117) المرجع نفسه،ص201.
(118) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص445.
(119) المرجع نفسه،ص446.
(120) وصف مصر،ج1ص92.
(121) المرجع نفسه، ج1 ص94.
(122) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص9.
(123) المرجع نفسه،ص9.
(124) المرجع نفسه،ص9.
(125) كان طهاة الشعب كما سماهم شابرول يعدّون هذا المزيج من البقول بطريقة اقتصادية وغير مكلفة حيث كانت لديهم قدور فخارية كبيرة تسمى قدرة الطبخ يقومون بملئها حتى ثلاثة أرباعها بالبقول المغمورة بالمياه ثم يغلق حلقها تماماً بالليمون النيلي وطين الطفل، ثم تدفن في رماد مستوقدات الحمامات العمومية، وتترك لمدة من5 :6ساعات ثم يباع الطعام للجمهور بعد نضجه مع قليل من الملح، ويزيّن أحياناً بالخص، وقليل من التوابل، ويساوي الطبق من هذا الطعام إذا كان مزوداً بالتوابل كالفلفل الأسود، والفلفل الأخضر، والزنجبيل بارة واحدة، أما إذا لم يزوّد بذلك فلا يزيد ثمنه عن6جديد. المرجع: وصف مصر،ج1ص95.
(126) يطهى الترمس بنفس الطريقة السابقة، ولكي يفقد مرارته فإنه يستنبت قبل إعداده ثم يغسل، وذلك بوضعه في سلال تدلى وسط النيل ثم يطهى ولاتساوي كمية كبيرة من هذا البقل أكثر من2:3جديد، وهي تكفي كوجبة لرجل .المرجع: نفسه،ج1ص95.
(127) المرجع نفسه،ج1ص93.
(128) المرجع نفسه،ج1ص93.
(129) المرجع نفسه،ج1ص263.
(130) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص505.
(131) المرجع نفسه،ص575.

(132) وصف مصر،ج1ص179.
(133) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص575.
(134) كلوت بك، المرجع نفسه،ج2ص16.
(135) وصف مصر،ج1ص139.
(136) المرجع نفسه،ج1ص107.
(137) المرجع نفسه،ج1ص263.
(138) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص104.
(139) وصف مصر، ج1ص250.
(140) المرجع نفسه، ج1ص99.
(141) المرجع نفسه،ج1ص259.
(142) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص505.
(143) وصف مصر،ج1ص104.
(144) ورنر هوفميتر، رحلة إلي مصر في عهد محمد على باشا الكبير، ص20-21ترجمة محمد رضا،القاهرة1947.
(145) وليم لين ، المرجع نفسه،ص36.
(146) وصف مصر،ج1ص263.
(147) المرجع نفسه،ح1ص100.
(148) للاستزادة أنظر وصف مصرج1ص97– 105.
(149) المرجع نفسه،ج1ص180.
(150) كلوت بك، المرجع نفسه،ج2ص129.
(151) جيرارد نرفل، المرجع نفسه،ج3ص253.
(152) وصف مصر،ج1ص72.
(153) المرجع نفسه،ج1ص180.
(154) المرجع نفسه،ج1ص271.
(155) المرجع نفسه،ج1ص261.
(156) المرجع نفسه،ج1ص261.
(157) المرجع نفسه،ج1ص113.
(158) المرجع نفسه،ج1ص134.
(159) محمد حسن غامري، المرجع نفسه،ص139.
(160) فالأسرة النووية التي تشمل على الزوجين والأبناء الذكور والإناث تتبع نظاماً خاصاً في ترتيب أعضاء الأسرة في النوم، فالأب يخصص له مكان محدد وقد يكون نومه على السرير إن وجد أو على كنبة، بينما تنام الزوجة على الأرض بجوار الأبناء الصغار، وعادة ينام أكبر الأبناء الذكور إذا كان بالغاً إلي جوار الأب، وينام بقية الأبناء بجوار بعضهم البعض، وتنفصل الإناث اللائي وصلنّ سن البلوغ في نومهن بعيداً عن الأبناء البالغين، وتقوم بعض الأسر باستخدام حواجز من الخيش تفصل بين مكان نوم الزوجين والأبناء، بينما يقوم البعض الآخر من الأسر ببناء ملحق خارجي بجوار البيت يخصص لنوم الأبناء الذكور البالغين، وقد يزداد الأمر تعقيداً في حالة الأسرة الممتدة التي تشتمل على أحد الأبناء الذكور المتزوجين، ويقيم مع أسرته في نفس العشة فتصبح عملية الفصل بين كافة الأفراد أكثر تعقيداً، إذ تنام زوجة الإبن بجوار أم زوجها على الأرض، وينام بجوارها الإناث، وفي جانب آخر من المكان يفترش الذكور الأرض.المرجع: نفسه،ص140.
(161) أندريه ريمون، المرجع نفسه،ص50.
(162) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص176.
(163) أندريه ريمون، المرجع نفسه،ص55.
(164) المرجع نفسه،ص549.
(165) المرجع نفسه،ص54.
(166) لقد كان العتاد الذي تسلحت به هذه العصب بالغ البدائة فالأفراد الذين تسلحوا بأسلحة نارية أو بيضاء أوحتى برماح كانوا نادرين،وكان السلاح السائد هو العصا أوالنبوت اللذين يشار إليهما في أغلب الأحوال، بالإضافة إلي أدوات العمل نفسها التي كانوا يتقلدونها كأسلحة، وفي التمردات المعتادة في أواخر القرن الثامن عشر كانت نوعية التسليح قليلة الأهمية لأنه نادراً ماكان يتم التلاحم فاحتشاد الجمهور، والتهديد الذي يمثله كان كافياً لبدئ المفاوضات المنشودة بين العلماء، والحكام، وقلما تجاوز المتمردون عمليات السطو، والنهب التي كانت تقوم بها مجموعات صغيرة كما كان بوسعهم أيضاً أن يقيموا متاريس من نوعية المصاطب التي كانت توجد أمام الحوانيت والبيوت، والتي كان يكفي تفكيكها في حال انجلاء الفتنة.المرجع: نفسه،ص56.

(167) المرجع نفسه،ص55.
(168) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص177.
(169) المرجع نفسه،ص135.
(170) Coppin, J. le voyage en Egypt 1638-1646 IFAO, p.59 Le Caire 1971.
(171) وصف نفس الكاتب القرن السادس عشر بأنه القرن المستنير الذي اعتدلت فيه الضرائب، واستتب فيه الأمن، وزادت فيه الكثافة السكانية.
(172)Bent Hansen. an economic model for Ottoman Egypt : the economics of collective tax (responsibility, in Udovitch (ed.),p.476,484,490, New jerky 1981.
(173) فكان منها مال السلطان والعونه والوجبة ونزلة الصراف ومجيء الديوان ونزلة الكشاف والفردة والكلفة ومال الجهه والرمية أو الرمايا بنوعيها المادي والعيني وهي ما كان يرمى على الفلاح أو الحرفيين، والتجار، وغيرهم من سائر الأهالي، والمتسببين في الأسواق، بمعنى أن تكون الرمية عينية كالملابس أو الحبوب أو غيرها من المصنوعات التي اغتصبت لفورها منهم يعاد رميها عليهم ليشتروها بأغلى الأثمان أو تكون الرمية مادية (نقدية) كرمية النحاس مثلاً التي لم ينجو منها أحد في مصر حتى عرفت مصر بدار النحاس، وبلغ توزيعها حد مغسلين الأموات، والحفارين والمراكبية، والفلاحين، وغيرهم وحق الطريق أو الطلبة ومال الكركجية والتساويف الصيفية والتساويف الشتوية، وغيرها الكثير من المغارم، والعادات مما كانت المناداة بها تثير الرعب، والفزع عند كافة الناس، وعامتهم بالأخص، وقد كان من ضمن الضرائب الغريبة أيضاً ضريبة تسمى العشار فرضت على المصابغ والمجازر، كما فرضت على المساجين أيضاً دنانير يدفعونها من الذهب مقابل سجنهم، كما منع الأهالي من إقامة احتفالات العرس، والزفاف إلا بعد دفع بعض الأموال، وبلغت المأساة ذروتها بالتحرش بالأهالي في بيوتهم حتى يخرجوهم منها إلي الغيطان، والبراري.المرجع:ناصر أحمد إبراهيم، نفسه،ص105.
(174) محكمة دمياط، سجل42،ص104، م306، دار الوثائق القومية بالقاهرة.
(175) عرفه عبده على، رحلة في زمان القاهرة،ص180،القاهرة1990.
(176) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص77.
(177) المرجع نفسه،ص77.
(178) تبدو الصلة إلي حد كبير وثيقة بين تردي الأوضاع الاقتصادية، والتدهور النقدي الذي بدأ يزداد منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر عندما بلغت أزمة الفضة ذروتها بين عامي(1081و1082هـ/1670و1671م)بتوقف ضرب البارة التي هي أساس المبادلات النقدية، وتتم بها كل الحسابات المالية، والضرائب المختلفة، وتتخذ أساساً في إبرام كافة التعاقدات التجارية على نحو ما توضحه الوثائق الأرشيفية، والمصادر المعاصرة.المرجع: ناصر أحمد إبراهيم ، نفسه،ص 83.
(179) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص777.
(180) قانون نامه همايون ،ص15،القاهرة 1854.
(181) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص355.
(182) ناصر أحمد إبراهيم ، المرجع نفسه،ص115.
(183) محكمة الدقهلية، سجل1،ص291 م736، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(184) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص114.
(185) المرجع نفسه،ص132.
(186) المرجع نفسه،ص133.
(187) مؤلف مجهول، زبدة اختصار تاريخ ملوك مصر المحروسة، مكتبة المتحف البريطاني، رقم 9972 Add.
(188) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص134.
(189) المرجع نفسه،ص129.
(190) المرجع نفسه،ص133.
(191) قليل هم من ذكروا مساوئ القاهرة ومنهم العبدري الذي قال أنها شديدة الزحام، والضوضاء، والإزعاج الذي لايستطيع معه النوم، وذكر الطبيب ابن رضوان طرفاً عن مساوئ الفسطاط قائلاً أن المقطم في شرقها، وبينها وبينه المقابر، ويعوق الجبل ريح الصبا عنهم، وأعظم أجزاءها في غور يعلوه من الشرق المقطم، وكذا من الجنوب الشرقي، ومن الشمال المكان المعروف بالموقف، والعسكر، وجامع ابن طولون، وأن المواضع المتسفلة أسخن من المواضع المرتفعة وأردأ هواءً لاحتقان البخار فيها، وأزقتها وشوارعها ضيقة، وأبنيتها عالية، ومن شأن أهلها أن يرموا مامات في دورهم من السنانير، والكلاب، ونحوها من الحيوانات التي تخالطهم في شوارعهم، وأزقتهم فتتعفن، وتخالط عفونتها الهواء، ومن شأنهم أيضاً أن يرموا في النيل الذي يشربون منه فضول الحيوانات، وجيفها، وتصب فيه خرارات كنفهم، وربما انقطع جري الماء فيشربون هذه العفونة باختلاطها بالماء، وبالفسطاط أيضاً مستوقدات عظيمة يصعد منها في الهواء دخان مفرط، وهي أيضاً كثيرة البخار لسخونة أرضها حتى أنك تجد الهواء بها في أيام الصيف كدراً، كما يعلوها في العشيّات بخار كدر أسود لاسيما عند سكون الرياح، كما وصف الرحالة سونيني الذي أوفدته الحكومة الفرنسية بين عامي (1191-

1194هـ/1777-1780م) القاهرة بأن شوارعها أقذّر شوارع رآها في جميع البلدان التي شاهدها. المرجع:عبد الرحمن زكي، القاهرة تاريخها وآثارها(969-1825م) من جوهر القائد إلي الجبرتي المؤرخ، ص220،القاهرة1966.
(192) أحمد شلبي ابن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات،ص189، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة1978.
(193) كانت أبرز السنين التي حدثت فيها هي (1082،1078،1053،1052،1036،1034،1032،1029،1018، 1609،1619،1622،1624،1626،1642،1643،1667،1671/هـــــــ1088،1097،1098،1108،1112،1113، 1685،1677، 1701،1700،1696،1686م).
(194) كانت أبرز سيول القرن السابع عشر، والثامن عشر هي ما حدث في سنين (1149،1124،1097هـ/1685, 1736،1712م) .
(195) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص70.
(196) المرجع نفسه،ص137.
(197) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص192.
(198) هيفاء الشنواني، ظاهرة النمو الحضري،ص16، بحث ضمن مؤتمر النمو الحضري في الوطن العربي.
(199) جان كلود جارسن، اندماج الشعراني في الوسط الاجتماعي بمدينة القاهرة طبقاً لتحليل كتاب الطبقات، ج1ص308 ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة(مارس- أبريل سنة1969)القاهرة1970.
(200) عبد الرحمن زكي، المرجع نفسه،ص74.
(201) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه،ص61.
(202) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص758.
(203) محسن إدريس، مشكلة الإسكان والتخطيط لمواجهتها، ص265 بحث ضمن مؤتمر النمو الحضري في الوطن العربي.
(204) Mohamed makiya, the Arab house: a historical review, p.7, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
(205) حسين مؤنس، سفارة بدرو مارتير انجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلي السلطان الغوري (ديسمبر1501-فبراير1502)ج1،ص447 ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(206) إبراهيم مدكور، الحياة الثقافية بين القاهرة وبغداد،ج1،ص68، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة .
(207) عبد الرحمن زكي، المرجع نفسه،ص280-281.
(208) لقد كان حكام وخلفاء المسلمين حريصين على الدوام على ترميم وتعمير الخرائب بالقاهرة، ومن أمثلة ذلك ما أمر به الخليفة الآمر بأحكام الله وزيره أبو عبد الله محمد بن فاتك المنعوت بالأجل المأمون بن البطائحي فنودي مدة ثلاث أيام في القاهرة ومصر، بأن من كان له داراً في الخراب أو مكان فليعمّره، ومن عجز عن عمارته يبيعه أو يؤجّره، من غير نقل شيء من أنقاضه، ومن تأخر بعد ذلك فلا حق له ولاحكر يلزمه.المرجع: المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار،ج2ص90،القاهرة1990.
(209) عرفه عبده على، المرجع نفسه،ص111.
(210) أحمد ممدوح حمدي، عواصمنا الإسلامية قبل القاهرة،ص195، بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(211) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه،ص85.
(212) المرجع نفسه،ص189.
(213) Subhi al-azzawi, the courtyard of oriental houses in Baghdad : non functional aspects, p.53, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(214) سمير عمر إبراهيم، المرجع نفسه، ص80.
(215) عبد الرحمن الجبرتي،عجائب الآثار في التراجم والأخبار،ج3ص576،القاهرة1890.
(216) المرجع نفسه،ج3ص374.
(217) المرجع نفسه،ج3ص622.
(218) الهكتار مقياس فرنسي يساوى10آلاف متر مربع.
(219) جان لوك أرنو، المرجع نفسه،ص24-25.
(220) محمد رياض، القاهرة نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل،ص29،القاهرة2001.
(221) المرجع نفسه،ص33.
(222) المرجع نفسه،ص35.
(223) المرجع نفسه،ص38.
(224) المرجع نفسه،ص39.

(225) Ihsan fethi and miss Susan roaf, the traditional hose in Baghdad: some socio-climatic considerations,p.41, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(226) علي مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها الشهيرة،ج2ص158،ج3ص255، ج4ص243،237، القاهرة1983.

(227) محمد رياض، المرجع نفسه،ص62.

(228) جومار، وصف مدينة القاهرة و قلعة الجبل،ص221، نقله من الفرنسية وقدم له وعلق عليه أيمن فؤاد سيد، القاهرة 1988.

(229) عباس الطرابيلي،أحياء القاهرة المحروسة،ص167،القاهرة2003.

(230) جان لوك أرنو،المرجع نفسه،ص283.

(231) محمد رياض،المرجع نفسه،ص38.

(232) المرجع نفسه،ص35.

(233)Tarek shalaby, behavioral patterns and the Arab house,p.73, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(234) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص304.

(235) Pierre Loti, le Caire,P.42, Paris 1894.

(236) علي مبارك، المرجع نفسه،ج1ص236.

(237) Janet L. Abu-Lughed, Cairo 1001 year of the city victorious, p.213, New Jersey 1971.

(238) عباس الطرابيلي، المرجع نفسه،ص167.

(239) ناصر أحمد إبراهيم، المرجع نفسه ،ص174.

(240) جومار، المرجع نفسه،ص309.

(241) محمد حسن غامري، المرجع نفسه،ص158.

(142) جان لوك أرنو،المرجع نفسه،ص283.

(243)Ahmed al-shhi, "welcome, my house is yours":values related to the Arab house, p.25, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(244) عباس الطرابيلي،المرجع نفسه،ص166.

(245) جان لوك أرنو،المرجع نفسه،ص284.

(246) محمد فؤاد شكري،المرجع نفسه،ص386.

(247) المرجع نفسه،ص758.

(248)Hamza Abd Al-Aziz Badr , Daniel Crecelius. the a wqaf of al-hajj basher agha in Cairo, P.6 annals islamologiques ,tome XXVII , institut français d' archéologie orientale du Caire ,1993.

(249) جان لوك أرنو، المرجع نفسه،ص288.

(250) Hamza Abd Al-Aziz Badr , Daniel Crecelius, Op. Cit. p.8.

(251) علي مبارك،المرجع نفسه،ج1ص236.

(252) وثيقة وقف عبد الرحمن كتخدا ص57،53،13محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف برقم940/أوقاف.

(253) أستغل هذا الشخص وهو من كبار رجال الدولة في بدايات القرن التاسع عشر آنذاك زيادة الطلب على المخازن والحوانيت ومساكن الإيجار وهجرة الفلاحين للبحث عن فرص عمل داخل القاهرة في ظل النمو التجاري والزراعي والصناعي والطبي فتسلّط على بقايا المساجد والمدارس والخانقاوات والتكايا التي في الصحراء وسرق حجارتها وبنى بها العديد من المنشآت تخدم تلك الأغراض وكان منها الكثير من الأحواش.

(254) سمير عمر إبراهيم،المرجع نفسه،ص103.

(255) A .O. Lamplough and R . Francis, Cairo and its environs, p.14, London 1909.

(256) نيللي حنا،المرجع نفسه،ص106.

(257) المرجع نفسه،ص107.

(258) جان لوك أرنو،المرجع نفسه،ص286.

(259) نيللي حنا،المرجع نفسه،ص99.

(260) المرجع نفسه،ص101.

(261) المرجع نفسه،ص101.

(262) B. Maury, A. Raymond , J Revault , M. Zakariya .palais et maisons du Caire époque Ottoman ,p.227, Paris 1983.

(263) جان لوك أرنو، المرجع نفسه،ص365.
(264) محفظة رقم3/هـ،مصلحة السكك الحديدية،محفوظات مجلس الوزراء،دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(265) محفظة رقم3/د، مصلحة السكك الحديدية.
(266) محفظة رقم3/ل،مصلحة السكك الحديدية.
(267) محمد حسام الدين إسماعيل، مدينة القاهرة من ولاية محمد علي إلي إسماعيل،ص38،القاهرة1999.
(268) المرجع نفسه،ص128.
(269) Hamza Abd Al-Aziz Badr , Daniel Crecelius, Op. Cit. p.6.
(270) المرجع نفسه،ص89.
(271) المرجع نفسه،ص90.
(272) المرجع نفسه،ص88.
(273) محمد حسام الدين اسماعيل،المرجع نفسه،ص128.
(274) المرجع نفسه،ص131.
(275) المرجع نفسه،ص132.
(276) المرجع نفسه،ص132.
(277) حجة وقف صادرة من محكمة الصالحية النجمية ومؤرخة بغرة شعبان سنة1085هجرية ومحفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف تحت رقم(4/56)وقف خيري قديم.
(278) هبة الله محمد فتحي حسن، الإربع والمنازل الشعبية في القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني،ص115رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الآثار جامعة القاهرة1995.
(279) المرجع نفسه،ص145.
(280) المرجع نفسه،ص180.
(281) Hamza Abd Al-Aziz Badr , Daniel Crecelius, Op. Cit. p.6.
(282) أندريه ريمون، المصريون والفرنسيون في القاهرة1798-1801،ص55، ترجمة بشير السباعي،القاهرة 2001.
(283) علي مبارك،المرجع نفسه،ج1ص200.
(284) جاك بيرك، حي الجمالية منذ قرن مضى، ص296،بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(285) جان لوك أرنو، المرجع نفسه،ص284.
(286) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص443.
(287) علي الجريتلي، المرجع نفسه،ص92.
(288) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه،ص81.
(289) المرجع نفسه،ص443.
(290) المرجع نفسه،ص480.
(291) المرجع نفسه،ص441.
(292) المرجع نفسه،ص80.
(293) المرجع نفسه،ص455.
(294) المرجع نفسه،ص454.
(295) Hamza Abd Al-Aziz Badr , Daniel Crecelius,Op.Cit. p.7.
(296) عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة وآثارها " في الاتجاهات الحضارية العامة حتى أواخر الألف الثالث قبل الميلاد "،ج1ص152،القاهرة 1962.
(297) المرجع نفسه،ص353.
(298) المرجع نفسه،ص436.
(299) المرجع نفسه،ص437.
(300) المرجع نفسه،ص437.
(301) المرجع نفسه،ص437.
(302) نيللي حنا،المرجع نفسه،ص100.
(303) المرجع نفسه،ص100.
(304) المرجع نفسه،ص96
(305) المرجع نفسه،ص99.
(306) المرجع نفسه،ص98.
(307) Roy Gazzard, the Arab house: its form and spatial distribution, p. 15, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(308) جمال محرز،منازل الفسطاط كما تكشف عنها حفائر الفسطاط، ص726،بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(309) المرجع نفسه،ص327.
(310) المرجع نفسه،ص329.
(311) حسن فتحي،القاعة العربية في المنازل القاهرية " تطورها وبعض الاستعمالات الجديدة لمبادئ تصميمها "ص397،بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(312) حسن فتحي،المنزل العربي في الوسط الحضري في الماضي والحاضر والمستقبل،ص 24 لونجمانز،جامعة أسكس1970.
(313) نيللي حنا،المرجع نفسه،ص91.
(314) المرجع نفسه،ص92.
(315) روجير أوين،صناعة البناء في القاهرة وازدهار العمران في الفترة ما بين1897– 1907،ص511بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.
(316) Magdy noor, the function and form of the courtyard house,p.61, university of Newcastle upon Tyne 1986 .

(317) عباس الطرابيلي،المرجع نفسه،ص102.
(318) جان لوك أرنو،المرجع نفسه،ص281.
(319) محمد فؤاد شكري،المرجع نفسه،ص357.
(320) محمد حسام الدين إسماعيل، المرجع نفسه،ص125.
(321) هبة الله محمد فتحي حسن،المرجع نفسه،ص199.
(322) المرجع نفسه،ص200.
(323) حسن عبد الوهاب، تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها،ص8، مجلة المجمع العلمي المصري،عدد 37(1954-1955) القاهرة1958.
(324) أحد ولاة الدولة العثمانية (1052-1052هـ/1642-1643م) سارع بإحداث تغييرات شاملة في أرباب المناصب ولاسيما كتخدا الوزير مصطفى باشا وكاتب ديوانه أحمد أفندي اللذين أرسلهما مع الوزير المعزول إلي استانبول حيث كانا وراء أعمال الاختلاس والاحتكار وتفريغ الشونة السلطانية وبيعها للأجانب،كما عزل الأمير شعبان الدفتردار،وألغى العديد من الضرائب غير الرسمية،ومنع الرمايا على الأهالي،وتعقب اللصوص،وقطاع الطرق بعد أن كانوا قد تسببوا في هجرة السكان من أحيائهم،وضرب على أيدي المطففين،وأجرى إصلاحات إدارية ومالية أخرى،كما أنشأ ديوان الروزنامة،وطور نظام المقاطعات فأثار له العسكر المتاعب،وانتهى الأمر بعزله وقتله ظلماً باستانبول ليعود اللصوص من جديد وعلى رأسهم أيوب باشا(1054-1056هـ/1644-1646م) الذي أطلق عله المصريين خيّوب باشا وقد اتخذ المصريون من مقدم مقصود باشا إلي مصر تأريخاً لهم تحت مسمى" مقصود بخير ".المرجع:ناصر أحمد إبراهيم،نفسه،ص159.
(325) أحمد كتخدا عزبان الدمرداشي، الدرة المصانة في أخبار الكنانة،ص24،تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،المعهد الفرنسي للآثار الشرقية،القاهرة1989.
(326) المرجع نفسه،ص183.
(327) ناصر أحمد إبراهيم،المرجع نفسه،ص17.
(328) المرجع نفسه،ص171.
(329) المرجع نفسه،ص153.
(330) علي مبارك،المرجع نفسه،ج1ص200.
(331) المرجع نفسه،ج6ص159،ج6ص164.
(332) حسن عبد الوهاب، المرجع،ص10-11.
(333) كلوت بك،المرجع نفسه،ج2ص148-149.
(334) أمين سامي، تقويم النيل،ج2ص356،القاهرة1936.
(335) المرجع نفسه،ج3مج1ص30.
(336) المرجع نفسه،ج3مج2ص895.
(337) محفظة رقم 8/8/و،نظارة الأشغال العمومية، محفوظات مجلس الوزراء، دار الوثائق القومية بالقاهرة .
(338) أمين سامي،المرجع نفسه،ج2ص279.
(339) المرجع نفسه،ج2ص345.
(340) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه، ص726.
(341) علي مبارك، المرجع نفسه،ج3ص5،ج6ص10.
(342) أندريه ريمون، مدينة القاهرة ومشاكلها في القرنين17و18،ص246،بحث ضمن الندوة الدولية لتاريخ القاهرة.

(343) محفظة 2/6/أ، نظارة الأشغال العمومية، محفوظات مجلس الوزراء، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

مصادر الدراسة ومراجعها العربية:

- أبحاث المؤتمر الرابع عشر لجامعة الدول العربية المنعقد بطرابلس/ ليبيا في الفترة من3-8 يوليو سنة1971تحت عنوان "النمو الحضري في الوطن العربي" القاهرة1972.
- أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة المنعقدة بالقاهرة في الفترة(مارس-أبريل)1969 الجزء الأول ،القاهرة1970.
- ابن عبد الظاهر، الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق أيمن فؤاد سيد، القاهرة1996.
- أحمد شلبي ابن عبد الغني، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة1978.
-أحمد كتخدا عزبان الدمرداشي، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة1989.
- أندريه ريمون،
* فصول من التاريخ الاجتماعي القاهرة العثمانية، القاهرة1974.
* المصريون والفرنسيون في القاهرة1798-1801، ترجمة بشير السباعي، القاهرة2001.
- إينو ليتمان، السفر الجليل في أخلاق وعادات سكان وادي النيل، ألمانيا1966.
- تسكان كنيري، مدينة مصر حاضرها ومستقبلها "بحث في إنشاء بلدية لها " باريس1905.
- جان لوك أرنو، القاهرة إقامة مدينة حديثة1867-1907من تدابير الخديوي إلي الشركات الخاصة، ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان، القاهرة2002.
- جومار، وصف مدينة القاهرة و قلعة الجبل، نقله من الفرنسية وقدم له وعلق عليه أيمن فؤاد سيد، القاهرة1988.
- جيرارد نرفل، رحلة إلي الشرق، ترجمة كوثر عبد السلام البحيري، القاهرة1966.
- حافظ محمود، القاهرة بين جيلين، القاهرة1981.
- حسن عبد الوهاب، تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها، مجلة المجمع العلمي المصري،عدد 37(1954- 1955)، القاهرة1958.
- حسن فتحي، المنزل العربي في الوسط الحضري في الماضي والحاضر والمستقبل، لونجمانز، جامعة إسكس1970.
- سعاد ماهر، القاهرة القديمة وأحياؤها، القاهرة1986.
- سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة1992 .
- صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، القاهرة2003.
- عباس الطرابيلي، أحياء القاهرة المحروسة، القاهرة2003.
- عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة وآثارها " في الاتجاهات الحضارية العامة حتى أواخر الألف الثالث قبل الميلاد "، القاهرة1962.
- عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة1890.
- عبد الرحمن زكي،
* القاهرة، القاهرة1943 .
* القاهرة– تاريخها وأثارها(969 – 1825) من جوهر القائد إلي الجبرتي المؤرخ، القاهرة1966.
- عبده إبراهيم محمد أباظه، النقود المتداوله في مصر في عصر محمد علي باشا(1220-1264هـ/1805-1848م) رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآثار جامعة القاهرة1999.
- عراقي يوسف محمد، الأوجاقات العثمانية في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس1990 .
- عرفة عبده علي، رحلة في زمان القاهرة، القاهرة1990.
- على الجريتلي، تاريخ الصناعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة1952.
- علي مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها الشهيرة، القاهرة1983.
- فتحي حافظ أحمد الحديدي، دراسات في مدينة القاهرة "منطقة قسمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الماضي والحاضر" القاهرة1982.
- فتحي محمد مصيلحي، تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى "تجربة التعمير المصرية من400 ق.م إلى2000 م" القاهرة1988.
- كلوت بك، لمحة عامة إلي مصر، تعريب محمد مسعود، القاهرة.
- محمد حسن غامري، ثقافة الفقر ،الإسكندرية1980 .
- محمد رياض، القاهرة " نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل "، القاهرة2001.

- محمد فؤاد شكري، وعبد المقصود العناني، وسيد محمد خليل، بناء دولة مصر محمد على، القاهرة1948.
- محمد كمال السيد محمد، أسماء ومسميات من تاريخ مصر– القاهرة، القاهرة1986.
- ناصر أحمد إبراهيم، الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر، القاهرة1998.
- نخبة من العلماء، القاهرة– تاريخها وفنونها وآثارها، القاهرة1970.
- نيللي حنا، بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ترجمة حليم طوسون، القاهرة1993.
- هبة الله محمد فتحي حسن، الإربع والمنازل الشعبية في القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآثار جامعة القاهرة1995.
- ورنر هوفميتر، رحلة إلي مصر في عهد محمد على باشا الكبير، ترجمة محمد رضا،القاهرة1947.
- يونان لبيب رزق، تأميم الطبقة الوسطى وسقوط العصر الليبرالي، مقال ضمن العدد السادس عشر من مجلة الديمقراطية القاهرة2004.

مصادر الدراسة ومراجعها الإفرنجية:

- Abdel wahed el-wakil,the future of the Arab house, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- A.D.C. Hhyalnd ,housing for developing countries, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Ahmed al-shhi, "welcome, my house is yours": values related to the Arab house, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- A .O. Lamplough and R . Francis, Cairo and its environs, London 1909.
- B. Maury, A. Raymond , J Revault , M. Zakariya .palais et maisons du Caire époque Ottoman , Paris 1983.
- Hamza Abd Al-Aziz Badr ,Daniel Crecelius. the a wqaf of al-hajj basher agha in Cairo , annals islamologiques ,tome XXVII , institut français d' archéologie orientale du Caire ,1993.
- Ihsan fethi and miss Susan roaf, the traditional hose in Baghdad: some socio-climatic considerations, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Janet L. Abu-Lughed,Cairo 1001 year of the city victorious New Jersey 1971.
- Magdy noor, the function and form of the courtyard house, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Miles danby, the internal environmental aspects of the traditional Arab house and their relevance to modern housing, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Mohamed makiya, the Arab house: a historical review university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Pierre Loti, le Caire, Paris 1894.
- Roy Gazzard, the Arab house: its form and spatial distribution, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Subhi al-azzawi, the courtyard of oriental houses in Baghdad : non functional aspects, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
- Stanley lane pool, Cairo sketches of its history monuments and social life, New York 1973.
- Tarek shalaby, behavioral patterns and the Arab house, university of Newcastle upon Tyne 1986 .
-Technische universitat Berlin .fachbereich architektur planen und bauen in ntwicklnaslandern (PBE) excursion kairo marz / April 1984 .